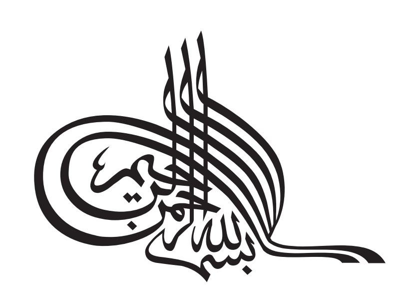
الإستراتيجية الأمريكية
تجاه الشرق الأوسط

سعد شاكر شبلي





الإستراتيجية الأمريكية

تجاه الشرق الأوسط

خلال إدارة الرئيس باراك أوباما

المؤلف ومن هــو في حكمه : سعد شاكر شبلي
عنـــوان الكتـــــــاب : الإستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الاوسط خلال إدارة باراك اوباما
رقـــم الإيـــداع : 2012/8/3078
بيـــانـــات الناشـــر : عمان – دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع
يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبّر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.
(ردمك) ISBN 978-9957-32-702-6
تم إعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية.

الطبعة الأولى 2013-1434هـ



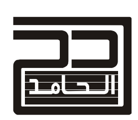
دار الحامد للنشر والتوزيع
الأردن - عمان - شفا بدران - شارع العرب مقابل جامعة العلوم التطبيقية
هاتف: 5231081 6 962+ فاكس : 5235594 6 962+
ص.ب . (366) الرمز البريدي: (11941) عمان – الأردن
www.daralhamed.net
E-mail : daralhamed@yahoo.com

الإستراتيجية الأمريكية

تجاه الشرق الأوسط

خلال إدارة الرئيس باراك أوباما

سعد شاكر شبلي



المحتويات

المقدمة

أشاع تنصيب الرئيس الرابع والخمسون للولايات المتحدة الأمريكية باراك أوباما في 20 كانون الثاني 2009 ، الأمل والتفاؤل والاهتمام لدى كثير من دول وشعوب العالم خاصة تلك التي عانت من سيطرة الدول الاستعمارية على مدى التاريخ الحديث، ويأتي في مقدمتها شعوب دول الشرق الأوسط وشعوب القارة الإفريقية التي ينحدر منها الرئيس أوباما لأنهم كانوا أطرافاً في تاريخ طويل من النضال ضد العنصرية والظلم والاضطهاد.

وقد جاء اهتمام شعوب الشرق الأوسط بمواقف الرئيس باراك أوباما تجاه قضايا منطقتهم بعد إزدياد مخاوفهم نتيجة تردي صورة الولايات المتحدة خلال الحقبة الماضية بسبب السياسات التي اتبعتها إدارة الرئيس جورج بوش الابن، والتي ولدت كراهية عميقة للولايات المتحدة سادت طيلة سنوات حكم تلك الإدارة وسياساتها بالمنطقة ، فبعد أن فرضت الولايات المتحدة الأمريكية على العالم نسق جديد لنظام عالمي على أنقاض النسق الذي كان يسود في ظل نظام القطبية الثنائية بعد انتهاء عصر الحرب الباردة ، برز إلى الوجود اتجاه نظري فسر تنامي مكانة الولايات المتحدة على أساس نظرية القوة وتفاعلاتها ودورها في أيجاد هيكل النظام الدولي الجديد ، لكي تتغلب على الصعوبات المنهجية التي عجزت السياسية الخارجية عن تلافيها باعتبارها تهتم بالدور الذي تلعبه أبنية النظم القائمة في المساهمة بشن الحروب أو السيطرة عليها كونها واحدة من أدوات نظرية القوة ، على عكس النظريات الأخرى المعتمدة في العلاقات الدولية التي تذهب للاعتماد على التوقعات المستقبلية للسياسة الخارجية وارتباطها بمفهوم القوة النسبية التي تقدم آلية سببية تربط النسق الدولي بالقرار[1] .

ثم أصبح تعامل الولايات المتحدة الأمريكية يسير وفق حاجات مصالحها التي تقتضي فرض واقع الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط ، فمثلما كان التوتر الدائم في هذه المنطقة أحد متطلبات الحرب الباردة مع الاتحاد السوفييتي ، فأن الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط خلال مرحلة حكم الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن يعتبر

---

[1] ثابت ، أحمد . مكانة الولايات المتحدة في النظام العالمي .. دورة القوة والتوازن الدولي الجديد ، **السياسة الدولية** ، العدد 171 يناير 2008 ، ص 8 .

أحد المتطلبات الأساسية لمصلحة أمريكا من أجل تكريس قدرتها في الهيمنة والانتصار على العالم وفرض شروطها على حلفائها الأساسيين في أوروبا واليابان.

وبعد هجمات 11 سبتمبر 2001 انتهجت أدارة الرئيس بوش إستراتيجية جديدة لنشر نموذج الطريقة الديمقراطية الغربية في دول الشرق الأوسط والتي تقوم على ضرورة أجراء انتخابات حرة بأسرع ما يمكن في هذه الدول ، والإطاحة بنظام الرئيس صدام حسين في العراق من أجل أعطاء مؤشر عن جدية الولايات المتحدة وعزمها على أصلاح منطقة الشرق الأوسط ، وقد بررت ذلك النهج بأن دمقرطة الشرق الأوسط ستقضي على منابع الكراهية التي سببت الهجمات الإرهابية .

إن البرنامج الذي وضعته الإدارة الأمريكية حينذاك كان يستند على عدة حقائق تؤكد على حتمية التغيير وضرورة البدء بالإصلاحات في دول المنطقة وبالأخص منها العربية من أجل أيجاد بيئة ومناخ سياسي واقتصادي واجتماعي وأمني يعالج الإرهاب في المنطقة ، ففي سياق الإستراتيجية المعلنة " للحرب على الإرهاب " خاضت الولايات المتحدة الحرب في أفغانستان على تنظيم القاعدة عام 2002 ، ثم قامت في سياق تلك الإستراتيجية نفسها بغزو العراق عام 2003 ، وفي عام 2004 أعلنت عن مشروع الشرق الأوسط الكبير.

وقد أحست الولايات المتحدة الأمريكية بأن الاعتماد على تنفيذ برنامجها الأمني والسياسي في منطقة الشرق الأوسط والذي يشمل مجموعة من الأولويات الضرورية للارتباط الأمريكي في المنطقة لم يعد كافياً لها في أحداث التغيير المطلوب بالمنطقة فهي لا ترغب في محاربة التهديدات التي تواجهها فقط ولكن رغبتها تشمل أيضاً تغيير الديناميكيات الإقليمية التي تأتي بمثل هذه التهديدات فكان عليها أن تتابع الركائز الإضافية في سياستها المتعلقة في دول الشرق الأوسط.

لذا تطلع العرب وجيرانهم أن يطال شعار التغيير الذي رفعه أوباما سياساته تجاه منطقتهم ، غير أن ازدياد ونمو التساؤلات والشكوك لدى شعوب دول منطقة الشرق الأوسط قد جاء نتيجة لحاجة إدارة الرئيس أوباما الفعلية للتعامل في سياق إستراتيجية متكاملة تقوم على مواجهة عدد من القضايا الجوهرية التي تحدث في المنطقة خلال

هذه الحقبة الزمنية، بدءاً من الصراع العربي – الإسرائيلي مروراً بالخلاف الخليجي الإيراني وصولاً إلى ربيع الثورات العربية في تونس ومصر وليبيا واليمن والبحرين وغيرها

وسيتناول هذا الكتاب في فصله الأول على مقدمة وما يتعلق بالإطار النظري للإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط ، فيما يتناول الفصل الثاني الجانب السياسي للإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط التي تشمل عملية السلام للصراع العربي– الإسرائيلي، وإجراء عمليات التنمية السياسية في الشرق الأوسط، فيما يركز الفصل الثالث على الجانب الاقتصادي للإستراتيجية الأمريكية المتعلق بإيجاد منافذ حقيقية لإدامة العلاقات مع دول العالم العربي والإسلامي من أجل تأمين الطاقة ومنع منافسي الولايات المتحدة التقرب من المنطقة ، أما الفصل الرابع فسيشمل الجانب الأمني للإستراتيجية الأمريكية الذي يعالج الوضع في العراق، البرنامج النووي الإيراني ، ومكافحة الإرهاب ، وفي الفصل الخامس ستكون هناك خاتمة تتضمن أبرز ما تم التوصل إليه من استنتاجات.

الفصل الأول

الإطار النظري للإستراتيجية الأمريكية

في الشرق الأوسط

الفصل الأول

الإطار النظري للإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط

يُعدّ مصطلح الإستراتيجية من المصطلحات الحديثة نسبياً ولكن جذوره التاريخية تعود إلى حقبة زمنية بعيدة، إذ يعود استخدامه إلى الإغريق الذين أعطوا لهذا المصطلح المضمون العسكري، وقد أصبح معروفاً لمدة طويلة من الزمن أنّ الإستراتيجية ُتعرَف على أنّها: فن كبار القادة العسكريون أو فن الأشياء العامة [(1)].

لكن استعمال المصطلح لم يقتصر على الإغريق حسب بل تعداهم إلى الشعوب التي عرفت القتال والحروب بصيغة أو بأخرى أو على مستوى معين، وقد تطور هذا المفهوم ليعبر عن تطور قوانين الحرب وأشكالها [(2)]، وقد عبرت الدراسات التي أجراها العسكريون والسياسيون في عصر النهضة في أوروبا عن الإستراتيجية حتى خرجت عن إطارها العسكري الضيق لتشمل الحياة السياسية وكافة مجالات الدولة، حيث كان فن قيادة القوات العسكرية وتنظيمها والإعداد للحرب هو المعنى الذي ينسجم مع مفهوم الإستراتيجية في العصور القديمة والوسطى إلى حد كبير، إذ يعد ميكافيلي من الإستراتيجيين الأوائل الذين وضعوا الأُسس العريضة للدراسات الإستراتيجية التقليديةِ عندما ربط بين السياسة والحرب كون الحرب إحدى وسائل الدولة في تحقيق أهدافها السياسية.

ثم أخذت الدراسات شكلها الفلسفي بعد ذلك في كتابات كلاوزفيتز (1831-1870) الذي عرف الإستراتيجية بأنها " فن استخدام المعركة لتحقيق أهداف الحرب" [(3)]، ويعبر هذا التعريف عن سيطرة الطابع العسكري البحت على مفهوم الإستراتيجية في تلك المدة، وقال أنه لفهم الإستراتيجية لا بد من ربط العلاقة بين أطراف متعددة هي: الشعب، والقيادة، والجيش، والحكومة، فالشعب هو منبع الموارد الأولية

---

(1) نعمة، كاظم هاشم، **الوجيز في الإستراتيجية**، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1988، ص 56.

(2) شفيق، منير (1975). **علم الحرب**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط2، ص ص 23-25.

(3) Claus Witz, On War, edited by Anatol Rapport, Penguin book, U.S.A, 1978,p 241 .

المادية والبشرية، واقتصاده هو القاعدة التي يبنى عليها الجيش، من حيث حجمه وتسليحه، والقيادة هي التـي تُدير الحرب، أما الحكومة فأنها تمثل السياسة [1].

ثم عبر ليدل هارت عن أول توسع في مفهوم الإستراتيجية حين أشار إلى أن معنى الإسـتراتيجية لا يتعلـق باستخدام المعارك فقط، وقال إن للجانب السياسي تأثيراً عـلى الإسـتراتيجية حيـث هـي مـن تحـدد الهـدف مـن الحرب، وعبر ليدل هارت عن ذلك بقوله " ليس للحكومة الحق في عرقلـة عمـل القائـد العـسكري في اسـتخدام جهازه الحربي، لكن من واجبها تحديد طبيعة مهمته بكل وضوح "، وقـد عـرف الإسـتراتيجية بأنهـا " فـن توزيـع واستخدام مختلف الوسائط العسكرية لتحقيق هدف السياسة" [2].

إلا إن التوسع الحقيقي في مفهوم الإستراتيجية جاء مع كتابات الجـنرال أندريـه بـوفر الـذي أشار أن تعريف كلاوزفيتز وليدل هارت لمفهوم الإستراتيجية ضيق وذلك لتعلقها بـالقوة العـسكرية فقط، وقال أن الإستراتيجية في رأيه هـي " فـن اسـتخدام القـوة للوصـول للأهـداف الـسياسية " [3]، ويقصد اندريه بوفر بالقوة هي القوة الشاملة للدولة، حيث توسـع مفهـوم الحـرب وظهـر مفهـوم الحرب الشاملة التي تخضع بشكل مباشر لإدارة الحكومـة فظهـرت الإسـتراتيجية الـشاملة التـي تقـوم بتحديد المهام لاستراتيجيات فرعية أخرى -سياسية واقتصادية ودبلوماسية وعسكرية- وتأمين توافقها، أي استخدام عناصر قوة الدولة كافة عبر الإستراتيجية الشاملة لتحقيـق هـدف الـسياسة أو الدولـة [4]، وهو هنا يتفق مع ما جـاء في كتـاب الأمـير لميكـافيلي الـذي قـال انـه بإمكـان القائـد اسـتخدام قـوة الدولة الاقتصادية والسكانية من مواطني الدولة والجاليات الموجـودة في الدولـة واسـتخدام الجوانـب

---

[1] نعمة، كاظم هاشم، مرجع سابق، ص 81.

[2] هارت، ليدل (1967). الإستراتيجية وتأريخها في العالم، ترجمة الهيثم الأيوبي، منشورات دار الطليعـة، بـيروت، ط1، ص ص 397-399.

[3] أندريه بوفر، مدخل إلى الإستراتيجية العسكرية، (1968) ، ترجمة أكرم ديري والهيثم الأيـوبي، منـشورات دار الطليعـة، بيروت، ص28.

[4] المرجع السابق، ص 42.

المعنوية لتحقيق الكسب في الحرب وتحقيق هدف السياسة بتكاليف طفيفة إذا ما قورنت بالاستخدام المباشر للقوات العسكرية للأمير [1].

فيما تناول آخرون الإستراتيجية باعتبارها تتألف من مجموع القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية والعسكرية وهي تستعمل ضمن مخطط منظم هادف إلى تحقيق المصلحة القومية، لذا فأنها:

- فن توزيع وتشغيل القوى المتوفرة في الوحدة السياسية لإتمام أهداف مصلحتها القومية [2].
- خطة طويلة المدى تتعامل بفعالية مع الفرص والمخاطر في ضوء القوة والضعف والتي تتضمن تحديد المهام والأهداف وتكون لها استراتيجيات أخرى [3].
- خطة عمل الهدف منها تحقيق غايات معينة مع وجود نظام خاص من الإجراءات لتنفيذها [4] وفي هذا التعريف توسع كبير لمفهوم الإستراتيجية بحيث لم يعد مقتصرا على استخدام القوة بل انه تحول إلى منهج عمل أو خطة شاملة لتنفيذ الغايات كافة وهذه الغايات تحددها السياسة أو النهج الذي تضعه المؤسسة كأهداف تروم تحقيقها.

ووفقاً لما ورد فأن الإستراتيجية الشاملة يمكن أن تتأثر بالمتغيرات التالية [5]: -

1-الأهداف التي تسعى لانجازها ضمن إطار زمني محدد، وهنا لابد من تحديد الأولويات، وعدم الخلط بين الأهداف القريبة، والمتوسطة، والبعيدة، وكذلك عدم الخلط بين الأهداف المرحلية ذات الطبيعة التكتيكية، والأهداف الوطنية ذات الطبيعة الإستراتيجية، ويمكن التمييز بين نوعين من الأهداف: الأهداف التي ترتبط بوجود الدولة

---

(1) ميكافيلي، نيقولا (1988). الأمير، تعريب خيري حمادة وفاروق سعد، منشورات مكتبة التحرير، بغداد، ص 62.

(2) العكرة، أودنيس (1981). من الدبلوماسية إلى الإستراتيجية، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ، ص114.

(3) توماس وهلين ادفيد هنجر(1990). الإدارة الإستراتيجية، ترجمة محمود عبد الحميد ود.زهير نعيم، معهد الإدارة العامة، السعودية، ص 36.

(4) خماس، علاء الدين حسين مكي (1987). أفكار حول الحرب، مطبعة دار الشؤون الثقافية، بغداد، ص99.

(5) الحسيني، فلاح حسن (2000). الإدارة الإستراتيجية، دار وائل للنشر، عمان، ص 14.

ذاتها، وهي أهداف تتسم بالدوام النسبي، والأهداف المؤقتة التي تنشأ نتيجة لتغير بعض الأحوال السياسية، الداخلية أو الدولية.

2-البيئة الخارجية والمتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية، وهي البيئة التي تسعى الإستراتيجية إلى مواجهتها: صراع، نزاع، أزمة، مشكلة. . . الخ.

3-الموارد والإمكانات الداخلية التي يمكن استخدامها في الوصول إلى تحقيق الأهداف، ومستوى إعداد هذه الموارد والإمكانات ليصبح بالإمكان استخدامها لتحقيق أمثل الغايات، ويتطلب ذلك إيجاد توازن بين المصادر المتاحة، والأهداف المطلوب تحقيقها.

4-الأدوات والوسائل التي يجري توظيفها، والتي تتنوع بين: أمنية وعسكرية وسياسية واقتصادية، ويمكن اللجوء إلى استخدام الدعاية وكل ما تنتجه التكنولوجيا من أدوات وأساليب، والملاحظ أنّه يتم التركيز في وسيلة أو أكثر في مدة معينة من قبل دولة ما، ولكن ستبقى الوسيلة الأمنية والعسكرية من الوسائل الأساسية التي تلجأ القوى الكبرى والمهمة إلى استخدامها أو التهديد بها في أحياناً كثيرة لإدامة مصالحها الحيوية.

5-الخطط والمراحل التي لابد من عبورها أو التوقف عندها إذا كان التوصل إلى الهدف مرة واحدة أمراً متعذراً.

6-ويرتبط بكل ما تقدم ضرورة إجراء رصد موضوعي لأهداف الطرف المقابل ومواقفه المحتملة عند كل بند من البنود المتقدمة، فضلاً عن محاولة استكشاف الأهداف والخطط الوقائية والخداعية التي يحتمل أن يلجأ إليها.

لذا فإن الإستراتيجية واحدة في جوهرها إلا أنها تنقسم عند التطبيق إلى عدد من الاستراتيجيات المتخصصة كل واحدة تصلح لجانب معين، مما يعني وجود هرم حقيقي من الإستراتيجيات المتباينة ولكنها مرتبطة مع بعضها البعض ويكون من الضروري تحديدها جيداً لتأمين توافقها على أحسن وجه داخل مجموعة من الإعمال تسعى للوصول إلى ذات الهدف [1].

---

[1] قادر، عزيز (1988). حرب الأفكار، دار الحرية للطباعة بغداد، ص 183.

وأن تلك الاستراتيجيات تبنى على الارتباط برؤية الهدف وتقود إلى تقييم الوسائل الضرورية والوسائل الثانوية من بين مجمل الوسائل المتوفرة حيث التمييز ما بين الجوهري والإضافي من الوسائل لتحقيق الهدف أما سبب تقسيمها إلي استراتيجيات متعددة فمن المؤكد أن تقسيم موضوع ما إلى جزأين أو ثلاثة أو أربعة أجزاء يقود إلي تنفيذه بشكل جيد[1].

وعليه فأن الإستراتيجية الشاملة تقع في قمة هذه الاستراتيجيات وتخضع مباشرة لإدارة الحكومة -إي السياسة - ويتلخص دورها في تحديد المهمة الخاصة لمختلف الاستراتيجيات العامة -السياسية والاقتصادية والدبلوماسية والعسكرية- وتأمين توافقها، ونجد في كل حقل من هذه الحقول الثانوية إستراتيجية سياسية أو اقتصادية أو عسكرية أو دبلوماسية تكون مهمتها توزيع الأعمال وتنفيذها في مختلف هذه الاستراتيجيات، وهذه الاستراتيجيات الثانوية هي بذاتها تنقسم إلى استراتيجيات فرعية أخرى فالعسكرية تسعى لتحقيق إستراتيجية برية وأخرى بحرية وثالثة جوية، والإستراتيجية السياسية تنقسم إلى عمل داخلي وآخر خارجي، والإستراتيجية الاقتصادية تنقسم إلى إنتاج وتمويل وتجارة خارجية، وكل إستراتيجية أخرى تسير على هذا النحو.

وفيما يتعلق بالإستراتيجية الأمريكية الشاملة فإن القوة هي المبدأ الذي قامت عليها لتحقيق مصالحها في العالم منذ تخليها عن مبدأ مونرو الصادر عام 1823، الذي سبق أن حدد السياسة الخارجية الأمريكية بعدم التورط في المشكلات التي تكون القارة الأوربية طرفاً فيها، مع منع الأوربيين من التدخل في شؤون العالم الجديد، وعلى أثر اندلاع الحرب الباردة في أعقاب الحرب العالمية الثانية تبلورت مجموعة من المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، فجاء الاهتمام الأمريكي بهذه المنطقة الحيوية من اجل احتواء الاتحاد السوفيتي واستمرار تدفق النفط العربي بأسعار معقولة ودعم المواقف السياسية الإسرائيلية وحفظ أمنها وسيادتها والحفاظ على الأسواق التجارية في الشرق الأوسط.

---

[1] غيتون، جان (1985). الفكر والحرب، ترجمة الهيثم الأيوبي وأكرم ديري، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ص 50.

ثم ما لبث أن تمسكت الولايات المتحدة الأمريكية بنظرية القوة [*] التي تقول بأن المصالح لا تتحقق بمعزل عن القوة، وأن القوة يجب أن تبقى حاضرة إذا أرادت الدولة ضمان نجاح إستراتيجيتها في الخارج، وهنا تبلور مفهوم القوة عبر ما تناوله عدد من مفكري المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية من خلال الآتي [1]: -

أ-أشار المفكر الواقعي هانز مورغنثاو إلى أن السياسية الدولية هي صراع على القوة بغض النظر عن أهدافها النهائية البعيدة، وان القوة السياسية في تصوره هي المقدرة في السيطرة على تفكير وسلوك الآخرين.

ب-قال نيكولاس سبيكمان إلى إن تأمين القدرة على البقاء والاستمرار يرتهن أساساً بالقوة التي تعني القدرة على تحريك الآخرين في الاتجاه المطلوب.

ج-يرى فريدريك شومان إن المبادئ الأخلاقية لا قيمة لها إلا إذا توافقت مع قوة الدولة، ولم تمثل عبئاً عليها أو عائقاً في سبيل تدعيمها وتنميتها.

لذلك أصبحت القوة الداعمة للمصلحة هي أحد أهم النقاط التي تحكم الإستراتيجية الأمريكية، خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991 حيث تأكدت صورة الولايات المتحدة باعتبارها القوة الأولى في العالم، مما منحها الفرصة لفرض هيمنتها على النظام الدولي وبالتالي تحقيق أهدافها وتأمين مصالحها، وبات الهدف الاسمي للإستراتيجية الأمريكية في العالم يقوم على تثبيت وتعزيز دور القطبية الأحادية بمختلف الوسائل.

إن توظيف نظرية القوة في الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط يقوم على السلوك الاستراتيجي الأمريكي الفعلي في هذه المنطقة، والذي يمكن الوصول إليه من

---

[*] نظرية القوة: هي النظرية التي تبحث في تفسير السلوك الدولي من خلال الدافع إلى الحصول على القوة وتحريكها باتجاه التأثير في الآخرين، وصولاً للأهداف النهائية التي تحددها الدولة لنفسها، بالإضافة إلى دوافع الطبيعة التي تتحكم فيها نزعات غريزية كامنة، وهي نزعات القوة والرغبة في إخضاع الآخرين والتسلط عليهم، كنوع من السلوك الهادف إلى إثبات الذات وتأمين المقدرة على البقاء والاستمرار في مواجهة كل أشكال التهديد والتحدي الخارجي.

[1] مقلد، إسماعيل صبري (2001). نظريات السياسة الدولية، الكويت، منشورات جامعة الكويت، ص 51.

خلال ملامح الأهداف الأمريكية التي تسعى لتحقيقها في ضوء المصالح الحيوية لها في هذه المنطقة المهمة لما تتمتع به من مميزات إستراتيجية، حيث تنبع كافة المصالح والأهداف الأمريكية من هدفها الرئيس المتمثل بضمان وتأكيد الهيمنة على العالم بأسره، وقد بررت الولايات المتحدة مصالحها في هذه المنطقة بأن لها عدد من الأهداف الإستراتيجية وضمن الجوانب السياسية والاقتصادية والأمنية، بحيث جرت عملية صنع وبناء هذه الأهداف من خلال المؤسسات المسؤولة عن صنع الإستراتيجية الأمريكية والتي يمكن تقسيمها إلى:

1. **مؤسسة الرئيس:**

وهي الجهة الرسمية الأولى المعنية بصورة مباشرة في عملية صنع وإدارة الإستراتيجية في الولايات المتحدة، ويعتمد الوزن السياسي لها كمؤسسة قرار على مكانة وتأثير الشخصية التي تتولى الموقع الأول فيها وهو الرئيس، بحيث أضحى الفكر الأمريكي يعد السياسات الأمريكية بأنها سياسات رئاسية وذلك للدور الحاسم الذي يضطلع به الرئيس طبقاً للدستور الذي منحه صلاحيات ودوراً كبيراً في مجريات السياسة الأمريكية على صعيدها الداخلي والخارجي [1] .

لذا بات الرئيس الأمريكي يشكل متغيراً مهماً في عملية بلورة وبناء القرار الاستراتيجي الأمريكي [2]، فهو يمثل وحدة الشعب الأمريكي وهو المسؤول عن إدارة الشؤون الداخلية وعمل الحكومة الفدرالية وهو القائد العام للقوات المسلحة وهو قائد السياسة الخارجية الأمريكية وهو المسؤول عن اختيار الوزراء والمسؤولين الحكوميين كما أن للرئيس صلاحيات أخرى يمنحها الكونغرس الأمريكي له كسلطة إعلان الحرب والطوارئ وحماية الاقتصاد القومي[3]، وهو الرجل الأول ومالك حق عقد المفوضات والتوقيع على الاتفاقيات وتحديد المسائل الكبرى في السلم والحرب ووفق صلاحياته الدستورية [4].

---

(1) Robert K.CARR and others, American Democracy in theory and practice, Holt, Rinehart and Winston, NewYork,USA,1961,P.P.373-374.

(2) محمد، علي رسول، السياسة الأمريكية حيال الصراع العربي-الإسرائيلي في التسعينات، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، 1992، ص91.

(3) Robert K.CARR and Others, American Democracy in theory and practice, Op.Cit,P373.

(4) كلينوت، روستو (د. ت) النظام الرئاسي في الولايات المتحدة، ترجمة سمير سالم، المؤسسة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ص ص 19-23.

وقد ازداد نفوذ الرئيس الأمريكي فأصبح يطلق على الرئاسة الأمريكية بأنها رئاسة إمبراطورية التي قد تخل في بعض الأحيان بالتوازن الدستوري مع الكونغرس [1]، فعلى الرغم من كون مؤسسة الرئاسة والرئيس من جهة والكونغرس من جهة أخرى يمثلان فرعين متساويين تقريباً في الحكم بمعنى أن لكل منهما دوراً مهماً يؤديه حسب الدستور في تقرير سياسة البلاد إلا انه من النادر أن يمارس الكونغرس سلطة الاعتراض على أعمال وخطوات الرئيس المحددة بالدستور[2]، الأمر الذي جعله ذا شأن كبير في تقرير وصياغة القرار الاستراتيجي الأمريكي بل محوره الأساسي.

2. الكونغرس

بموجب دستور الولايات المتحدة فأن الكونغرس هو السلطة التشريعية للولايات المتحدة الذي يوازي سلطات الحكومة، وهو يمارس دوراً كبيراً في صناعة الإستراتيجية الأمريكية والإشراف عليها ويراقب تحركات الرئيس[3].

ويعد الكونغرس المؤسسة المهمة الثانية من حيث حيوية النشاط في عملية صنع الإستراتيجية الأمريكية، والوظيفة المهمة التي يؤديها الكونغرس في هذا الاتجاه تكمن في كونه يتمكن من بلورة موقف معين يسمح بإعادة تشكيل الإدراك لدى النخبة المعنية بصنع القرار الاستراتيجي[4] .

ويتميز الكونغرس الأمريكي بمجموعة خصائص تميزه عن باقي البرلمانات في العالم وهذه الخصائص وليدة النظام الأمريكي الرئاسي نفسه وهي[5] : -

---

(1) البستاني، أحمد باسل، دور الرئيس والكونغرس في السياسة الخارجية الأمريكية، مجلة قضايا سياسة، العدد الأول، 2001، ص183.

(2) William R. Nelson , American Government and Political Change, New York: Oxford University Press,1970,PP.126-164.

(3) Peter Woll, Public Policy, Brandies University Press,USA,1974,P.2

(4) محمد، علي رسول، السياسة الأمريكية حيال الصراع العربي-الإسرائيلي، مرجع سابق، ص93.

(5) الشوربجي، منار (2004). الكونغرس الأمريكي المؤسسة المنسية عربياً، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة.

أ. عرقلة دور الحكومة الفدرالية لا تسهيل مهمتها فهو نظام ملئ بحواجز الرقابة والتوازن التي يستحيل معها الانفراد باتخاذ القرار.

ب. طبيعة الأحزاب السياسية جعلها تضم عشرات القوى والجماعات.

ج. طبيعة النظام الانتخابي إذ يمكن القول بأن أمريكا في حالة انتخاب دائمة فكل عامين يتم انتخاب كل أعضاء مجلس النواب وثلث أعضاء مجلس الشيوخ.

د. تجري عملية انتخاب الرئيس من الناخبين بشكل مستقل عن انتخاب المؤسسة التشريعية وهو مسؤول أمام الناخبين وليس أمام الكونغرس.

وعلى الرغم مما يتمتع به الكونغرس من مميزات في صناعة الإستراتيجية وبموجب الدستور والمتمثلة بكونه مسؤولاً عن الشؤون الداخلية والخارجية للولايات المتحدة إلى جانب الرئيس إلا أنه يعاني من نقاط ضعف يمكن أن تنعكس على دوره وهي[1] :

أولا: ضعف القرار الحزبي داخل الكونغرس فالمرونة وعدم الانضباط الحزبي انعكست بشكل سلبي خلال تشتت القوى وضعف الولاء داخل الكونغرس.

ثانياً: زيادة عدد اللجان الدائمة والمؤقتة وهو ما يعني عقبة في طريق الوصول إلى قرارات سريعة على عكس مؤسسة الرئاسة.

ثالثاً: تداخل قضايا الشؤون الداخلية والخارجية أدى إلى صعوبة الإجماع على قضية معينة.

رابعا: ازدياد خضوع الكونغرس لمصالح قوى مؤثرة كجماعات الضغط.

---

(1) خليل، نايس مصطفى، الرئاسة كمؤسسة لصنع السياسة الخارجية، مجلة السياسة الدولية، العدد 127 لسنة 1997، ص ص 80-81.

3. مجلس الأمن القومي

يمارس هذا المجلس الذي أُسس عام 1947 م بموجب قانون الأمن القومي صلاحيات وادوار كبيرة في الإستراتيجية الأمريكية وخصوصاً ما يتعلق بصنع السياسة الخارجية الأمريكية وهو يتكون من: رئيس الدولة ونائبه، ووزيري الخارجية والدفاع، ومدير المخابرات [1]، ويعد هذا المجلس من أهم المؤسسات المرتبطة بالرئاسة - عبر المكتب التنفيذي -التي شكل الهيكل المسؤول عن تكامل السياسات الدفاعية والعسكرية والأمنية الخارجية للولايات المتحدة وعبر الوظيفة الأساسية لهذا المجلس في تقديم المشورة إلى الرئيس في كل ما يتعلق بالأمن القومي للولايات المتحدة [2].

ويعد مجلس الأمن القومي من الناحية العملية الجهة الأولى التي يعتمد عليها الرئيس في اتخاذ قراراته، بالرغم من أن الدستور يضع وزير الخارجية في هذا الموقع كونه المسؤول عن تقديم المشورة إلى الرئيس، ولكن في الواقع العملي نجد أن مشورة المجلس هي المرجحة عند اتخاذ القرار السياسي والسبب أن مجلس الأمن القومي يعتمد على مجموعة من الخبراء زيادة على ذلك معلومات أجهزة المخابرات.

4. وزارة الدفاع:

أنشئت وزارة الدفاع عام 1949 كونها الجهاز المسؤول الذي يأخذ على عاتقه التنسيق بين قوات الجيش البرية والبحرية والجوية، وقد جاء أنشاء هذه الوزارة جزءاً من متطلبات عمليات التغيير في هياكل صنع السياسة الخارجية الأمريكية الذي نتج عن تغيير كبير في مكانة الولايات المتحدة ودورها في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، ويتولى وزير الدفاع الإشراف على الوزارة هو عضو في الحكومة وعضو في مجلس الأمن القومي ومستشار الرئيس في مجال الشؤون العسكرية والدفاعية وله مسؤولية الإشراف والتوجيه للقوات المسلحة الأمريكية بعد رئيس الدولة، وتمارس وزارة الدفاع دور كبير في مجريات

(1) Robert k. CARR and Others, American Democracy in theory and practice ,OP. Cit, P.397.

(2) Max Beloff and VIVIAN VALE , American political Institutions in the 1970s, Redwood Burn Limited, London,1975,P.24.

الإستراتيجية العسكرية الأمريكية لاسيما وأنها المسؤول الأول والأخير عن الفعاليات والعمليات العسكرية للقوات المسلحة الأمريكية في الخارج [1] .

كما أن الوزارة هي الجهة المسؤولة عن الإشراف عن التواجد العسكري في الخارج وإدارة العلاقات العسكرية الأمريكية مع حلفاء الولايات المتحدة وقد لعبت دوراً كبيراً في صياغة السياسات الأمريكية خلال الحرب الباردة ولا سيما مع الاتحاد السوفيتي [2] .

وفي ظل التحديات التي تواجهها الولايات المتحدة اليوم أصبحت وزارة الدفاع تلعب دوراً مؤثراً في الإستراتيجية الأمنية الأمريكية وعلى أساس أن ضمان بقاء الولايات المتحدة في مكانتها على قمة الهرم الدولي أنما يرتبط أساساً بفاعلية قوتها العسكرية التي تعدها الضمان الوحيد لأهداف ومصالح الولايات المتحدة وبالتالي أزداد أهمية ودور هذه الوزارة بشكل مضطرد [3].

وتتألف الوزارة من: وزير الدفاع الذي يتم استشارته في مسائل السياسة العليا فمنصبه سياسي بالدرجة الأساس، وهيئة الأركان المشتركة التي ينحصر دورها في القضايا العسكرية البحتة.

5. المؤسسات الأمنية:

وتتألف هذه المؤسسات من:

أ . وكالة المخابرات المركزية CIA

تمارس وكالة المخابرات المركزية دوراً كبيراً في عملية صناعة الإستراتيجية الأمريكية، ولها تأثير واضح على القرار الأمريكي، فعلى الرغم من أن هذه الوكالة كانت قد أسست على أساس استقلالها عن أي وزارة وارتباطها المباشر بالرئيس، غير أن للكونغرس سيطرة عليها من خلال لجان المخابرات التي تتابع عملها وتراقب تحركها إلا

---

[1] Max Beloff and VIVIAN EVALE, American Political Institute in the 1970s ,Op.Cit,P.104.

[2] جاسم، عماد محمد(2000) توظيف فكرة العدو في الإستراتيجية الأمريكية، بغداد، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النهرين، ص134.

[3] محمد، علي رسول، السياسة الأمريكية حيال الصراع العربي-الإسرائيلي، مرجع سابق، ص95.

أن دور هذه الوكالة كان يتعقد ويتوسع باستمرار، فهي تضم مجموعة كبيرة من الخبراء والفنيين في مختلف الاختصاصات زيادة على ذلك ارتفاع عدد العاملين فيها الذي وصل إلى 20 ألف موظف [1]، وهو الذي دفعها إلى البروز كقوة مؤثرة تملك آليات وقدرات لخرق الدستور والقانون والنجاح في إقناع الكونغرس والرئيس بخططها وبرامجها لاسيما أنها المسؤولة عن تقديم البيانات والمعلومات والتقارير إلى رئيس الدولة.

ب. وكالة الأمن القومي NSA

أُسست هذه الوكالة عام 1952 ولم يكشف النقاب عنها إلا في الثمانينات من القرن العشرين، حيث يتمثل دورها في التنسيق بين أجهزة الاستخبارات العسكرية وجمع المعلومات العسكرية باستخدام الأقمار الصناعية والأجهزة الالكترونية وعلى هذا الأساس أصبحت وكالة الأمن القومي من بين أضخم الهيئات الاستخباراتية في الولايات المتحدة من حيث الميزانية والموظفين ولاسيما بعد التقدم ألمعلوماتي الذي جعل الوكالة بمثابة الجاسوس الالكتروني وتستطيع هذه الوكالة توظيف وسائل وأدوات تجسس الكتروني سواء على السفن أو الطائرات أو المحطات الأرضية أو الأقمار الصناعية [2]، وهذا ما أكسبها دوراً كبيراً في رسم السياسة الخارجية الأمريكية وصنعها وعلى وجه الخصوص ما يتعلق منها بالجوانب العسكرية.

ج . وكالة استخبارات الدفاع DIA

أنشئت هذه الوكالة عام 1961 لتكون مصدراً للمعلومات الإستخبارية الموحدة وتأخذ هذه الوكالة على عاتقها جمع المعلومات الاستخباراتية الدفاعية عن الأعداء وعن صنوف البحرية وجيشه وأخذت هذه الوكالة على عاتقها القيام بكل الأنشطة الإستخبارية فيما يتعلق بالأمن القومي الأمريكي ولاسيما في المجالات العسكرية والدفاعية [3]، فيما

---

[1] المختار، صلاح، من يضع القرار الأمريكي وكيف، مجلة آفاق عربية، العدد الحادي عشر، السنة السابعة عشر، 1992، ص.

[2] محمد، تميم حسين، السياسة الأمنية للولايات المتحدة تجاه العراق وآفاق المستقبل، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النهرين، 2004، ص 45.

[3] المرجع السابق، ص 46.

بقيت الهيئات الإستخبارية الفرعية للجيش والبحرية مختصرة في عملها بكـل مـا يتعلـق بالمعلومـات التكتيكيـة والفنية المتخصصة بفروعها.

6. وزارة الخارجية:

وهي الجهاز التنفيذي الذي يتولى مهمة تنفيذ الإستراتيجية المقررة بـشكل قـرارات وإجـراءات سياسـية ذلك عن طريق إدارة علاقات البلاد الخارجية على المستوى الدبلوماسي[1].

وتعد وزارة الخارجية من أهم الوزارات في الحكومة الأمريكيـة فهـي المـسؤولة عـن الـسياسة الخارجيـة للولايات المتحدة، وتأتي قوتها أصلاً مـن دور وزيـر الخارجيـة فهـو الناصـح الأسـاسي للـرئيس في مجـال الـسياسة الخارجية، ويأتي من بعد الرئيس في مجال الشؤون الخارجيـة للولايـات المتحـدة، ووزارة الخارجيـة أهـم الإدارات التنفيذية التي يعتمد عليها الرئيس في تقديم المـشورة والمـساعدة وهـي المـسؤولة أمامـه، إضـافة إلى أن الـوزير وبموجب الدستور يعد أرفع مسؤول تنفيذي في الدولة بعد الرئيس [2].

ولهذه الوزارة تأثير واضح في صنع الإستراتيجية العسكرية الأمريكية إلى جانـب صـنع وتنفيـذ الـسياسة الخارجية التي هي مهمتها الأساسية، وعموماً تفـضل وزارة الخارجيـة التركيـز عـلى الدبلوماسـية وتـرى في القـوة كداعم للدبلوماسية وليس وسيلة يمكن استعمالها بدون استعمال الدبلوماسية [3].

وعموماً يتصف النظـام الـسياسي الأمـريكي بأنـه نظـام مؤسـساتي تقـوم فيـه تلـك المؤسسات على تحديد الأهداف ووضع الآليات والـسبل لتحقيقهـا بمـا يـضمن أو يحقـق مصالح الولايات المتحدة الأمريكية سواءً على المستوى الداخلي أو على المـستوى العـالمي، لهذا فإن المؤسسات تمارس العمل المشترك والتنسيق فيما بينها داخل الولايات المتحدة في

---

(1) محمد، علي رسول، السياسة الأمريكية حيال الصراع العربي-الإسرائيلي، مرجع سابق، ص 94

(2) Robert k. CARR and Others, American Democracy in theory and practice, Op. Cit,P.756.

(3) تلحمي، شبلي، كيف غيرت أحداث 11 أيلول صناعة السياسة الخارجية الأمريكية، الموقع الالكتروني: www. Us Embassy.State.gov/Damascus/wwwhain2.htm.

مجمل القضايا وهذا ما يتيح لها تحقيق الأهداف بمرونة أكبر وذلك باستخدام أدوات وآليات أكثر.

وتشمل الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط عدد من الجوانب التي تركزت في دوائر متداخلة ومكملة لبعضها، بحيث تجسدت في المضامين التالية: -

1-المضمون السياسي

اتسمت سياسات الولايات المتحدة تجاه منطقة الشرق الأوسط بالتردد واللامبالاة منذ قيامها حتى أوائل القرن العشرين، فهي لم تهتم بها على اعتبار أن شؤون هذه المنطقة لا تعنيها كونها خاضعة للسيطرة البريطانية، فضلاً عن تمسك الولايات المتحدة بمبدأ مونرو الصادر عام 1823، وقد استمر هذا الفكر السياسي سائداً حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى عام 1914، حيث ساندت الولايات المتحدة الموقف البريطاني في الضغط على الدولة العثمانية، إلا أن الأمر المهم حدث في عهد الرئيس الأمريكي ويلسون عندما وافق على مساندة الأهداف الصهيونية وبإيحاء من جورج لوريد رئيس وزراء بريطانيا لتأييد الصهيونية، وهذه الموافقة كانت تمثل موقفاً شخصياً منه، إلا أن المساعي الصهيونية مع الإدارات الأمريكية نجحت في الحصول على تأييد الإدارة الأمريكية عام 1922 لوعد بلفور الصادر من وزير الخارجية البريطاني عام 1917 [1].

ومع بلوغ العقد الثاني من القرن العشرين عملت الولايات المتحدة الأمريكية على تعميم نموذجها في الديمقراطية الليبرالية على دول العالم كافة، وبعد انتهاء الحرب الباردة على دول منطقة الشرق الأوسط بعد أن أوجدت مكاناً لهذه المنطقة ضمن أولويات إستراتيجيتها التي تسعى لانجازها ضمن التوجه العام لعالمية الإستراتيجية الأمريكية التي لا تنفصل عن الرغبة في ضمان فرض الهيمنة، وبذلك دخلت الديمقراطية الليبرالية ضمن الإستراتيجية الأمريكية بشكل مباشر من خلال الدعوة لاعتماد نهجها وسياستها، وبشكل غير مباشر عبر الدعوة إلى السلام وإنهاء الحروب، والدعوة إلى صيانة الحريات

---

[1] المجدوب، طه (2001). السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط خلال القرن العشرين ، في: الإمبراطورية الأمريكية، الجزء الأول، القاهرة، مكتبة الشروق، ص 329.

العامة وتقرير المصير، والوقوف ضد الدكتاتوريات المتطرفة، وتقديم المساعدات الفعالة للدول الديمقراطية، والمعونات الاقتصادية والعسكرية لإحداث التغيير والإصلاح في المؤسسات الحكومية لدول أخرى من اجل اعتماد النهج الديمقراطي.

وقد استخدمت الإستراتيجية الأمريكية عدد من الأدوات لضمان تنفيذ نهجها الديمقراطي، والتي تتلخص بالاتي [1]: -

أ-الوسائل السياسية والإعلامية:

وتشمل تصريحات الرؤساء والمسؤولين الأمريكيين الآخرين التي تدعم التحول الديمقراطي، والتقارير التي تقدمها وزارة الخارجية الأمريكية عن حالة الديمقراطية في دول العالم الأخرى، وعناصر البعثات الدبلوماسية الأمريكية ممن لهم دراية في ميدان الدعاية للتحول الديمقراطي، والمؤتمرات الدولية التي تستخدم للضغط على الدول غير الديمقراطية، وهيئة الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة، ووسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة، بالإضافة لبعض الأفراد المستهدفين في الدول الأجنبية من وكالة المعلومات المدمجة بوزارة الخارجية الأمريكية والذين لديهم القدرة على تبني السياسات الديمقراطية بالمفهوم الأمريكي.

ب-الوسائل الاقتصادية:

وهي تلك الوسائل التي تستخدمها الإدارات الأمريكية للترغيب أو الترهيب على إتباع النهج الديمقراطي ضمن المفهوم الأمريكي، من خلال الربط بين التحول الديمقراطي والمعونات التي تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية للدول المستهدفة، أو الحظر على التجارة والاستثمارات، أو التجميد الإداري للمعونات أو التصويت في البنك الدولي – تملك الولايات المتحدة سيطرة مطلقة على مقرراته – للمنح والقروض التي يقدمها سواء كانت الدول تنسجم أو لا تنسجم مع الدعوة للتحول الديمقراطي، بحيث يجري توفير المعلومات عن تلك

[1] عبد الحي، وليد (2001). علاقة السياسة الخارجية الأمريكية بالتحولات الديمقراطية في الوطن العربي، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، المجلد 5 العدد 267، ص 59.

الدول من قبل المخابرات الأمريكية، أو وكالة التنمية الدولية أو الصندوق القومي للديمقراطية لغرض منح القروض والمساعدات أو منعها.

ج-الوسائل العسكرية:

وهي تلك النشاطات التي تؤديها المؤسسة العسكرية الأمريكية تجاه الدول التي لا تتفق مع الإستراتيجية الأمريكية في ضمان فرض الهيمنة عليها أو السير في ركاب تطبيق الديمقراطية الليبرالية الأمريكية، وتتعدد أشكال تلك النشاطات بحسب درجة التبعية المراد تحقيقها، فهي قد تشمل الغزو العسكري المباشر - كما حدث تجاه العراق بعد تغيير الحجج الأمريكية لأهداف غزوها العراق عام 2003- أو القيام بالمناورات العسكرية واستعراض القوة أمام سواحل أو في المناطق القريبة من الدول المعنية بالتحول الديمقراطي.

2-المضمون الاقتصادي

إن تنامي القوة الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية جاء نتيجة اهتمامها بالعلاقات الدولية بعد بناء قوتها الذاتية التي مكنتها من الانطلاق بسرعة ساحقة لنيل التقدم والرقي، في ظل ما تتمتع به من انعدام الإخطار الخارجية المباشرة التي يمكن أن تهددها جراء البعد الجغرافي، وقلة القيود الاجتماعية التي تعيق تحقيق تلك الانطلاقة، بعد أن توفر لها رأس المال الاستثماري الذي تدفق عليها من الخارج بكثافة والذي جرى توظيفه بشكل سليم، مما أدى للازدهار الاقتصادي الذي دفعها للتوجه نحو العالم الواسع حولها للتخلص من أفكار العزلة داخل شواطئها البعيدة فحققت بذلك نمواً في تجارتها الخارجية، إلا انه افرز عن الحاجة لإتباع سياسة خارجية فيما وراء البحار فقامت بإيجاد أسواق خارجية، مع البدء بلعب دور أمريكي تكون له الريادة في إطار العلاقات الدولية [1].

---

[1] مرقس، سمير (2003). الإمبراطورية الأمريكية.. ثلاثية الثروة والدين والقوة (الموقف من الشرق الأوسط – العراق)، في: نافعة، حسن ونادية محمود مصطفى (تحرير). العدوان على العراق خريطة أزمة.. ومستقبل أمة – القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ص 25.

وقد نظرت الولايات المتحدة الأمريكية للشرق الأوسط من خلال أهميته الكبيرة النابعة من وفرة الاحتياطات النفطية وتحديداً في الدول الخليجية الخمس الأولى في العالم [*] على صعيد إنتاج النفط واحتياطاته، حيث تسيطر هذه الدول على 40% من الإنتاج العالمي و 30% من صادراته، و 65 % من الاحتياطات المؤكدة على مستوى العالم [1]، كما نظرت إلى رخص كلف إنتاج المنطقة للطاقة وقرب الحقول فيها من موانئ التصدير وانفتاحها على الشركات الأجنبية، مع وفرة ثلثي الاحتياط النفطي العالمي.

ثم أصبح من مصلحة الولايات المتحدة ضرورة تأمين منابع الطاقة في هذه المنطقة الحيوية، وذلك من خلال منع الأزمات في المنطقة خدمة لأهدافها الإستراتيجية وفي مقدمتها حماية المصالح الحيوية في الشرق الأوسط وتأمين تدفق موارد الطاقة بحرية وبشكل مستمر [2].

كما بات فرض الحماية على منطقة الشرق الأوسط هو هدف السياسة الخارجية الأمريكية وفقاً لحسابات قامت عليها الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط بالاستناد إلى ما لخصه الرئيس الأمريكي جيمي كارتر في 23 شباط 1980، في رسالته السنوية عن حالة الاتحاد، والتي ضمنها ما يعرف بمبدأ كارتر عبر فيه بأن أي محاولة من قبل أي قوة خارجية للسيطرة على منطقة الخليج العربي سوف تعتبر اعتداء على المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية، وأن أي اعتداء من هذا القبيل سيرد عليه بأي وسيلة ضرورية بما في ذلك القوة العسكرية [3].

---

[*] الدول الخليجية الخمس الأولى في العالم على صعيد إنتاج النفط واحتياطاته هي المملكة العربية السعودية والعراق والكويت والإمارات العربية المتحدة وإيران.

[1] Renne r ،Michael ، ، Post Saddam- Iraq: Linchpin of a new oil order ،Foreign Policy in focus policy report. U. S. A ، January 2003 ،p 60.

[2] المعد، حمد. دور إسرائيل في الإستراتيجية الأمريكية الشرق أوسطية بعد حرب الخليج، دورية معلومات دولية، دمشق، مركز المعلومات القومي، العدد 67 شتاء 2001، ص 30.

[3] محمود، عزمي، (1992). الترتيبات الأمنية الجديدة في الخليج مبدأ كارتر في التطبيق، مجلة شؤون الأوسط، العدد [4] كانون الأول، ص60-64.

وبمعنى آخر فإن استعمال القوة العسكرية في الخليج أصبح أمراً وارداً استناداً إلى هذا المبدأ وذلك لمنع أية محاولات للتغلغل في الخليج، بحيث أصبحت الولايات المتحدة ملزمة بموجبه بالتدخل عسكرياً إذا لزم الأمر للحفاظ على استمرار تدفق النفط الخليجي إلى الأسواق العالمية ولأجل ذلك فإنها قد أنفقت مليارات الدولارات على إنشاء قوة مركزية للتدخل السريع، ثم قامت هي بخلق نوع من التوتر السياسي وعدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام والخليج العربي بشكل خاص، وإذكاء حدة الصراعات الإقليمية بهدف فتح أسواقها لتصريف الأسلحة التي تنتجها، ومن ثم استنزاف الأرصدة النقدية للدول النفطية من خلال التشجيع على التوسع في الإنفاق العسكري.

3-المضمون الأمني والعسكري

إن حالة الصراع هو المفهوم الذي حكم السياسة الخارجية الأمريكية فأمتدت الحروب الأمريكية إلى معظم بقاع الأرض، من أجل التوسع والنفوذ بحجة خدمة المصالح الحيوية تارة، والدفاع عن قيم ومبادئ الأمة الأمريكية تارة أخرى، على اعتبار أنها تصنع رؤية للحضارة الجديدة ومستقبل البشرية. ومما لا شك فيه فأن ملامح التوجهات الأمريكية قد جرى تشكلها بفعل الحرب، فالتقدم الأمريكي والعلمي والتكنولوجي جاء معظمه من رحم الميزانيات العسكرية الضخمة، فالحرب الاسبانية – الأمريكية اندلعت في عام 1898 بعد تعرض بارجة أمريكية للتدمير داخل ميناء هافانا الكوبي، فتحولت الولايات المتحدة الأمريكية من بلد زراعي يعيش على هامش العالم إلى قوة واعدة، حصلت جراء الحرب على مستعمرات قريبة منها في كوبا وبعيدة عنها في الفلبين.[1]

وما أن برزت جملة من المصالح والأهداف الثابتة والمحددة للولايات المتحدة الأمريكية في العالم، حتى بدأت الإدارات الأمريكية تولي اهتمامها بمنطقة الشرق الأوسط، ولغرض تحقيق ذلك تم إتباع إستراتيجية خاصة بالمنطقة وفقاً لمراحل مميزة جرى تقسيمها حسب طبيعة كل مرحلة وظروفها الدولية، ومن ابرز هذه المراحل يمكن الوقوف عند الآتي:

---

[1] سعيد، محمد قدري (2001). الحروب الأمريكية، في: الإمبراطورية الأمريكية، الجزء الثاني، القاهرة، مكتبة الشروق، ص 20-21.

أ . مرحلة بناء القوة الاقتصادية:

وهي المرحلة التي استطاعت فيها الولايات المتحدة الأمريكية بناء قوتها الاقتصادية في فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى، وقد تركزت سياستها على إقامة علاقات اقتصادية دولية، فيما ركزت علاقاتها بمنطقة الشرق الأوسط على منطقة الخليج العربي من خلال الاهتمام بالجوانب الإنسانية المتمثلة بإرسال البعثات الطبية، مع البدء ببعض العلاقات الاقتصادية المتعلقة بالامتيازات النفطية، وقد امتدت هذه المرحلة حتى اندلاع الحرب العالمية الثانية.

ب. مرحلة الحرب العالمية الثانية:

تبدأ هذه المرحلة مع دخول الولايات المتحدة الحرب العالمية الثانية، حيث تأكدت زعامتها السياسية وهيمنتها الاقتصادية في أعقاب تلك الحرب، بعد أن أوجدت وضعاً جديداً بمنطقة الشرق الأوسط لم يعد لبريطانيا الدور الوحيد فيها، عند ذاك تبنت الولايات المتحدة مهمة الدفاع عن المملكة العربية السعودية الذي عدته من القضايا الحيوية لها، ومع تصاعد الأهمية الإستراتيجية لمشيخات الخليج العربي التي أصبحت تحتل مكانة اقتصادية كبيرة بسبب تزايد كميات النفط وتصديره على نطاق واسع، زادت الولايات المتحدة من تواجد شركاتها النفطية بالمنطقة مما اضعف النفوذ البريطاني فيها [1].

كما أن الشيء المهم الذي سمح للولايات المتحدة بالتغلغل اقتصادياً واستراتيجياً بمنطقة الخليج العربي جاء تحت غطاء مواجهة الاتحاد السوفيتي والمد الشيوعي بالمنطقة.

ج. مرحلة الاعتماد على القوى الإقليمية:

جاءت هذه المرحلة في النصف الثاني من ستينيات القرن العشرين، على أثر إعلان مبدأ نيكسون وشن الحرب الأمريكية ضد فيتنام، حيث أعلن نيكسون مجموعة مبادئ أكدت على فك ارتباط الولايات المتحدة بالمشكلات الدولية والاعتماد على القوى الإقليمية لتمارس دوراً تكون بموجبه بمثابة الحارس للمصالح الأمريكية، لأن ذلك الارتباط أحدث

---

[1] أسيري، عبد الرضا. الخليج العربي في السياسة الخارجية الأمريكية، **المجلة العربية للدراسات الدولية**، العدد الأول شتاء 1989، ص 36.

تخبطاً اقتصادياً وسياسياً، وبذلك جاءت مبادئ نيكسون لتكرس القيام بأداء دور أمريكي يبتعد عن التدخل المباشر ولا يؤثر على الإستراتيجية الأمريكية التي تركز على ضمان التفوق لحماية المصالح الاقتصادية الأمريكية في العالم، ويفترض هذا المبدأ دعم الولايات المتحدة لدول إقليمية معينة عسكرياً واقتصادياً بما يسمح لها لأداء الدور الأمريكي اللازم [1].

وفي هذا الإطار فقد كانت الأنظار الأمريكية تتجه إلى المملكة العربية السعودية وإيران في ظل حكم الشاه للعب أدوراً إقليمية تصب في صالح الولايات المتحدة في منطقة الخليج كونهما كانا يمثلان نقطة الارتكاز بمنطقة الشرق الأوسط، فإيران لها موقع مهم وحدود متاخمة مع الاتحاد السوفيتي يمكنها من الوقوف بحزم ضد تغلغل النفوذ السوفيتي في الشرق الأوسط، وضد حركات التحرر الوطنية في دول الخليج، في حين تتمتع السعودية بمركز أمني مهم وإمكانات نفطية ومالية هائلة تسمح لها بأداء ذلك الدور المناط بها في المنطقة.

لقد استمر العمل بمبدأ نيكسون لغاية عام 1974 حيث تكفلت إيران بحماية الأهداف الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، مما زاد من مبيعات الأسلحة الأمريكية لها، إلا إن تطلعات الشاه في لعب دور أكبر وبروز مجموعة من القضايا الدولية التي استجدت في المنطقة بعد اندلاع حرب تشرين 1973 التي فرضت الدول الخليجية خلالها الحظر النفطي على الدول الغربية، هذا الأمر دفع الولايات المتحدة إلى إعادة النظر في سياستها الخارجية المعتمدة على مبدأ نيكسون، واللجوء إلى إستراتيجية جديدة تقوم على الردع والتطويق بدلاً من التدخل المباشر[2]، ثم بدأت بالتقرب من منطقة الخليج العربي من خلال الانتشار التدريجي لقواتها في المحيط الهندي لتطويق البلدان المصدرة للنفط وركزت على الوجود العسكري الأمريكي في بعض الدول الخليجية.

د. مرحلة تكثيف الوجود العسكري في الخليج العربي:

---

[1] شكر، زهير (1983). **السياسة الأمريكية في الخليج العربي ومبدأ كارتر**، القاهرة، معهد الاتحاد العربي – برنامج الدراسات الإستراتيجية، ص 218.

[2] المرجع السابق، ص 220.

بدأت هذه المرحلة مع مجيء إدارة الرئيس جيمي كارتر إلى الحكم، التي ركزت سياستها في البدء على حقوق الإنسان والوفاق الدولي، مبررة بأن الاستقرار على المستوى الإقليمي لا يمكن أن يتأتى إلا إذا سبقه استقرار داخلي على مستوى الدولة نفسها [1].

لكن نقطة التحول الأساسية في السياسة الأمريكية جاءت بعد حدوث مجموعة من التحولات الدولية التي كان من أبرزها: -

أولا : سقوط نظام الشاه ونجاح الثورة الإيرانية عام 1979 واختلال التوازن الاستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط في غير صالح الولايات المتحدة وسياستها الخليجية [2].

ثانيا : التدخل السوفيتي في أفغانستان الذي عمل على إحداث تغيير التوازن الاستراتيجي عالمياً، في وقت كانت دول الخليج العربي تعاني من مشاكل سياسية محلية وفراغ استراتيجي عربي [3].

لذا جاء مبدأ كارتر في 24 / 1 / 1980 ليؤكد موقفاً أمريكياً واضحاً يتعلق بمواجهة أية قوة خارجية للسيطرة على منطقة الخليج، الذي تعتبره تهديداً للمصالح الحيوية الأمريكية بما يستدعي استخدام كل الوسائل الضرورية للرد عليه بما في ذلك القوة العسكرية.

وعندما حدثت الحرب العراقية – الإيرانية عام 1980 كانت الخيارات الأمريكية في عهد إدارة الرئيس رونالد ريغان محدودة في مواجهة الحرب نظراً لعدم قيام علاقات دبلوماسية مع بغداد وطهران، ولم يكن أمام هذه الإدارة خيارات متعددة سوى منع تزويد الطرفين المتحاربين بالأسلحة والعمل على منع إحداث تأثيرات على الاقتصاد الغربي نتيجة نقص الإمدادات النفطية وارتفاع أسعارها، وقد توصلت الإدارة الأمريكية إلى نتيجة محددة

---

[1] عبد السلام، محمد أنور. الإستراتيجية الدولية في منطقة الخليج العربي من وجهة النظر الأمريكية والسوفييتية، القاهرة، مجلة السياسة الدولية، العدد 68، أكتوبر 1982، ص 80.

[2] فريد، فطين علي. السياسة الأمريكية في الخليج العربي من مبدأ نيكسون إلى سياسة بوش، القاهرة، مجلة الدفاع، العدد 74 سبتمبر 1992.

[3] شكر، زهير (1983). مرجع سابق، ص 233.

مفادها إن سقوط العراق سيؤدي بالتالي إلى سقوط الانظمة الخليجية، لذا لجأت الولايات المتحدة إلى الميل نحو العراق خاصة بعد عودة العلاقات العراقية – الأمريكية عام 1984، عملت بأثرها الولايات المتحدة على مساعدة العراق بطرق غير مباشرة في الحرب وزيادة مشتريات النفط العراقي، والموافقة على برنامج ضخم يسمح بتقديم قروض للمشتريات الزراعية العراقية، مما ساهم في زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين، مع تقديم معلومات أمنية وعسكرية مهمة للعراق قبل انتهاء حربه مع إيران.

لكن التغير البارز في الإستراتيجية الأمريكية بمنطقة الشرق الأوسط حدث مع مجيء إدارة الرئيس جورج بوش الأب الذي عمل على تعزيز الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج العربي، عن طريق إقامة القواعد العسكرية والاستفادة من التسهيلات التي تقدمها حكومات المنطقة، مما جعل من أمن الخليج يصبح مسألة غربية من خلال دفع الدول الأوربية إلى المشاركة الفعلية في حرب الخليج عام 1991 التي اندلعت في أعقاب اجتياح القوات العراقية لأراضي الكويت في 2 أب 1990، بحيث ساهمت الحكومات الغربية بتخصيص 3% من ميزانيتها للأمور الدفاعية من اجل تخفيف العبء عن الولايات المتحدة التي استطاعت تحشيد تحالف دولي ضد العراق ضم 31 دولة تمكنت من إخراج القوات العراقية من الكويت نهاية شباط 1991.

أما عن الإستراتيجية الأمريكية بمنطقة الشرق الأوسط في عهد إدارات الرؤساء بوش الأب وبيل كلينتون وجورج بوش الابن فقد جرى تعديل الرؤية الأمريكية تجاه هذه المنطقة الحيوية من خلال التواجد العسكري الكثيف قرب منابع النفط عبر تشجيع التغيير في العراق الذي لا يمكن أن يتحقق بالوسائل السياسية وإنما لا بد من حدوث أعمال عنف على غرار انقلاب أو ثورة داخلية بغية إضعاف النظام السياسي في العراق وجعله أكثر هشاشة، ونتيجة لاندلاع أزمة الخليج الثانية عدت الولايات المتحدة الأمريكية الاجتياح العراقي لأراضي الكويت بأنه عمل من شأنه تهديد المصالح الأمريكية والغربية في المنطقة، لذلك لجأت إلى التدخل المباشر من خلال حشدها لتحالف دولي ضخم عمل على مواجهة العراق وإخراجه من الكويت، وبعد انتهاء مرحلة الحرب الباردة وما نجم عنها من تفكك الاتحاد السوفيتي وبروز الولايات المتحدة كقوة أولى في النظام العالمي الذي قام

حينذاك وتمكنها من قيادة التحالف الدولي ضد العراق، رأت الولايات المتحدة بأن سياسة توازن القـوة التقليديـة لم تعد تجني ثمارهـا في الـشرق الأوسـط، بـسبب قيـام التهديـدات والنزاعـات في هـذه المنطقـة، حيـث أن تلـك السياسة لم تمنع من قيام حربين في غضون سنوات قليلة، رأت أن عليها إجراء التغيير في سياستها وقد عـرف هـذا التغيير بسياسة الاحتواء المزدوج لكل من إيران والعراق بعد أن اعتبرتهما- وخاصة العراق - بمثابة التهديد الذي يواجه المصالح الغربية في هذه المنطقة الحيوية، لهذا تـم وضـع إسـتراتيجية شـاملة تقـوم عـلى خطـوات فاعلـة لتغيير النظام العراقي، وهذا ما جـرى تنفيـذه في عهـد إدارة الـرئيس بـوش الابـن في أعقـاب الاحـتلال الأمـريكي للعراق في 9 نيسان 2003.

الفصل الثاني

الإستراتيجية السياسية الأمريكية

في الشرق الأوسط

المبحث الأول: عملية السلام في الشرق الأوسط

المطلب الأول : الموقف الأمريكي من عملية السلام في الشرق الأوسط

المطلب الثاني: إدارة الرئيس أوباما وعملية السلام في الشرق الأوسط

المبحث الثاني: إجراء عمليات التنمية السياسية في الشرق الأوسط

المطلب الأول : الإصلاح السياسي

المطلب الثاني: نشر الديمقراطية

المطلب الثالث: حماية الحريات العامة وحقوق الإنسان

الفصل الثاني

الإستراتيجية السياسية الأمريكية في الشرق الأوسط

مثلت الإستراتيجية الأمريكية الجديدة في الشرق الأوسط سلسلة من الأهداف التي تسعى إدارة الرئيس باراك أوباما لتحقيقها في هذه المنطقة، نتيجة التراجع في نفوذ وتأثير الولايات المتحدة بسبب السياسات الخاطئة التي اتبعت خلال فترة حكم إدارة الرئيس جورج بوش الابن، والتي فرضت على الرئيس الجديد باراك أوباما لأن يبادر بطرح مجموعة من السياسات التي من خلالها يستطيع التعامل بفاعلية، وبما يخدم الأهداف الإستراتيجية للولايات المتحدة في هذه المنطقة الحيوية، كما تطلبت الانتباه الشديد من جانب الإدارة الجديدة إلى طريقة التعامل معها، فإيران تخطت العتبة النووية، وهناك الوضع الهش في العراق الذي يستنزف القوة المسلحة الأمريكية، وهناك الحكومات الضعيفة في لبنان وفلسطين في ظل قوة متصاعدة للميليشيات المسلحة، والمتمثلة في حزب الله في لبنان وحركة حماس في فلسطين، مع غموض كبير يلف خطوط سياسات أوباما في الشرق الأوسط، ولا سيما في ساحة النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني، ومع كل ذلك فأن ما كان لن يكون مرة أخرى، من حيث التعامل مع محور الشر ومعسكر الحرية حسب وجهة النظر الأمريكية وبالتالي ستحل محله منظومة مركبة من المواقف ستنشأ عنها سياسة أكثر توازناً، سواء على المستوى الإيراني أم في المجال الإسرائيلي – الفلسطيني، لأن التقارب الكبير بين بوش الابن مع إسرائيل قد استمد قوته من تأييد إسرائيل للمساعي الأمريكية في مكافحة الإرهاب وهذا من شأنه أن يسير نحو الهوامش.

وفي هذا الإطار فقد عمل الرئيس الأمريكي باراك أوباما على إعادة ترتيب أولويات سياسته الخارجية في الشرق الأوسط، من خلال عدم الاستمرار في جعل العراق هو القضية الرئيسية كما في الأعوام السابقة لحكم إدارته، لهذا عمد بصورة تدريجية على تخفيف الوجود العسكري الأمريكي في العراق ونقل المسؤولية الأمنية إلى العراقيين، ولكن وفي نفس الوقت أخذ في الحسبان أن الوضع هناك ما يزال هشا للغاية، لذلك فإن عملية الانسحاب يجب أن تتم بحذر شديد حتى لا يتم تقويض ما تم من إنجازات كلفت الولايات

المتحدة الكثير خلال الأعوام الماضية، التي أمكن تحقيقها من خلال الاتفاقية الأمنية الموقعة عام 2008 من قبل الرئيس بوش الابن التي حددت الوضع القانوني للقوات الأمريكية في العراق خلال الفترة القادمة.

لذا ركز الرئيس أوباما منذ بداية عهد حكم إدارته في البيت الأبيض عام 2009 على أربعة قضايا رئيسية تتعلق بالجانب السياسي هي النزاع الفلسطيني الإسرائيلي، وفي الجانب الأمني تشمل العراق وأفغانستان والملف النووي الإيراني إلى جانب أربعة إشكاليات هي العلاقات بين بلاده والعالم الإسلامي وعمليات التنمية السياسية في الشرق الأوسط، وسيتناول هذا الفصل من الكتاب المباحث التالية: -

المبحث الأول : عملية السلام في الشرق الأوسط

المبحث الثاني: إجراء عمليات التنمية السياسية في الشرق الأوسط

المبحث الأول

عملية السلام في الشرق الأوسط

تعد منطقة الشرق الأوسط من أكثر المناطق توترا" في العالم بسبب الصراع العربي – الإسرائيلي وقد اهتمت الولايات المتحدة الأمريكية بقضية هذا الصراع اهتماما كبيراَ، وذلك على أثر التدهور الشديد الذي تعرضت له سيطرة الدول الاستعمارية الأوربية على مسرح الأحداث في منطقة الشرق الأوسط في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية فقد كان الاستعمار البريطاني يسيطر على مصر منذ عام 1882 وعلى العراق وفلسطين في أعقاب الحرب العالمية الأولى وعلى أمارات الخليج منذ القرن الثامن عشر، فيما كانت فرنسا تستعمر الجزائر منذ عام 1830 وتونس منذ 1881 والمغرب منذ 1911، أما ايطاليا فكانت تستعمر ليبيا منذ عام 1911.

وقد شهدت عملية السلام في الشرق الأوسط طرح العديد من مشاريع التسوية السلمية منذ بداية الصراع العربي الإسرائيلي من أجل حله، إلا أن هذه المشاريع لم تفلح في انتزاع الشيء الذي تريده إسرائيل والمتمثل بالحصول على الاعتراف الكامل من قبل جميع الدول العربية بعد سنوات طويلة من النشاط الدبلوماسي الذي قادته الولايات المتحدة الأمريكية في محافل السياسة الدولية.

ومع وصول الرئيس أوباما لسدة الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية كان الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي هو محور عملية السلام في الشرق الأوسط حتى إن الرئيس أوباما أولى هذا الصراع الأهمية اللازمة ضمن أولويات إستراتيجيته، لذا سيتناول هذا المبحث المطالب التالية: -

المطلب الأول : الموقف الأمريكي من عملية السلام في الشرق الأوسط

المطلب الثاني: إدارة الرئيس أوباما وعملية السلام في الشرق الأوسط

المطلب الأول

الموقف الأمريكي من عملية السلام في الشرق الأوسط

إن السمة الغالبة لمواقف الإدارات الأمريكية المتعاقبة في البيت الأبيض قبل حكم إدارة الرئيس باراك أوباما من عملية السلام في الشرق الأوسط كان يقوم على الدعم الدائم لإسرائيل في صراعها المزمن مع العرب وتشديد الضغوط على الدول العربية، وقد دفع هذا الموقف بالتفكير العربي إلى السلام بخطوات جريئة دفعت بالنظام الإقليمي العربي للتصدع في أكثر من مرة، خاصة بعد زيارة الرئيس المصري محمد أنور السادات للقدس المحتلة عام 1978، وقد مرت عملية التسوية السلمية للصراع العربي – الإسرائيلي بمراحل عديدة نتيجة انتقال المنطقة العربية إلى مرحلة جديدة بعد حدوث التحولات الكبرى التي شهدها النظام العالمي والنظام الإقليمي العربي والتي طرحت تساؤلات هامة تخص وضع الأمن العربي الذي تحول في فترات عديدة إلى حقيقة واقعة كانت تؤكد على تبلور مفهوم الأمن القطري، أو أيجاد بديل له من خلال الوليد الذي أخذ ينمو في فكر القادة الإسرائيليين ومن خلفهم عدد من الداعمين المهمين في الإدارات الأمريكية المتعاقبة والمتمثل بالنظام الشرق الأوسطي الجديد، الذي ما لبث أن تحول إلى مشروع الشرق الأوسط الكبير بعد أن جرى طرحه عام 2004 من قبل إدارة الرئيس جورج بوش الابن.

تلك التساؤلات كانت تتطلب وضع معالجات آنية لعبت فيما بعد دوراً مهماً في تغيير الخارطة السياسية التي كانت قائمة آنذاك في المنطقة العربية، والتي تتعلق بالنفوذ الغربي والأمريكي المسيطر على المنطقة والحزام المحيط بها في ظل استمرار الأهمية الإستراتيجية للمنطقة التي سرعان ما برزت فيها قوى إقليمية وأخرى محلية فاعلة في مجرى الصراع مع إسرائيل، مما جعل من هذه القوى تنافس القوى الغربية وتعمل على الإضرار بمصالحها في المنطقة التي تتعلق بالمحافظة على أمن وبقاء إسرائيل في قلب المنطقة العربية، خاصة أن إسرائيل كانت تخطط للدخول كلاعب أساسي في مجرى التطورات الجارية نحو أعادة رسم الخارطة الجيوسياسية للمنطقة والمبنية على النظام الإقليمي الجديد في الشرق الأوسط الذي توافرت له المعطيات الدولية التي غيرت من شكل النظام الدولي السائد القائم على

القطبية الثنائية إلى مرحلة جديدة في شكل النظام في ظل غياب الحرب الباردة، فضلاً عن المتغيرات الإقليمية التي لعب فيها قرار العراق بدخول قواته إلى أراضي الكويت مطلع أغسطس 1990 [1].

إن مشاريع التسوية السلمية السابقة لمبادرة الرئيس المصري محمد أنور السادات في زيارته التاريخية للقدس عام 1978، الصادرة من أطراف دولية وعربية وإسرائيلية لم تنجح في حل الصراع غير أنها تمكنت من عقد مفاوضات مباشرة أو غير مباشرة بين بعض الدول العربية وإسرائيل بدءاً من مفاوضات الهدنة عام 1949، وذلك لان أغلب هذه المشاريع كانت تركز على قضية اللاجئين ورسم الحدود بين الطرفين دون التطرق إلى تفاصيل تحقيق السلام بين الإطراف المتنازعة وإعادة الحقوق العربية المغتصبة. فجاءت مبادرة السادات لتصبح واحدة من أكثر وقائع التاريخ المعاصر أثارة للجدل حيث رفضها الجانب العربي وعمل على تجميد عضوية مصر بالجامعة العربية في محاولة لتطويق المبادرة ومنع الآخرين من السير بنفس الاتجاه السلمي، إلا أن تلك المبادرة أسفرت عن استرداد الأراضي المصرية في سيناء المحتلة عام 1967 بمقتضى معاهدة السلام الموقعة بين مصر وإسرائيل مارس 1979 برعاية الولايات المتحدة الأمريكية، التي فتحت الباب على مصراعيه بعد أكثر من عقد من الزمان حيث جرى توقيع أتفاق أوسلو عام 1993 بين الفلسطينيين والإسرائيليين، غير أنها لم تأت إلا عبر الانتفاضة الفلسطينية المتفجرة في نوفمبر 1987 التي أعطت المفاوض الفلسطيني ثقة متزايدة بالنفس أثناء التباحث مع عدوه في مؤتمر مدريد 1991، مثلما وفرت حرب أكتوبر 1973 الثقة لدى المصريين في السير على طريق السلام، كما عملت مبادرة السلام المصرية ممثلة بالمعاهدة المصرية -الإسرائيلية ومن بعدها أتفاق أوسلو، على تمهيد الطريق للوصول إلى اتفاقية السلام الأردنية – الإسرائيلية عام 1994 [2].

وبناءَ على ذلك، فأن عملية السلام في الشرق الأوسط لحل الصراع العربي – الإسرائيلي شهدت تبايناً في مواقف الأطراف المعنية بحلها، لذا لابد من الوقوف على وجهات

[1] الكيلاني، هيثم. **التسوية السلمية للصراع العربي – الإسرائيلي** – أبو ظبي، سلسلة إصدارات مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 3 سنة 1996، ص 9.

[2] حرب، أسامة الغزالي. الذكرى الثلاثون لزيارة القدس، **السياسة الدولية،** العدد 171 يناير 2008، ص 6.

النظر المختلفة للأطراف المعنية، وهي الطرف الإسرائيلي المتعنت، والطرف العربي المتضرر، والطرف الأمريكي المحايد افتراضياً والمساند للجانب الإسرائيلي فعلياً وكما يلي: -

أ . الموقف لإسرائيلي من عملية السلام

ينطلق الفهم الإسرائيلي لعملية أجراء تسوية سلمية للصراع العربي – الإسرائيلي من ضرورة فرض صيغ الاستسلام على العرب وهذا الأمر ينبع من وهم القوة التي تؤمن بها، خاصة إنها تمكنت من احتلال أراضٍ تابعة لأربعة دول عربية، فإسرائيل تظهر نفسها على إنها الطرف الأقوى الذي يصعب قهره أو مجاراته بالقوة، وهذا ما أكده القادة الإسرائيليين عبر مراحل الصراع مع العرب حيث طالبوا بالاستمرار للحصول على القدرات العسكرية القادرة على فرض شروط السلام وفق التوجهات التي يؤمنون بها، وأن مطالباتهم هذه تقوم لتلبية متطلبات نظرية الأمن الإسرائيلي التي جاء تبلورها ابتداءً من حقبة الخمسينيات من القرن الماضي والتي تقوم على عدد من العناصر الأساسية التي من أبرزها [1]: -

أولا: الحاجة الفعلية للأمن وما يستلزم من قدرات لا بد من توافرها للمؤسسة العسكرية الإسرائيلية التي لم يكلف قادتها أو خبرائها أنفسهم بالتفكير الجدي بعلمية السلام بما يجعل عملية الانتقال من حالة الحرب إلى حالة السلام تؤدي أدوراً بهذا الغرض، إلا أنهم سائرين بالتخطيط نحو خلق تصورات عن اندلاع الحرب في أي وقت.

ثانيا: زرع الأيمان المطلق لدى أبناء الشعب اليهودي المنتشرين في الشتات بالحتمية التاريخية وفق النظرة الصهيونية بضرورة الهجرة للعيش في أرض إسرائيل.

ثالثا: توفير الإمكانات السياسية اللازمة لإدارة شؤون الكيان الإسرائيلي بالاستناد على الجهود الذاتية المدعومة من أطراف دولية كبرى لبناء مؤسسات النظام السياسي بالتعاون ما بين القوى السياسية الرسمية المتمثلة بالسلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، والقوى غير الرسمية كالأحزاب السياسية وجماعات الضغط والمصالح، من أجل اعتماد سياسة خارجية قادرة على تمثيل إسرائيل

[1] أضواء على الإستراتيجية الصهيونية لعام 2005.

في المحافل الدولية بما يمكنها من الحصول على تأييد دول العالم لنـشاطاتها وسياسـاتها الداخليـة والخارجية.

إن الموقف الإسرائيلي تجاه عملية السلام ينطلق من الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي الذي لا يرغب بتغيـير مواقفه وأفكاره وتوجهاته وذلك بحجة أن ذلك سوف لن يغير من الاتجاهات العامـة في المنطقـة، كـما إن الـسير باتجاه السلام سيخلق تطورات لا تصب في مصلحة إسرائيـل باعتبـار أن الانـسحاب مـن الأراضي المحتلـة سـيولد الإغراءات لدى العرب لاستغلال حالة الضعف النسبي الذي يرافـق الموافقـة عـلى إجـراء التـسوية الـسلمية مـع العرب، على الرغم من زوال الدوافع العربية لشن هجمات عسكرية ضد إسرائيل، وعليه فـأن تـسوية الـصراع لا تنطلق من تحولات تاريخية لدى الطرف الإسرائيلي الأمـر الـذي كـان يحـتم عـلى القـوة العـسكرية الإسرائيليـة المتفوقة للعب الدور الأساس بما يضمن ردع العرب عن التوجه نحو أحداث خلل في التوازن العسكري، أو يخلـق فرصاً جديدة تؤثر على التفوق الإسرائيلي النوعي، الأمر الذي يدفع القادة الإسرائيليين للتفكير الجدي بمستلزمات نظرية الأمن الإسرائيلي بما يساعد بتطوير المؤسسة العسكرية، كـما أن التفكـير بالانـسحاب الجـدي مـن الأراضي العربية المحتلة ضمن قاعدة الأرض مقابل السلام سيشكل خطراً حتمياً على إسرائيل كونـه يجردهـا مـن العمـق الجغرافي الذي حققته عبر حروب عديدة وفترات زمنية ليست بالقصيرة بـاحتلال تلـك الأراضي، عـلى الـرغم مـن عدم تناسي وجود الصواريخ بعيدة المدى القادرة على تجاوز الحـواجز الجغرافيـة، إلا أن إسرائيـل لا زالـت تـولي العمق الجغرافي أهمية كبيرة في اسـتيعاب أي هجـوم عربـي مفـاجئ، بمـا يـوفر الوقـت الـلازم لتعبئـة القـوات العسكرية الاحتياطية [1].

إن مسيرة السلام الجدي للصراع العربي – الإسرائيلي انطلقـت فعليـاً في مـؤتمر مدريـد للسلام عام 1991، الذي سعت فيـه إسرائيـل لـصياغة أسـس ومبـادئ الـسلام بحيـث تـصبح المرجعية القانونية الدولية تعتمد على تحقيق أمن إسرائيل، وفي مختلف المـسارات وذلـك كي تحقق فرصة التباحث على أساس أن تكون لها اليـد العليـا وهـو مـا تحقـق لهـا، فأصـبحت

[1] محمود، وليد خالد (2007). آفاق الأمن الإسرائيلي الواقع والمستقبل – بيروت، مركز الزيتونـة للدراسـات والاستـشارات، ص 168 – 169

المرجعية الأمنية الإسرائيلية هي القائمة فعلياً على عملية التفاوض سواء في المسارات الثنائية أو اللجان متعددة الأطراف، خاصة أن ترتيبات المؤتمر جاءت على غير ما تمناه الطرف العربي الواضح في دعوة سوريا لاعتماد الوفود العربية طرفاً واحداً في المفاوضات وتأجيل عمل اللجان متعددة الأطراف إلى ما بعد الانتهاء من المفاوضات الثنائية بحيث تنتقل عملية السلام من ترتيبات الأمن والسلام الثنائية إلى بحث التعاون الإقليمي، وهذا ما رفضته إسرائيل وأصرت على الفصل المطلق بين المسارات الثنائية بحيث يصبح كل مسار عملية قائمة بذاتها، كما أصرت على الفصل المطلق بين التفاوض الثنائي وتفاوض التعاون الإقليمي، وتأسيساً على ذلك جاء إعلان المبادئ الفلسطيني – الإسرائيلي في 13 سبتمبر 1993، تلته معاهدة السلام الأردنية – الإسرائيلية في 26 أكتوبر 1994، وتعثر المسار السوري – الإسرائيلي، واللبناني – الإسرائيلي، كون نظرية الأمن الإسرائيلية قد صيغت لشن الحروب في مرحلة ما قبل عملية السلام بحيث لا يجري الإعلان عن مبدأ الانسحاب من الأراضي السورية المحتلة في حرب يونيو 1967، وإنما يجري الإعداد لترتيبات تتجاوز ما نصت عليه قرارات مجلس الأمن ذات الصلة " 242، 338 " وذلك بغية عدم انتهاك المرجعية القانونية الدولية التي يستند إليها المفاوض السوري آنذاك [1].

إن إسرائيل تصر على استبعاد أي مظلة دولية للتفاوض مع الدول العربية لذلك فأنها ترفض عقد المؤتمرات الدولية لبحث قضية الصراع العربي – الإسرائيلي، كما ترفض مشاركة هيئة الأمم المتحدة أو المجموعة الأوروبية، وتصر على اقتصار الأمر على دور الولايات المتحدة الأمريكية المؤيدة لها في عدم أجراء أي حوار للسلام إلا أذا جرت مفاوضات ثنائية بينها وبين كل دولة عربية من الدول المفاوضة وعلى حدة، حيث تعتبر إسرائيل أن الولايات المتحدة هي الوسيط الوحيد النزيه حسب تصوراتها من بين الأطراف الساعية لإنهاء الصراع، والإصرار الإسرائيلي برفض وجود مظلة دولية يتم التفاوض تحت أشرافها ناتج عن رفضها المستمر للقرارات الدولية التي اتخذت من قبل هيئة الأمم المتحدة والتي لم تنفذها إسرائيل، لذا فأنها وبالتعاون مع الولايات المتحدة ترفض عقد أي اجتماع بهذا الشأن في مقر الأمم المتحدة لأنه يعني إعطاءها دوراً في أيجاد الحل وتحقيق السلام،

---

[1] الكيلاني، هيثم. التسوية السلمية للصراع العربي – الإسرائيلي – أبو ظبي، سلسلة إصدارات مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 3 سنة 1996، ص 20-21

وفي هذه الحالة لا تستطيع تجاهل قراراتها وهذا ما لا تريد أو ترغب فيه لأنها تريد التنصل من تلك الالتزامات الأممية [1].

ومع مجيء حكومة أرييل شارون إلى السلطة في إسرائيل في فبراير 2001 التي رفعت شعار " تحقيق الأمن للدولة والمواطن "، هذا الشعار كان يتطلب وضع برنامج يقوم على تصعيد العدوان ضد أبناء الشعب الفلسطيني، وإرهاب الدول العربية عبر التلويح باحتمال شن هجوم عسكري إسرائيلي5 ضدها أذا واصلت تقديم دعمها لنضال الشعب الفلسطيني وبالأخص تهديد مصر بقصف السد العالي تحت ذريعة تهريب الأسلحة إلى الفلسطينيين، هذا الأمر حاولت مصر نفيه وتأكيد خيارها الاستراتيجي بالسير قدماً نحو السلام الدائم، مع توضيح موقفها الراسخ على الاستعداد للدفاع عن أراضيها ومواجهة أي عدوان إسرائيلي محتمل، باعتبار أن ما حدث عام 1967 غير قابل للتكرار، إلا أن تطورات الحالة شهدت تغيراً في مواقف الطرفين مع حلول عام 2004 الذي ظهرت خلاله عوامل جديدة دفعت لقبول انتقال العلاقات بينهما إلى مرحلة جديدة تمثلت بإعادة السفير المصري إلى إسرائيل والإفراج عن عزام عزام المتهم بالتجسس لصالح إسرائيل، ومن ثم الاتفاق على تصدير الغاز المصري إلى إسرائيل في 30 يونيو 2005، الأمر الذي زاد من حالة الاطمئنان الإسرائيلية عن الموقف المصري الذي ساعد كثيراً للعب دور الوسيط في المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية التي مكنتهما من إضافة ملحق لمعاهدة السلام يتعلق بزيادة عدد القوات المصرية على الحدود مع قطاع غزة وإبرام اتفاقية أدارة معبر رفح [2].

إلا أن الموقف الإسرائيلي في العلاقة مع الفلسطينيين في عملية السلام كان مضاداً لتلك العملية حيث نجح شارون في الإبقاء على الحالة دون أن تحرز أي تقدم وذلك من خلال تقديمه 14 تعديلاً على خارطة الطريق التي سبق أن تقدم بها الجانب الأمريكي في 15 أكتوبر 2002، كما هدد شارون بسحب الشرعية عن خارطة الطريق، فيما قامت

---

[1] الفرا، محمد (2000). تعقيب، في: أبو لغد، إبراهيم وآخرون، **العرب ومواجهة إسرائيل احتمالات المستقبل** –بيروت، **ج 1** الدراسات الأساسية بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، ص 200-201.

[2] جاد، عماد، إسرائيل والتحالفات القلقة في المنطقة، **شؤون عربية،** الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 132، شتاء 2007، 32 – 33.

الأجهزة الإسرائيلية المختصة بشن عمليات تصفية جديدة ضد زعماء حركة حماس طالت الشيخ أحمد ياسين والدكتور عبد العزيز الرنتيسي، في محاولة لضمان استمرار الحظر على أي محاولة لإنعاش عملية السلام دون الموافقة على شروط رئيس الوزراء الإسرائيلي، مع الحرص على أن لا تكون هناك أكثر من سيادة واحدة بين نهر الأردن والبحر المتوسط سوى السيادة الإسرائيلية.

غير أن حالة النزف الشديد الذي تعرضت لها الجراح الإسرائيلية جراء استمرار عمليات المقاومة الجريئة التي ينفذها المقاومين الفلسطينيين وتصاعد أطلاق صواريخ القسام من قطاع غزة تجاه المستوطنات الإسرائيلية دفع شارون لطرح مشروعه المتعلق بالتخلي عن قطاع غزة الذي كلف المهمة الأمنية الإسرائيلية تكاليف باهظة، التي لا بد أن تتجه إلى الضفة الغربية مع اعتبار حدود 1967 دون معنى سياسي أو عسكري مما يجعل من أمر احتلال الضفة أمرا" دائماَ، فكان التخلي الإسرائيلي عن غزة من جانب واحد قد جرى تنفيذه عام 2005، مع الاحتفاظ بـ 50% من الضفة الغربية التي مزقها الجدار العازل إلى ثلاث كانتونات هي: جنين ونابلس في الشمال، رام الله في الوسط، والخليل وبيت لحم في الجنوب [1].

ثم جاءت مرحلة تحقيق اللقاءات بين رئيس السلطة الفلسطينية ورئيس الوزراء الإسرائيلي الذي أستلم مهامه بالوكالة أيهود اولمرت على أثر تدهور الحالة الصحية لشارون ودخوله في غيبوبة دائمة، فقد جرى بموجبها تشكيل عدد من اللجان المشتركة التي لا يمكن القول عنها بأنه تغيير جاد في الموقف الإسرائيلي فالأنشطة الاستيطانية استمرت بحيث خلقت تغييرات سكانية وجغرافية على الأرض المحتلة، بالإضافة إلى أنه لم ترد أي أشارات واضحة عن بحث القضايا الأساسية الأخرى المتعلقة بالانسحاب من الأراضي المحتلة أو قضية اللاجئين، الأمر الذي أستمر لغاية عقد لقاء أنابولس الذي جاء بدعوة من الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن في حديث له في يوليو 2007 عن نية بلاده على عقد اجتماع في خريف ذلك العام للدول التي تدعم الحل القائم على أقامة دولتين فلسطينية وإسرائيلية،

---

[1] عاروري، نصير. الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط: حسابات النجاح والفشل، **شؤون عربية**، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 129- ربيع 2007، ص 31.

وتــرفض العنــف وتعــترف بحــق إسرائيــل في الوجــود وتلتــزم بكافــة الاتفاقيــات الــسابقة بــين الأطــراف المعنية [1].

وعلى ضوء إعلان الرئيس الأمريكي بوش عن النية لعقد لقاء أنابولس، لم يتوقف الجدل في إسرائيل حـول الفكرة الخاصة بالدعوة لقيام دولة فلسطينية مستقلة إلى جوار إسرائيل، كما تناول الجدل بـأن الـدعوة للقـاء لم تكن ترمي دعم موقف أدارة الرئيس المتأزم في المنطقة سواءَ في العراق أو ما يتعلق بالمواجهة مع إيـران، غـير أن الحال أستقر في التيار الرئيس للحكومة الإسرائيلية بضرورة عدم رفض الدعوة كون إسرائيل غير مستعدة للخوض في جوهر قضايا الوضع النهائي التي سبق أن فشلت جهود الاقتراب منهـا، وأن اللقـاء سـوف لـن يتنـاول القـضايا الجوهرية بل سيكرس لتقديم الدعم الاقتصادي والأمني للسلطة الفلسطينية وترك التفاصيل الجوهرية للقـاءات الثنائية التي لن تنعقد إلا بعد أن تنضج الظروف حسب الرؤية الإسرائيلية، كما أن الاستعداد الإسرائيلي لحـضور اللقاء كان بادياَ على الكنيست الذي مرر قانون جديد لا يسمح بتغيير وضع القدس إلا بعد الحصول على النسبة المطلوبة التي أصبحت بموجب هذا القانون لا بد أن تكون أغلبية الثلثين بعد أن كانت الأغلبية البـسيطة وذلـك بموجب القانون الصادر عام 1980 الذي ضم القدس الشرقية إلى الغربية وأعتبرهما يمثلان معـاَ العاصـمة الأبديـة لإسرائيل. وبالفعل تم عقد اللقاء الذي لم يخـرج بموقـف إسرائـيلي جديـد بـل جـاءت تأكيـدات رئـيس الـوزراء الإسرائيلي أيهود اولمرت عـلى تـصريحات تـضمنت العـودة إلى الـلاءات القديمـة والمتمثلـة في: لا لإعـادة تقـسيم القدس، لا لعودة اللاجئين، لا للعودة إلى حدود ما قبل الخـامس مـن يونيـو 1967، مـع التـشديد عـلى اسـتحالة التوصل إلى تسوية سياسية في غضون عام 2008 [2].

[1] حرب، أسامة الغزالي. مؤتمر فاشل آخر للسلام، **السياسة الدولية**، العدد 170، أكتوبر 2007، ص 6.

[2] جاد، عماد. إسرائيل ولقاء أنابوليس. . العودة إلى خريطة الطريق، **السياسة الدولية**، العـدد 171ينـاير 2008، ص 105 – 106.

ب. الموقف العربي من عملية السلام

بدأت المفاوضات المباشرة والعلنية بين الدول العربية وإسرائيل مـن أجـل أيجـاد حلـول سـلمية للـصراع العربي – الإسرائيلي في مؤتمر جنيف المنعقد عام 1974، الذي شاركت فيه الأردن ومصر والجانب الإسرائـيلي، ثـم جاءت المبادرة المصرية التي قام بها الرئيس محمد أنور السادات بزيارة القدس عـام 1978 حيـث عقـد لقـاءات مباشرة مع الإسرائيليـين، تـم التوصـل بموجبهـا إلى اتفاقيـة كامـب ديفيـد عـام 1979 برعايـة الولايـات المتحـدة الأمريكية، ثم أعيد توسيع دائرة المفاوضات المباشرة بين العرب وإسرائيل في مؤتمر مدريد المنعقد في أكتوبر عـام 1991 الذي أعتبر أول محاولة لمعالجة قضية الصراع الشامل في الشرق الأوسط وفتح المجال واسعاَ أمـام البـدء في مفاوضات ثنائية ومباشرة شملت الجانب الفلسطيني الـذي توصـل إلى عقـد أتفـاق أوسـلو عـام 1993، والأردن الذي توصل لعقد معاهدة سلام مع إسرائيل عام 1994.

إن أجراء اللقاءات المباشرة والعلنية وتوقيع اتفاقيات السلام بين العـرب والإسرائيليـين لم تمنـع مـن استمرار الصراع العربي – الإسرائيلي، فقد مرت العلاقـات المـصرية – الإسرائيليـة بمرحلـة حرجـة خاصـة مـا يتعلق بالمسار المصري غير أن استلام الرئيس الأمـريكي جـورج بـوش لمهامـه الدسـتورية مطلـع عـام 2001 حيث شرعت أدارته بتمهيدات للتوجه نحـو سـلام إسرائـيلي - فلـسطيني كـان مـن أبـرز مؤشراتـه مهمـة الجنرال زيني، وخطاب وزير الخارجية كولن باول في جامعـة Louinville ky وذلـك في خريـف 2001 إلا أن وصول شارون لسدة الحكم كرئيس وزراء إسرائيل فقد عمل على إفـشال العديـد مـن الجهـود الدوليـة لإحـلال الـسلام في المنطقـة فقـد قـام منـذ فبرايـر 2001 باتهـام مـصر بـدعم نـضال الـشعب الفلـسطيني وبدأت حينها حملـة إسرائيليـة شرسـة عـلى مـصر ركـزت عـلى تـصاعد معـدلات تـسليح الجـيش المـصري والحديث عن استعداد مصر لخوض الحرب ضد إسرائيل، إضافة لشن الهجمات على مدن ومخيمات الضفة الغربية في ربيع 2002، قامت الولايات المتحدة الأمريكية بوصـف تلـك الهجـمات بأنهـا دفـاع عـن الـنفس وهي جزء من الحملة العالمية على الإرهاب، كما قامت إسرائيل بتنفيـذ عمليـات تـصفية لقيـادات حـماس من الجو لإرغام الحركـة عـلى اسـتخدام العمليـات الانتحاريـة في أطـار جـدول زمنـي يتـزامن مـع رحـلات

الجنرال زيني للأراضي المحتلة، فتكللت مهمته بالفشل نتيجة تلك العمليات إلا أن ذلك لم يمنع الرئيس بوش من إعلان مشروع خارطة الطريق في 15 أكتوبر 2002 التي قابلها شارون بالإصرار على أجراء مفاوضات ثنائية وليست تعددية مع الجانب العربي وفق ما جاءت به مبادرة الملك السعودي عبد الله بن عبد العزيز التي أعلنت في فبراير 2002، هذا الموقف أصرت عليه إسرائيل في مرحلة ما بعد شارون [1].

ثم جاءت ضغوط الإدارة الأمريكية لتدفع الجانب المصري من أجل التحرك الجاد لتطوير علاقاتها مع إسرائيل من أجل أيجاد مداخل جديدة لتسوية الخلاف مع الأطراف الأخرى وذلك من خلال التركيز على العوامل التالية [2]: -

1. استغلال أحداث 11 سبتمبر 2001 من أجل الضغط على مصر.
2. توجيه عدد من الدول العربية لعقد لقاءات سرية مع إسرائيل تمهيداً لتطبيع العلاقات معها.
3. وجود تأثير كبير للمبادرة العربية لتعلن عن وجود استعداد عربي لمبادلة التطبيع الشامل بالسلام الشامل.
4. ممارسة الضغط لإجراء عمليات الإصلاح السياسي والاقتصادي في الدول العربية ومن بينها مصر.
5. مجيء قيادة فلسطينية جديدة بعد رحيل ياسر عرفات تحظى بقبول من واشنطن وتل أبيب الأمر الذي يعني وجود أمكانية لحل الخلافات العالقة بين الإسرائيليين والفلسطينيين دون وسيط .

كما لا يزال من غير المؤكد أن تجري عملية التسوية نظراً للمعطيات الجارية على المسارات الثنائية والمتعددة الأطراف، فالمسار الفلسطيني يسير بشكل متعثر منذ مقدماته

---

[1] عاروري، نصير. الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط: حسابات النجاح والفشل، **شؤون عربية**، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 129- ربيع 2007، ص 28.

[2] جاد، عماد، إسرائيل والتحالفات القلقة في المنطقة، **شؤون عربية**، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 132، شتاء 2007، 33.

وتقف أمامه صعوبات كثيرة ومعقدة تحتاج إلى زمن طويل وجهود متنوعة حتى يصل مبتغاه بتحقيق التسوية السلمية، أما المساران السوري واللبناني فانه لم يجري أي تطور بشأنهما، رغم وجود احتمالات عن أمكانية انسحاب إسرائيل من الأراضي السورية واللبنانية المحتلة في يونيو 1967 وتنفيذ أحكام قرارات مجلس الأمن " 242، 338، 425 " الداعية لإنهاء حالة الحرب والعيش بسلام لجميع دول المنطقة ضمن حدود آمنة [1]، لا سيما أن الظروف قد تغيرت خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين حيث باتت تقديرات جهاز الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية " أمان " في حيرة من أمرها جراء وجود تهديدات حربية سورية مضادة لإسرائيل تزامنت مع دعوة إسرائيل لتجديد مفاوضات السلام خشية من تعزيز أواصر العلاقة بين إيران وسورية وزيادة تأييدهما لحركة حماس التي تحاول تقويض جهود وقف أطلاق النار في غزة [2] ، الأمر الذي دفع المسؤولين في وزارة الخارجية الإسرائيلية لإعطاء ذلك الأهمية المطلوبة فجاء انطلاق المفاوضات غير المباشرة بين سورية وإسرائيل عبر الوسيط التركـي عام 2008.

ج. مرتكز السلام في الشرق الأوسط حسب وجهة النظر الأمريكية:

يعد هذا المرتكز من أبرز التحديات التي واجهت السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط بالنسبة للإدارات الأمريكية المتعاقبة، وإن التعرف على سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية المتعلقة بعملية السلام في الشرق الأوسط، تفرض علينا الاطلاع على مشاريع السلام المقدمة من قبلها لحل الصراع العربي الإسرائيلي وخلال الفترة السابقة لحكم الرئيس أوباما حيث تتلخص تلك المشاريع بالآتي [3]: -

---

[1] الكيلاني، هيثم. **التسوية السلمية للصراع العربي – الإسرائيلي** – أبو ظبي، سلسلة إصدارات مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 3 سنة 1996، ص 29.

[2] شلحت، أنطوان. إسرائيل وتوابع اهتزاز الأسطورة داخلياً وخارجياً، **شؤون عربية**، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 129 ربيع 2007.

[3] الحمد، جواد(2005). مشاريع التسوية السلمية للصراع العربي – الإسرائيلي وعملية السلام في الشرق الأوسط، في: الحمد، جواد (تحرير)، **المدخل إلى القضية الفلسطينية**، ط7 – عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط، ص 468-488.

1 . مشروع جاما الأمريكي:

وطرحه الجانب الأمريكي في سبتمبر 1955 الذي يتضمن قيام الرئيس الأمـريكي روزفلـت بسلـسلة من المحادثات مع الرئيس المصري جمال عبد النـاصر وديفيـد بـن غوريـون لغـرض الوصـول إلى مـا يضيق شقة الخلاف بينهما.

2 . مشروع جونستون:

وجاء عن طريق المبعوث الأمريكي الخاص إلى منطقـة الـشرق الأوسـط أريـك جونـستون في الفـترة 1953 – 1955 ويهدف لمعالجة قـضية اللاجئـين الفلـسطينيين وإيجـاد حـل لقـضية فلـسطين عـن طريق التعاون بين الطرفين.

3 . مشروع دالاس قدمته الولايات المتحدة عام 1956.

4. المشروع الإسرائيلي المقدم في 21نوفمبر1956 من قبل مـوسى شـاريت إلى حكومـة الولايـات المتحـدة الأمريكية.

5 . مشروع الرئيس الأمريكي أيزنهاور عام 1957-1958.

6 . قرار مجلس الأمن الدولي رقم 242 في عام 1967.

7 . مشروع روجرز عام 1970 الذي يتضمن تسوية الصراع على محـورين مـصري – إسرائـيلي، وأردني – إسرائيلي .

8 . قرار مجلس الأمن الدولي رقم 338 في عام 1973.

9 . مشروع كارتر في 18مارس 1977 .

10. البيان الأمريكي السوفييتي في أكتوبر 1977.

11. اتفاقية كامب ديفيد الموقعة في 17أكتوبر1978.

12. مبادرة ريغان في 2 سبتمبر 1982.

13.مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط المنعقد نهاية أكتوبر وأوائل نوفمبر1991.

14.المفاوضات الثنائية المنعقدة في نوفمبر 1991 – أكتوبر 1994 والتي توصلت إلى:

أ . أتفاق أوسلو في 13سبتمبر1993 – أقامة حكم ذاتي محدود.

ب. معاهدة وادي عربة في 26 أكتوبر 1994 – معاهدة السلام الأردنية – الإسرائيلية.

15.المفاوضات المتعددة الإطراف: ومن أهمها المنعقدة في:

أ. المؤتمر الاقتصادي العالمي: وعقد لثلاث سنوات متتالية في الأعوام 1994-1995 - 1996 .

ب. مؤتمر التنمية والإسكان العالمي المنعقد في القاهرة عام 1994.

ج. مؤتمر الأمن والتسلح والذي أسفر عن تشكيل مجلس لمراقبة الأمن والتسلح الإقليمي في المنطقة ومقره عمان.

وفي وقت لاحق لاحت بالأفق فرص جديدة للعلاقات العربية – الإسرائيلية خاصة بعد أن أتسمت العلاقات الفلسطينية – الإسرائيلية خلال النصف الأول من هذا العقد بالعنف والانتقام وعدم الثقة فجاءت جهود دولية حثيثة قادتها الولايات المتحدة وتزامنت مع حدوث تطورين أساسيين هما: -

أولا. وفاة الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات واستبداله بأحد الشخصيات الفلسطينية البارزة والملتزم بطريق السلام مع إسرائيل، رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس.

ثانيا. تبني الحكومة الإسرائيلية لسياسة فك الارتباط عن قطاع عزة وشمال الضفة الغربية مع اتخاذ إجراءات جديدة وفعالة لمكافحة العنف والعمليات التي تشنها فصائل المقاومة الفلسطينية بما فيها بناء الجدار العازل.

ويعد هذان المتغيران من وجهة النظر الأمريكية فرصة للتحرك الدبلوماسي بين الطرفين مما أنتج عنها عقد عدة لقاءات قمة بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني بحضور

أطراف عربية – مصر والأردن – بين فترة وأخرى، دفعت الحالة لفتح آفاق جديدة أوصلت الأمر لعقد مؤتمر شرم الشيخ وإعلان وقف أطلاق النار كبداية لعهد جديد بالاستفادة من العبر ودروس الماضي مما دفع الإدارة الأمريكية للاستفادة من هذه اللحظة فدفعت باتجاه الانسحاب الإسرائيلي من بعض الأراضي الفلسطينية لتمكين الفلسطينيين من تطوير المؤسسات السياسية والإدارية والأمنية في الضفة الغربية وقطاع غزة كما ساهمت مصر بأدوار حيوية لبناء قوات الأمن الفلسطينية.

ثم أتبعت الولايات المتحدة أمريكية جملة من الإجراءات ساعدتها على قيادة العملية السلمية بين الفلسطينيين والإسرائيليين تمثلت بالاتي: -

أ . دعم عملية فك الارتباط بين الطرفين وخاصة المتعلقة بجهود التنسيق في المظاهر الأمنية والاقتصادية.

ب. دعم جهود بعض العناصر الإصلاحية في المجتمع الفلسطيني لملء الفراغ القيادي الذي خلفه موت الرئيس عرفات بقيادة فلسطينية تؤمن بالحل السلمي للقضية الفلسطينية والعمل مع أعضاء اللجنة الرباعية الآخرون (الاتحاد الأوربي، روسيا، والأمم المتحدة).

ج . القيام بدور جديد يعطي الفرصة لتأمين نقاط وممرات النقل الدولي من أجل أعادة بناء وتأهيل الاقتصاد الفلسطيني.

د . العمل وبشكل جدي وحثيث لتقديم الدعم من أجل أجراء الإصلاح السياسي الفلسطيني وتقديم الدعم السياسي والمالي والمادي للملتزمين في خط نبذ العنف وقبول إسرائيل على أساس أنها دولة يهودية وهذا ما تحقق بالفعل مع أجراء الانتخابات البرلمانية التي اختارت حكومة فلسطينية عام 2006 باعتبارها قيادة فلسطينية شرعية ومسئولة لمرحلة ما بعد عرفات، ولأول مرة في التاريخ الفلسطيني الحديث تجري عملية انتخاب سلطة فلسطينية لها صلاحيات في بلادهم، وعلى الأرض التي هي امتداد لأراضيهم التاريخية منذ عام 1948، وإن تسلمهم أدارة غزة والضفة الغربية وانتخاب مجلس تشريعي فلسطيني يؤكد وجود فرصة لبروز جديد للقضية الفلسطينية، بعد تلك التجربة الشاقة التي مرت بها من تجربة الشتات التي انطلقت بداياتها في الكويت والقاهرة ودمشق وعمان

وبـيروت وتـونس وعـادت لتقـاوم الاحـتلال مـن خـلال الانتفاضـة الفلـسطينية التـي انـدلعت عـام 1987 [(1)].

هـ إصلاح قوى الأمن الفلسطينية ودعمها بما لا يخلق وجود لميلشيات أو مجموعات مـسلحة مـستقلة يـسمح لهـا أن تنـافس الـسلطة الفلـسطينية واحتكارهـا لاسـتخدام القـوة في المنـاطق التـي يـسيطر عليهـا الفلسطينيون.

ألا أن ضعف أدارة هذه العملية من قبل الإدارة الأمريكية ظهر واضحا" نهايـة عـام 2005 وبدايـة عـام 2006 حيث حققت حركة حماس فوزا" مفاجئا" في الانتخابات التشريعية في يناير 2006 الأمـر الـذي دفـع أدارة بوش لإعادة تقييم شاملة لإستراتيجيتها الرامية إلى تسريع دمقرطة المنطقـة [(2)] .

و . عملية السلام مع الدول العربية الأخرى: لقد حلت دبلوماسـية الحـوار المبـاشر محـل الدبلوماسـية التقليدية فأصبح الواقع التاريخي يشير لاستعداد أحد الطـرفين لعقـد أتفـاق – الطـرف العـربي – فـيما لا يبـدي الطرف الأخر استعداد قوي عندما أصبحت المفاوضات مشروعة – الطرف الإسرائيلي – لكن المخاطر التي ينطوي عليها إنهاء المفاوضات أصبحت أكبر بكثير، فقد غيرت عملية الـسلام التـي بـدأت في مدريـد عـام 1991 خريطـة الشرق الأوسط، إذ لم تعد فكرة تحدث العرب والإسرائيليين أمرا" غير مشروع، بـل حتـى في لحظـات القتـال بـين الطرفين خلال السنوات القليلة الماضية، واصل الإسرائيليون والفلسطينيون أجراء الاتصالات المبـاشرة فـيما بيـنهما [(3)].

إلا أن سياسة واشنطن كانت تؤكـد عـلى رفـض المـشاركة في دبلوماسـية الـسلام التـي يحاول فيها حلفائها العرب التحريض والضغط على إسرائيـل للقبـول بتـسوية النـزاع دون أن تكون هناك مشاركة جوهرية من طرفهم والتـي لا بـد أن تتـضمن الـدعم الـسياسي للقيـادة

[(1)] **الأسمر**، خلود (2005). **إنعكاسات التطـورات الإقليميـة والدوليـة عـلى العلاقـات العربيـة – الإسرائيليـة** – عـمان، مركـز دراسات الشرق الأوسط، ص 175.

[(2)] كاتزمان، كينيت (2007). إستراتيجية مقترحة للتعامل مع الشرق الأوسط، الموقع الالكتروني:
http://www.ecssr.ac.ae/CDA/ar/FeaturedTopics/Display/Topice/0 ,1670 ,474 ,00.html.

[(3)] روس، دنيس (2005). **السلام المفقود خفايا الصراع حول سلام الشرق الأوسط** – بيروت، دار الكتـاب العـربي، ص 932 – 933.

الفلسطينية برئاسة محمود عباس ويشمل الدعم أيضا" للسلطة الفلسطينية في أي تسوية قد تصل إليها مع إسرائيل مما يقوض أسس العنف في المنطقة مع توقف الدول العربية عن سياسة التحريض الإعلامي الذي يشمل حث رجال الدين المؤثرين على الانضمام إلى حملات وقف التحريض ودعم جهود السلطة الفلسطينية في وقف حملات العنف الصادرة عن بعض الحركات الإسلامية الفلسطينية " حماس، الجهاد الإسلامي" والحركات الرافضة لوقف الهجمات ضد الإسرائيليين مع وقف الدعم المالي للمجموعات المعارضة للحل السلمي في النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني، وقد شكل هذا الأمر تحديا" مضافا" شهدت بموجبه السياسة الأمريكية أخفاقات واضحة جراء فشل الولايات المتحدة الأمريكية في تحقيق تقارب في مفردات العلاقة بين الدول العربية وإسرائيل.

ثم جاءت التطورات السياسية والأمنية على الساحة الفلسطينية التي تمخضت عن سيطرة حركة حماس على قطاع غزة الأمر الذي استغلته الإدارة الأمريكية والحكومة الإسرائيلية لتقريب وجهات النظر مع السلطة الوطنية الفلسطينية التي يرأسها محمود عباس في الذهاب لأبعد من ذلك والقيام بزيارات مكوكية وعقد لقاءات مباشرة مع رئيس الحكومة الإسرائيلية وبأشراف ومتابعة من اللجنة الرباعية والطرف الأمريكي بقيادة وزيرة الخارجية السابقة كوندليزا رايس، مما أوصل مرتكز السلام إلى عقد مؤتمر أنابولس من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وبحضور أطرافا" عربية متعددة كان من أبرزها حضور سوريا والسعودية بالإضافة لمصر والأردن وفلسطين .

المطلب الثاني

إدارة الرئيس أوباما وعملية السلام في الشرق الأوسط

برز الاهتمام الأمريكي بمنطقة الشرق الأوسط بشكل واضح من خلال قيامها بدور الوسيط الوحيد في عملية السلام بين إسرائيل والدول العربية المعنية بقضية الصراع العربي – الإسرائيلي، كما أنها أدت مهام أخرى لا سيما قيامها خلال سنوات حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران 1980 – 1988 بحماية ناقلات النفط ومن ثم توقيع اتفاقيات إستراتيجية طويلة المدى مع دول الخليج العربي على أثر قيام الجيش العراقي باحتلال الكويت في 2 أغسطس 1990، ذلك الاحتلال الذي أفرز عن تداعيات في النظام الإقليمي العربي سهلت للولايات المتحدة التواجد المباشر في منطقة الخليج منذ يناير 1991.

ثم أصبح اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بعملية السلام العربي – الإسرائيلي قائماً لكونها الدولة المهيمنة على النظام الدولي منذ انتهاء الحرب الباردة وليس باعتبارها طرفاً محايداً يسعى لتسوية الخلاف وحل الصراع، لذا فأن اهتمامها بمجريات الصراع قد تغيرت مراميه وتوجهاته على اعتبار أن النظام الرأسمالي الذي تتزعمه وديمقراطيته لابد أن تدفع المجتمعات العالمية الأخرى لإتباعه باعتباره النظام الأفضل، فكان لزاماً عليها حماية ذلك الوضع وتعظيمه، فتمت إدارة الأمور من قبل الولايات المتحدة بعدة صيغ سواء في شكل معارك أو حروب سميت أحياناً بصراع الحضارات وأخرى بالحرب ضد الإرهاب وثالثة بالصراع بين المعتدلين والمتطرفين [1] .

وقد مرت عملية السلام العربية - الإسرائيلية بمراحل مهمة تخللها حالة المواجهة المسلحة بين الطرفين في ثلاثة حروب كبرى امتدت من عام 1948 مرورا" بحرب الأيام الستة عام 1967 وصولا" لحرب أكتوبر 1973، فضلا" عن قيام الكيان الإسرائيلي بالمشاركة في بعض الاعتداءات الجماعية بالتعاون والتنسيق مع أطراف دولية أخرى

[1] موسى، عمرو. الولايات المتحدة والعالم الإسلامي، **شؤون عربية**، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 129 ربيع 2007، ص 4 – 5.

كمشاركتها في العدوان الثلاثي على مصر عام 1956، أو شنها الحرب المباشرة الفردية كتلك التي استهدفت فيها إخراج منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت عام 1982، بالإضافة لشنها الحرب ضد لبنان مستهدفة حزب الله ومعاقله في جنوب لبنان ومقاتليه في الضاحية الجنوبية لبيروت العاصمة خلال شهر يوليو عام 2006، والهجوم الكثيف على قطاع غزة يوم 27 ديسمبر 2008 مستهدفة مرافق الحياة الفلسطينية الرسمية وغير الرسمية بغية التأثير على قدرات حركة حماس وباقي فصائل المقاومة الفلسطينية التي كانت تطلق صواريخها على المستوطنات في الجنوب الإسرائيلي مما دفع كثير من الإسرائيليين للقيام بالهجرة المعاكسة من إسرائيل، وزاد من عوامل الضغط المباشرة على القيادة الإسرائيلية من أجل تحويل غزة إلى سجن كبير يسهل القضاء على حركات المقاومة الفلسطينية، مع وجود مبررات انتخابية دفعت صقور تل أبيب للتنافس الجدي من وراء تلك العملية واستغلالها لأغراض تخدم توجهاتهم في الانتخابات التشريعية التي جرت في فبراير2009، خاصة أن ظروف الواقع الفلسطيني شهدت انقساماً حاداً سهل مهمة الإسرائيليين، في ظل الدعم الأمريكي للموقف الإسرائيلي وضعف الموقف الدولي المؤيد للفلسطينيين، لذلك تم الإيعاز للمؤسسة العسكرية الإسرائيلية لتنفيذ هذا العدوان وبأشراف مباشر من رئيس الوزراء أيهود أولمرت ويعاونه كل من وزير الدفاع أيهود باراك ووزيرة الخارجية تسفني ليفني.

وقد جاء موقف الرئيس الأمريكي باراك أوباما من عملية السلام في الشرق الأوسط منذ حملته الانتخابية كمرشح ديمقراطي لمنصب الرئيس في الولايات المتحدة، حيث بدأ أوباما وكأنه يحضر الأرضية لطمأنة إسرائيل والمجتمع اليهودي في الولايات المتحدة للحصول على دعمهم في الانتخابات الرئاسية ضد منافسه الجمهوري جون مكين، فقام بتنظيم لقاءات مع قادة الطوائف اليهودية ومع جاليات يهودية في ولايات مختلفة. أكد لهم أن دعمه لإسرائيل غير قابل للجدل، وان القدس عاصمة إسرائيل، وانه لم يكن مسلماً يوماً، وان الشائعات والحملات المركزة التي تشيع انه مسلم، هدفها ترويع الأميركيين اليهود، وهذه المواقف ليست مواقف أوباما وحده، وإنما هي مواقف الولايات المتحدة ببساطة، بغض النظر عن رئيسها، وبغض النظر عن الحزب الذي يحكمها، فبين موقف بوش والجمهوريين والموقف المتوقع من أوباما عن قضية الشرق الأوسط، لن تكون فيه اختلافات كثيرة في السياسة العامة.

وينظر غرايم بانيرمان، وهو عضو سابق في لجنة العلاقات الخارجية في الكونغرس متخصص في قضايا الشرق الأوسط ومستشار سابق في وزارة الخارجية الأميركية لقضايا الشرق الأوسط، إلى الديمقراطيين في الولايات المتحدة على أنهم أضعف من الجمهوريين عموما في ما يتعلق بالأمن القومي، لذلك لا يمكن إلا أن يصدر عن أوباما مواقف قوية في دعمه لإسرائيل والحرب على الإرهاب، من دون أن يدخل في التفاصيل، وأن أوباما سيحاول تفادي التفاصيل، كي لا يقيد نفسه بمواقف معينة، لن يمكنه التملص منها في حال أصبح رئيساً. فالأمور التي تقال في الحملات الانتخابية، مختلفة عن الأمور التي تقال حين يصل المرشح إلى البيت الأبيض [(1)].

و ما أن تم انتخاب أوباما حتى أصبح رأيه يعبر عن موقف الإدارة الأمريكية من عملية السلام في الشرق الأوسط، فبدأ باستخدام لهجة باردة ومتوازنة في مواقفه من النزاع الفلسطيني- الإسرائيلي، تدل على أن مواقفه الأساسية تشبه بقدر اكبر مواقف الرئيس كارتر أكثر مما تشبه نهج سلفه في البيت الأبيض بوش الابن، وظهر جلياً بأنه لا يزال يقوم بمحولات لبلورة سياسة معارضة لإسرائيل لكنه يفهم جيداً بأن ذلك سيصطدم بكونغرس معارض بقدر لا يقل عن التأييد الواضح للكيان الإسرائيلي، الأمر الذي دفعه للعودة وتأكيد تأييده المطلق لإسرائيل بالنسبة للحملة الإسرائيلية على غزة أواخر كانون الأول من عام 2008 [(2)].

ثم جاء تأكيد الرئيس باراك أوباما خطابه الشهير في جامعة القاهرة بتاريخ 4 حزيران 2009 على حق كل من إسرائيل والشعب الفلسطيني في الوجود، مشدداً على إن "الحل الوحيد هو تحقيق تطلعات الطرفين من خلال دولتين يعيش فيهما الإسرائيليون والفلسطينيون في سلام وامن "، وإن "إسرائيل يجب أن تعترف بأنه لا يمكن إنكار حق

---

(1) بهنام، راغدة. **أوباما.. واختبار الشرق الأوسط**، جريدة الشرق الأوسط ليوم الجمعة 08 رجب 1429 هـ 11 تموز 2008 العدد 10818على الموقع الالكتروني :
http://www.aawsat.com/details.asp?section=45&article=478253&issueno=10818

(2) بن تسفي، أبراهام (2010). أوباما والشرق الأوسط: ميول وتقديرات. . إسرائيل اليوم، الموقع الالكتروني:
http://www.j1r1.com/vb/showthread.php/41518-

الشعب الفلسطيني في الوجود"، داعياً في الوقت ذاته حركة المقاومة الإسلامية (حماس) إلى أن تنهي العنف وتعترف بإسرائيل وبالاتفاقات السابقة وبحق إسرائيل في الوجود.

وأكد إن "الروابط القوية بين أمريكا وإسرائيل معروفة وهذه الصلات لا يمكن زعزعتها". لكنه شدد على أن بلاده " لن تدير ظهرها للتطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني " لإقامة دولة خاصة به، معتبرا إقامة دولة فلسطينية من مصلحة إسرائيل وفلسطين وأمريكا والعالم، متعهدا بان "يتابع شخصياً" الجهود من اجل تسوية النزاع الفلسطيني الإسرائيلي على أساس حل الدولتين.

وعد الرئيس أوباما إن استمرار الاستيطان الإسرائيلي أمراً غير شرعي، داعيا إلى ضرورة العيش المشترك بين المسلمين والمسيحيين واليهود في القدس[1].

وما أن زادت بوادر الانقسام الشديد بين حركتي حماس وفتح واندلاع القتال بينهما في أطراف عديدة من الضفة الغربية وقطاع غزة أواخر عام 2009، حتى تعالت الأصوات في الولايات المتحدة على ضرورة قيام إدارة الرئيس أوباما ببذل قصارى جهدها للتوفيق بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وهذا ليس بالأمر السهل، فهناك الكثير من العوامل المعوقة لمثل هذا المسعى، فهناك آراء أخرى ترى إنه من باب أولى ثمة حاجة إلى تفعيل الجهود الدبلوماسية من أجل التوصل إلى اتفاقية سلام، تؤسس على حل قيام دولتين متجاورتين، وهو أمر ما يزال قائما ويمكن الوصول إليه. ولكن هناك على الجانب الآخر الانقسامات في الجانب الفلسطيني، فضلا عن أن قدرة القيادة الفلسطينية على السيطرة على المناطق التي انسحبت منها إسرائيل ما تزال محل علامات استفهام كثيرة، وهذه ظروف لا يمكن أن تساعد على استمرار أي اتفاق للسلام. ولكن لا يجب أن يكون ذلك سبب في التراجع الذي سيكون ضارا للغاية بل يجب أن يكون دافعا لبذل مزيد من الجهود الدبلوماسية.

---

[1] خطاب الرئيس باراك أوباما في جامعة القاهرة يوم 5 حزيران 2009 المنشور في جريدة الشرق الأوسط على الموقع الالكتروني:

http://arabic.people.com.cn/31662/6672172.htm

ثم شعرت إدارة الرئيس باراك أوباما بأن عليها السير في الطريق الصحيح بالنسبة للنزاع الفلسطيني – الإسرائيلي فكان لزاما عليها أن تخطو خطوات حثيثة تجاه الصراع بحيث تحقق نجاحات مؤكدة في عدد من المواقف التي يمكن تلخيص خطواتها بالاتي [1]:

أولا : العمل بجد على تحقيق التعاون مع حلفائها الإقليميين من أجل الوصول إلى إنهاء الخلاف بين حركة حماس والسلطة الفلسطينية بزعامة محمود عباس بموافقة قوية من حركة حماس لأن عملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين غير ممكنة طالما ظل الانقسام في الجانب الفلسطيني قائما، فهذا الانقسام سوف يتسع نطاقه إذا لم تعترف حركة حماس بشرعية مؤسسة الرئاسة القائمة.

ثانيا : الاعتراف بأن حركة حماس تتمتع بقاعدة شعبية مهمة بين الفلسطينيين، وأنها ستظل عاملا مقوضاً لجهود السلام طالما بقيت خارج الحكومة الفلسطينية، وبالرغم من عدم وجود ضمانة بأن الحركة سوف تلعب دورًا بناءً في محادثات السلام، فإن على واشنطن أن تشجع عملية المصالحة بين حركتي فتح وحماس، والعمل على تقويض حجج الإسلاميين المؤيدين لموقف حماس في رفض عملية السلام بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني. وفي هذه الحالة لن يكون أمام حماس سوى القبول بعملية السلام، أو تخسر القاعدة الشعبية التي تستند عليها.

ثالثا : تشجيع كل من مصر والسعودية وغيرهم من الفاعلين العرب على الضغط على حركة حماس من أجل القبول بوقف إطلاق النار بين حركتي حماس وفتح، علاوة والعمل على إقناع قادة حركة حماس بقبول مبادرة السلام العربية.

رابعا :حث إسرائيل على تنفيذ التزاماتها المتعلقة بوقف أي إنشاءات جديدة في مستوطناتها، خصوصا تلك الموجودة في الضفة الغربية والقدس، ويجب حث إسرائيل على إعطاء الفلسطينيين حرية الانتقال في الضفة الغربية والسماح بمرور البضائع.

---

[1] كوك، ستيفين وشبلي تلحمي.(2010) العرب وإسرائيل.. البحث عن السلام المفقود، في: **أوباما والشرق الأوسط.. ست وصايا من بروكينجز** ، على الموقع الالكتروني:
http://worldnegm.blogspot.com/2010/07/r.htm

خامسا: تعيين مبعوث للسلام ترتكز مهمته على تنشيط الجهود الدافعة إلى عقد اتفاقية سلام بين الجانبين، مع العلم بأن دور هذا المبعوث لن يكون بديلا عن دور وزير الخارجية ودور الرئيس المباشر في هذه العملية.

سادسا: تقوية القوات الفلسطينية لتكون قادرة على ضبط الأمن في الضفة الغربية وتمهيد الطرق لإيجاد قوات أمن فلسطينية تحت قيادة موحدة بعد التوصل إلى اتفاقية السلام مباشرة.

سابعا : دعم الوساطة التركية في المفاوضات بين الإسرائيليين والسوريين والانخراط الأمريكي المباشر في هذه العملية، حيث أظهر الطرفان رغبة في دور أمريكي قوي ومباشر في هذه المفاوضات، ويجب أن تعمل واشنطن في نفس الوقت على إعادة سفيرها إلى دمشق.

ثامنا : تشجيع استمرار حكومة الوحدة الوطنية في لبنان ودفعها إلى المشاركة في المفاوضات مع الجانب الإسرائيلي.

تاسعا: تنشيط مسارين للسياسة الأمريكية، يقوم الأول على معالجة موضوعات التعاون الاقتصادي في فترة ما بعد التوصل إلى الاتفاقية، ويقوم الثاني على معالجة القضايا الأمنية الإقليمية.

إلا أن هذه النظرة المتفائلة لم تدم طويلا فسرعان ما أفصح أوباما بتاريخ 26 أيار 2011 عن موقف جديد أعلن فيه بأنه سيعمل على منع الفلسطينيين من تقديم مشروع الاعتراف بدولتهم في حدود 1967، لأن ذلك "سيعطل مسيرة السلام"، التي يتساءل الجميع عنها بما فيهم السياسيين الإسرائيليين: حتى عد الفلسطينيون هذا الأمر بمثابة إعلان حالة حرب على مطالب شرعية تدعمها قرارات الأمم المتحدة، كما اعترض في خطابه بعدم قدرة إسرائيل التفاوض مع حكومة فلسطينية تضم "حماس" رغم أن هذه الحركة هي جزء من

المجتمع الفلسطيني وانتخبت بشكل ديمقراطي لماذا لأن "حماس" لا تريد الاعتراف بإسرائيل [1].

وتأسيساً على ذلك فأن أبناء الشعب العربي قاطبة بل جميع المنصفين في العالم يرددون دائماً مجموعة من التساؤلات، التي لا تحتاج إلى جهد كبير لفهم إجاباتها من قبلهم، إلا إنها قبل كل شيء بحاجة إلى من يجيب عليها ومنها:

- هل اعترفت إسرائيل رسميا بوجود شعب فلسطيني أو بأي حق من حقوقه؟
- لماذا لا يطالب أوباما أن تخرج حكومة إسرائيل أحزابا عنصرية وفاشية على غرار حزب "يسرائيل بتينو" الذي يتزعمه العنصري أفيغدور ليبرمان من الائتلاف الحكومي؟
- بأي حق يطالب أوباما أنه في حالة الوصول إلى اتفاق بين الفلسطينيين والإسرائيليين معناه إنهاء القضية الفلسطينية كلها؟ في حين بدأ يعارض إقامة الدولة الفلسطينية التي هي خطوة في اتجاه حل القضية الفلسطينية، وألا يعلم إن الأراضي الفلسطينية التي احتلت في حرب 1967 هي أراض محتلة، وليست أراض متنازع عليها كما ترى إسرائيل. وهناك مرجعية شرعية لهذا وهي قرارات الأمم المتحدة بما في ذلك قرارات صدرت عن مجلس الأمن الدولي.

---

[1] الاسمر، فوزي (2011). **البعد القومي الذي تجاهله أوباما!!**، الموقع الالكتروني:
http://www.google.jo/#hl=ar&source=hp&q=

المبحث الثاني

إجراء عمليات التنمية السياسية في الشرق الأوسط

إن التعاون بين الولايات المتحدة ودول الشرق الأوسط كان أحد التحديات المهمة التي واجهت إدارة الرئيس باراك أوباما بعد توليه الحكم مطلع عام 2009، ومن أجل أن يكون هذا التعاون فعالا كان لابد من التغلب على المشكلات التي حدثت خلال الأعوام الثماني الماضية وهي سنوات حكم أدارة الرئيس بوش الابن سيما وأن هذه المشكلات ليست نابعة فقط من الاختلافات بين الولايات المتحدة وحلفائها الرئيسيين من الدول العربية حول موضوعات الحرب على العراق والسياسات الأمريكية في الحرب على الإرهاب وإهمالها للصراع العربي الإسرائيلي، ولكن أيضاً من المحاولات غير المنتظمة التي قامت بها إدارة بوش الابن لتشجيع ودعم الديمقراطية في العالم العربي. فالعلاقات الوثيقة مع بعض الدول العربية مثل السعودية ومصر قد تدهورت بسبب أجندة الحريات وحقوق الإنسان التي طرحتها إدارة بوش في تعاملها مع هذه الدول.

مما يلفت النظر بالنسبة لأداء إدارة أوباما، أنها- وهي الإدارة التي تفتقر إلى فلسفة متسقة للسياسة الخارجية- قد طورت، على الرغم من ذلك، نمطاً في تلك السياسة يمكن التنبؤ به، تقوم على مبدأ التظاهر بأنها تعرضت للمفاجأة تجاه المشاكل التي حدثت في منطقة الشرق الأوسط لذا فأنها لا تقول إلا القليل، وبعد ذلك بعدة أيام يدلي المتحدث الرسمي باسم الإدارة بياناً يدعو فيه ذلك البلد الذي حدثت فيه المشكلات إلى" الإصلاح". وعندما تمر عدة أيام وتتصاعد الاحتجاجات ويتزايد العنف، تدخل الإدارة في سجال داخلي تتسرب تفاصيله إلى وسائل الإعلام وعندها يقرر الرئيس أن الوقت قد حان كي يفعل شيئاً، ولكن نظراً لأنه يأمل أن يظل سقف التوقعات بشأن ما يقوم به منخفضاً، فإن أفعاله عادة ما تكون محدودة من حيث النطاق، وعند هذه النقطة تكون الولايات المتحدة قد

فقدت فرصة إستراتيجية وتبدو الاحتجاجات المندلعة في الدولة المعنيـة، وكأنها قـد تعرضـت للخيانـة مـن قبـل الإدارة الأميركية [1].

إن هذا المبحث معني بموضوع قيام الولايـات المتحـدة الأمريكيـة بـإجراء عمليـة التنميـة السياسـية في الشرق الأوسط من خلال التركيز على الإصلاح والدور الأمريكي في هذا السياق، حيث يؤكد على أن ما يجري عـلى أرض الواقع في المنطقة يفرض أيضا البحث عن اقتراب جديد للتعامل مع موضـوعات الإصـلاح هنـاك، ولا يكمـن الحل في التركيز على الانتخابات، خصوصا إذا كانت هذه الانتخابات سوف تعطي الفرصـة للميليشـيات المسـلحة لخوضها وإمكانية أن تحسم نتائجها لصالحها، ولكن جوهر الإصلاح يكمـن في عمليـة تحـول ديمقراطـي تدرجيـة تطورية، تركز على بناء قـدرات المجتمـع المـدني وتفـتح المجـال السـياسي للتنـافس وتطـوير قـدرات المؤسسـات المستقلة، بما فيها الأحزاب ووسائل الإعلام والقضاء، على أن يأتي هذا بالتوازي مع تشجيع اقتصـاديات السـوق في هذه الدول.

وسيتناول المبحث المطالب التالية: -

المطلب الأول : الإصلاح السياسي

المطلب الثاني: نشر الديمقراطية

المطلب الثالث: حماية الحريات العامة وحقوق الإنسان

---

[1] جيرسون، مايكل (2011). **أوباما والشرق الأوسط... تردد دائم**، الموقع الالكتروني:

http://www.alittihad.ae/wajhatdetails.php?id=5882

المطلب الأول

الإصلاح السياسي

تعد مشكلة التخلف من أكثر مشاكل العالم الثالث خطورة إذ أنها تولد العديد من المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وقد عانت شعوب دول منطقة الشرق الأوسط من هذه المشكلات التي برزت كمحصلة من محصلات التوسع الاستعماري الذي شهدته المنطقة مع بدايات القرن العشرين حيث خضعت فيه المنطقة العربية لإطماع الغرب، ثم أدت إلى فرض الانتداب الفرنسي والبريطاني وتقسيم المنطقة إلى مناطق نفوذ. وبالرغم من اكتشاف النفط في المنطقة نهاية العشرينيات إلا إن مشكلة التخلف وآثارها استمرت كصفة مشتركة تجمع دول المنطقة في الحاجة إلى التنمية من أجل زيادة القدرة الإنتاجية بشكل يؤدي لرفع مستوى المعيشة مادياً وثقافياً وروحياً مع قدرات ذاتية تعمل على حل مشاكل التنمية المطلوبة، وحاجة مضافة إلى التحديث الذي يستوجب استجلاب رموز الحضارة الحديثة وأدوات الحياة العصرية كالتجهيزات التكنولوجية والمعدات الإلية بل حتى المنظمات ذات التسميات الحديثة وسلع الاستهلاك والرفاهية.

ومع نهاية الحرب العالمية الثانية خضعت المنطقة لتأثيرات الحرب الباردة وحالة الاستقطاب السياسي والعسكري بين القطبين الذين لم ينظرا إلى المنطقة إلا كساحة للتنافس تدفع باتجاهات عديدة أوصلتها لحالة التوتر الدائم جراء نشوب الحروب المستمرة بدءاً من إعلان قيام دولة إسرائيل عام 1948 مروراً بحرب السويس 1956 وحرب يونيو 1967 وصولاً إلى حرب أكتوبر 1973.

إن تسارع الإحداث بفعل التغيرات العديدة جراء الحرب الباردة لم تدفع الولايات المتحدة الأمريكية - باعتبارها اللاعب الأبرز في شؤون المنطقة - للسعي في بناء الديمقراطية التي تتطلب إصلاحات جذرية في النظم السياسية القائمة في المنطقة من أجل حماية حقوق الإنسان في تلك الدول، فركزت أولوياتها على ضمان الحصول على النفط وحماية أمن إسرائيل ثم الحيلولة دون سقوط المنطقة تحت السيطرة الشيوعية. كما أن هذه الأولويات لم تشر من قريب أو بعيد بعد انتهاء الحرب الباردة لأي إعلان عن بناء

الديمقراطية في المنطقة أو أجراء أية تنمية سياسية لتشمل المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والإدارية والثقافية التي كانت الأنظمة بحاجة ماسة لها في ظل موجة عالمية من التصنيع والتطور والنظم الديمقراطية.

وما أن تلقت الولايات المتحدة الأمريكية ضربات 11 أيلول 2001 ، حتى سعت للعمل من أجل وضع توصيفاتها الخاصة المتعلقة بالعدل والحرية والديمقراطية، وطالبت دول المنطقة بالامتثال للرؤى والأفكار التي يتمتع بها منجزها الثقافي لرسم صورة المستقبل وفق شروطها وتطلعاتها التي أوجدتها ويصعب التمرد عليها أو رفضها أو مقاومتها ، فجاءت أفكار صاموئيل هنتنغتون لتركز على التفاعل المتبادل بين العمليات الاجتماعية الحديثة في التصنيع وربطها بقوة واستقرار أو ضعف الكيانات السياسية لخلق تنمية وإصلاح سياسي الذي يتطلب وجود المنظمات السياسية القائمة على إجراءات سياسية فاعلة والمستندة على نظام المؤسسات [1]، هذه المؤسسات التي لابد أن تتمتع بمستوى عالي من التكيف والتعقيد والتماسك، وهذا ما كان ينقص دول المنطقة التي تفتقر لتلك التوصيفات مع معوقات أخرى تتعلق بالإصلاح والتنمية السياسية.

ويعرف الإصلاح الذي تنشده الولايات المتحدة بأنه: عملية تعديل وتطوير جذرية في شكل الحكم والعلاقات الاجتماعية داخل الدولة في أطار النظام القائم وبالوسائل المتاحة المستندة على مفهوم التدرج بحيث لا تكون هناك قفزات كبيرة تضر في تركيبة الإصلاح، كما وأنه يعد تطويراً لكفاءة النظام السياسي وفعاليته في البيئة التي ينشط خلالها سواء كانت بيئة داخلية أو خارجية، ولابد أن يكون الإصلاح من داخل الدولة وشاملا" بحيث يأخذ المضمون لا الشكل في مؤسسات النظام السياسي التي تتطلب وجود

---

[1] مهنا، محمد نصر (د. ت). **النظرية السياسية والسياسة المقارنة " تحليل لخبرات مجموعة مختارة من الدول "** – الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، ص 166 – 167.

التكيف السياسي من أجل قبول هذا التغيير بما يؤدي لنقل المجتمع إلى الحالة الجديدة من الحرية التي ينطلق مفهومها من جوهر الديمقراطية [1].

ثم بدأ الحديث عن الإصلاح يتصاعد في مستويات عدة بعد أن وضعت حرب احتلال العراق أوزارها في 9 نيسان 2003، فشكل خطاب الرئيس الأمريكي جورج بوش يوم 9 أيار 2003 في جامعة كارولينا الجنوبية علامة واضحة في المسار الذي طرحه كرئيس للإدارة الأمريكية، لصيغة الإصلاح المعدة من قبل الولايات المتحدة لمنطقة الشرق الأوسط والتي برزت معالمها التفصيلية من خلال مشروع " مبادرة الشرق الأوسط الكبير " الذي يمتد من موريتانيا إلى أفغانستان [2] .

وقد وضعت الإدارة الأمريكية نصب عينيها أن الهدف الذي يقف من وراء ركيزة الإصلاح هو مساعدة وتشجيع التنمية في المجتمعات الشرق أوسطية لتهميش دور المتطرفين وحرمانهم من أسباب الشكوى والتحريض التي يستخدمونها في توسيع قاعدتهم الشعبية. وتقوم فكرة الإصلاح على دفع حكومات المنطقة لتركيز طاقاتها على البناء والإنتاج والاهتمام بالمستقبل الشامل للمواطن وتلبية احتياجاته وتوفير الفرص للمواطنين لاستغلال مواهبهم الطبيعية وتأمين مشاركتهم الكاملة في حكم بلادهم بصيغة حرة وآمنة [3].

ثم جاءت الطلبات الأمريكية التي تؤكد على ركيزة الإصلاح لأحداث الالتزام الأكبر بتقدم الحرية مع طبيعة التحديات المفروضة على واقع دول منطقة الشرق الأوسط والتي تقوم على عدد من المسلمات التي يتطلبها الإصلاح والتي من أبرزها [4]:

---

[1] المشاقبة، أمين (2005). الإصلاح السياسي في دول الخليج العربية، في: المشاقبة، أمين وشملان العيسى (محررون)، **الإصلاحات السياسية في العالم العربي أوراق عمل ووثائق الندوة الثالثة** – الكويت، مركز الدراسات الإستراتيجية والمستقبلية في جامعة الكويت، ص 59.

[2] ولد أباه، السيد (2004). **عالم ما بعد 11 سبتمبر الإشكالات الفكرية الإستراتيجية** -بيروت، الدار العربية للعلوم، ص 125.

[3] **تقرير اللجنة الرئاسية الأمريكية (2005).**

[4] الحارثي، فهد العرابي (2004). **أمريكا التي تعلمنا الديمقراطية.. والعدل** – بيروت، أسبار للدراسات والبحوث والأعلام، ص 11-12.

أ . أن منطقة الشرق الأوسط بشكل عام والدول العربية بشكل خاص تحتاج إلى برنامج طويل من الإصلاحات السياسية والاقتصادية والثقافية التي تقوم على فكرة وجود الإهمال والتقصير أو عدم الاكتراث بالأوضاع القائمة، بل أن الإصلاح هو عملية ديناميكية حيوية مستمرة ينبغي أن تكون دائماً نشطة مهما كانت قوة الأمة ورصيدها الحضاري.

ب. إن المنطقة هي جزء من كل، تداخلت فيه المصالح وتقاطعت لدرجة أصبح معها النزوع إلى الانعزال أو التقوقع داخل جدران وهمية أو حقيقية أمراً غير متاح وهو ليس على شيء من المنطق الذي حددت شروطه ومفاهيمه حالة التقدم التقني وهذه أوجدت ثقافة كونية جديدة يصعب التمرد عليها أو رفضها أو مقاومتها.

ج. إن قيم العدل والحرية والديمقراطية هي قيم مليئة بالإغراءات الجميلة التي لا يستطيع أحد أن يقاومها لما فيها من فوائد منذ أن كانت أفكارا" إلى أن تصبح ممارسة طبيعية يعيشها الناس يوميا" في أي مكان وزمان .

وتعتقد الولايات المتحدة الأمريكية بأنه لغرض أجراء الإصلاح في دول منطقة الشرق الأوسط لابد من التركيز ومراعاة الجوانب التالية [1]:

أولا : بناء شراكة حقيقية مع الإصلاحيين سواء كانوا يعملون ضمن أطار الحكومات أو خارجها.

ثانيا : توظيف تشكيلة واسعة من عناصر السياسة والدبلوماسية والتكنولوجيا والاقتصاد والتجارة وأدوات العناصر البشرية كي يكونوا تحت تصرف الولايات المتحدة الأمريكية .

ثالثا : العمل وفق إستراتيجية محددة مع الحلفاء الحاليين والمحتملين لتعزيز التغيير الجوهري من خلال الإصلاح التدريجي والتطور والمثابرة والتقدم، وأن هذه الإستراتيجية تتطلب قيادة هؤلاء الحلفاء مع أجراء حوار صريح حول ضرورات

---

[1] تقرير اللجنة الرئاسية الامريكية (2005).

الإصلاح مع الزعماء والتي لا بد أن تجري بشكل سري وأحيانا" بشكل علني، وتعزيز العلاقات مع تلك الدول ثنائيا"

رابعا: الوصول إلى تحقيق مشروع الشرق الأوسط الكبير الممتد من موريتانيا إلى أفغانستان والذي يستند على عدد من المرتكزات الأساسية: الإصلاح السياسي والإصلاح الإداري والتربوي والاجتماعي، إذ إن سبب المشروع وهدفه النهائي يتمثل بإنشاء منطقة تجارة حرة تكرس نظاماً اندماجياً بين البلدان العربية، إسرائيل تحت المظلة الأمريكيـة.

ثم سعت الولايات المتحدة الأمريكية لتعزيز فرص الإصلاح الايجابي في المجتمعات الإسلامية من خلال أعادة هندسة شاملة للكيفية التي تستطيع فيها الوصول إلى شعوب الدول التي تتطلب بناء شراكة جديدة مع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص فيها وتطبيق إستراتيجية متماسكة مع الحلفاء من المجتمعات الإسلامية والذين يعملون ضمن منهجية مناهضة للتطرف والمتطرفين، غير أنها كانت تصطدم بحالة العداء العربي والإسلامي ذات الجذور القوية ضد أمريكا بسبب عقدة العلاقة المتأزمة مع العالم العربي والإسلامي، فبرزت هنا عدة إشكاليات لقضية الإصلاح في الدول العربية كانت تتمثل في[1]:

1 . إن المشروع الإصلاحي الأمريكي قد افرز اتجاهين متميزين في الخطاب العربي هما:

أ . نهج التعبئة العاطفية باستخدام لغة الصدام والتعبئة والمقاومة.

ب. مسلك التحليل الواقعي والاستقراء ألاستشرافي، وتتلخص مطلقاته في:

أولا: التفريق بين حاجة المجتمع العربي للتحديث والانفتاح الديمقراطي والتنمية والاندماج الواسع في المنظومة الاقتصادية العالمية من جهة، والاختراق الأمريكي المتزايد للمنطقة الذي يتخذ شكل مشروع هيمنة لفرض نموذجه الأمريكي من جهة أخرى.

---

[1] ولد اباه، مرجع سابق، ص 134.

ثانيا: اعتبار واقع الهيمنة الأمريكية مرجعية لا يمكن الخروج عنها بل يتعين الاندماج فيها لانتزاع الحقوق المسلوبة بدل نهج المقاومة.

ثالثا: إن خطاب الهوية والخصوصية الحضارية لم يجلب على الأمة سوى مزيدا" من الهزائم والتجزئة والانهيار.

2. إن التدخل الخارجي أثبت عجزه عن أحداث الإصلاحات في أي مجتمع مستهدف وأن هذه الإصلاحات لا بد أن تصدر عن ديناميكية تحول داخلية تتوفر لها المشروعية القيمية والزخم الشعبي.

3. إن التحدي الذي يواجه أنظمة الحكم في منطقة الشرق الأوسط ناجم من كون مشروع الإصلاح مفروض من الخارج ولا تتوفر له المصداقية والمشروعية التي تتناسب مع التحولات الهامة التي عرفتها المنطقة في العقد الأخير .

وهذا الأمر تطلب بلورة حركة أصلاح داخلي سريعة تكون قادرة على مواجهة المطالب الخارجية للإصلاح مع وجود التناقض الجذري بين واقع الأمة العربية ومطالب قوى الهيمنة الدولية، وهذا يعني الاقتناع الشعبي وعدم رفض المشاريع الإصلاحية المتعلقة بالإصلاح الديمقراطي، أو أصلاح نظم التعليم أو غيرها من الإصلاحات الضرورية، ولكن الأمر المهم يكمن في عدم أمكانية أجراء أي أصلاح حقيقي بالفرض أو الإملاء من الخارج، فقد يكون هناك حث وتشجيع على ذلك الإصلاح، وقد تكون هناك مساعدة في تنفيذه، ولكن المبادرة بالإصلاح، والقيام بالدور الرئيس فيه، هو مهمة القوى الرسمية في الدول العربية أو غير الرسمية مثل مؤسسات المجتمع المدني العارفة بشئون بلادها، والأكثر وعيا" بظروفها وأولوياتها [1].

ويعد تحقيق مطلب الإصلاح بمحاوره المختلفة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية ترسيخاً لمفاهيم التنمية الشاملة التي تعتبر حاجة فعلية لدول منطقة الشرق الأوسط التي تتطلب وجود قناعات لدى الأنظمة السياسية القائمة بضرورة تبنيها لبرامج التنمية، ولغرض تحقيق التنمية الشاملة لا بد من الشروع بتنمية سياسية من قبل الأنظمة

[1] حرب، أسامة الغزالي. الإصلاح من الداخل، **السياسة الدولية**، العدد 156، أبريل 2004، ص 6-7.

الحاكمة في الدول المعنية التي تتوفر لها مساهمات فاعلة مـن الإفـراد الناشـطين في مؤسـسات المجتمـع المـدني، ووجود أحزاب سياسية تضغط باتجاهات متعددة لتحقيق هذا المطلب وترسـيخ قـيم الديمقراطيـة القائمـة عـلى العدالة والمساواة في ظل أحلال سلطة القانون محل الأجهزة الأمنية القمعية بما يؤدي لتنظـيم الحيـاة الـسياسية الضابطة لعمل الحكومة عبر وسائل التطوير المستمرة للإفراد من أجل تنشيط الإحساس الـوطني لـديهم بعيـدا" عن معايير الولاءات الفردية والعشائرية والطائفية [1].

إن الحديث عن برامج الإصلاح السياسي المراد تحقيقه في دول منطقة الشرق الأوسط سواء القائمـة عـلى الطرح الأمريكي المطالب بالإصلاح، أو المـستندة عـلى رؤيـة الحكومـات العربيـة، وحتـى تلـك المبنيـة عـلى رؤى جماعات الضغط المحلية والمعارضة الحزبية والسياسية في الـبلاد العربيـة والداعيـة للإصـلاح الـسياسي فأنهـا قـد واجهت معوقات كبيرة قبل إن يتم الـشروع بهـا كأهـداف وبـرامج، وذلـك بـالنظر لافتقـار أغلـب دول المنطقـة للديمقراطية التي تسعى الحكومات فيها للحصول على نوع مـن الـشعبية عـن طريـق الـسماح لأجهـزة الإعـلام بتوجيه انتقادات للولايات المتحدة وإسرائيل، ويمكن لنا الوقوف عند أبرز هذه المعوقات:

أ . غياب الإرادة السياسية الكفيلة بأحداث عمليـات أصـلاح حقيقيـة، بفعـل تغلغـل النخـب الحاكمـة وسيطرتها على السلطة التنفيذية وإقصاء شرائح كبيرة من المجتمع عن المشاركة في الحكم، مما يؤدي لعدم خلق نخب جديدة من المجتمع تكون مسئولة عن أحداث عمليات الإصلاح، الأمر الذي جعل من احتكار السلطة بيـد تلك النخب يكون سببا" لفرض البنية التقليدية فـي الحكـم [2] .

ب. تأثير التقاليد السلطوية والطبيعـة الوراثيـة الاسـتبدادية مـن قبـل أنظمـة الحكـم الراغبة بأحداث قفزات سريعـة في التحـول الـديمقراطي وفـق منظورهـا المتخلـف، مـما أدى لخلق نماذج ديمقراطية هجينة تحتوي على مكونات ديمقراطية وأخرى سلطوية، مثـل وجـود

---

[1] المقداد، محمد (2000). **النظام السياسي العربي الواقع والإصلاحات المطلوبـة،** في: المـشاقبة، أمـين وشـملان العيـسى (محـررون)، **الإصـلاحات الـسياسية في العـالم العـربي أوراق عمـل ووثـائق النـدوة الثالثـة** – الكويـت، مركـز الدراسـات الإستراتيجية والمستقبلية في جامعة الكويت، ص 26

[2] المشاقبة، 2005، مرجع سابق، ص 74.

المنافسة والتعددية في الانتخابات في ظل سيطرة حكومية على وسائل الإعلام وبروز ظاهرة تزوير الانتخابات أو الضغط على الناخبين من أجل اختيار مرشحين محددين، الأمر الذي أدى لخلق حالة من عدم العدالة وعدم المساواة في العملية الديمقراطية أن وجدت أصلا" [1].

أن هذه التقاليد السلطوية أدت لعدم نمو الديمقراطية التي تتطلبها عمليات الإصلاح السياسي مما جعل الإصلاح يسير ببطء شديد وحسب أرادة الحاكم والظروف الدولية والمحلية المحيطة به.

ج . تشويه الدعوة الإصلاحية واعتبارها تدخل خارجي مفروض بفعل:

أولا : الانقسام الحاد بين دعاة الإصلاح في المجتمعات الوطنية وتعدي هذا الانقسام لمرحلة كونه يكون بصورة أفقية بين الحكام والمحكومين لينتقل إلى الانقسام العمودي الذي يشمل الطرفين معا"، لأن قوى الإصلاح موجودة في داخل المؤسسات الحاكمة مثلما توجد في خارجها، كالأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني.

ثانيا : الانقسام بين القوى المقاومة للإصلاح التي توجد داخل وخارج المؤسسات الحاكمة فهي موجودة أيضا" في المجتمع [2].

د . غياب دور عناصر اقتراب علاقات الدولة – المجتمع المبنية على المنظمات الرسمية وغير الرسمية التي تمارس عمليات الضبط الاجتماعي والرقابة السياسية والمتمثلة في[3]:

أولا : غياب دور المعارضة السياسية القادرة على أداء الأدوار المناط بها المتعلقة بعمليات التجنيد السياسي والمشاركة بالسلطة من خلال آليات الانتخاب وتفعيل الرقابة السياسية، ودور هذه المعارضة في نشر الثقافة والوعي السياسي، وبروز قواعد شعبية تأخذ شكل الزعامات التقليدية والطائفية والقبلية والعائلية، مما يدفع باتجاه تقليص عمليات الإصلاح السياسي.

---

(1) عارف، نصر محمد (2006). **الاتجاهات المعاصرة في السياسة المقارنة التحول من الدولة إلى المجتمع ومن الثقافة الى السوق** – عمان، المركز العلمي للدراسات السياسية، ص 34.
(2) حرب، 2004، مرجع سابق، ص 7.
(3) المشاقبة، 2005، مرجع سابق، ص 75- 78.

ثانيـا: غيـاب مؤسـسات المجتمـع المـدني القـادرة عـلى تحقيـق النجاحـات في الحفـاظ عـلى الـضبط الاجتماعـي والسياسي، وأداء أدوار رقابية تصحح من مسيرة النظام السياسي.

ثالثا: ضعف مستوى المؤسسية في الدول العربية وبروز ظاهرة الشخصانية والانفراد بالقرار السياسي وآلياتـه مـع الاحتفاظ بالشرعية القانونية المستندة على دساتير وضـعية لا تلبـي الحاجـة الحقيقيـة لطموحـات شـعوب دول المنطقة.

رابعا: ضعف دور المرأة السياسي وتدني ثقافة حقوق الإنسان في الدول العربية.

وقد عملت إدارة الرئيس باراك أوباما على تشجيع الإصلاح السياسي في دول الشرق الأوسـط، وذلـك لأن الولايات المتحدة لم يعد لديها القدرة على الاختيار بين تشجيع التحول الديمقراطي وسياسات التحـرر الاقتـصادي في المنطقة من جهة، والحفاظ على الوضع القائم من جهة أخرى، فإقليم الـشرق الأوسـط يمـر في الوقـت الحـالي بمرحلة تحول، وعلى واشنطن أن تساعد حلفائها الرئيسيين خصوصا مصر والسعودية على تحول سلس ومرن على عدة مستويات لعل من أبرزها الآتي [1]:

-التحول من اقتصاديات شبه مغلقة إلى أخرى قادرة على المنافسة على المستوى العالمي.

-التحول من نظم سياسية تقوم بقمع شعوبها إلى نظم أكثر انفتاحا وتقبل التنوع داخلها.

-التحول من القيادات التي أصابتها الشيخوخة إلى الجيل الجديد الذي قد يقدم رؤية أكثر تنويرية.

إن مصالح الولايات المتحدة على المدى الطويل تكمن في تشجيع الـنظم الـسلطوية في الشرق الأوسط على القيام بإصلاحات سياسية واقتصادية، تعمل عـلى إعطـاء الأمـل للأجيـال

---

[1] كولمان، إسوبيل وتامارا كوفمان (2011). **التنمية الاقتصادية والسياسية في الشرق الأوسط: إدارة التغيير وبناء نوع جديـد من الشراكة**"الموقع الالكتروني:

http://worldnegm.blogspot.com/2010/07/r.html

الجديدة في المستقبل، وتدفع لرفض رؤى الظلام التي تطرحها القوى الراديكالية في المنطقة، ويحتاج تنفيذ هـذه الرؤية الأمريكية للإصلاح في الشرق الأوسط إلى سياسة أكثر توازنا، وإعادة ترتيب أولويات الـسياسة الأمريكيـة في الشرق الأوسط، خصوصا بعد التناقضات التي شهدتها إدارة بوش في السياسات التي طرحتها في هذا الإطـار وبـين ما قامت به من إجراءات على أرض الواقع.

ومن ثم فإن على الإدارة الأمريكية الجديدة التي يرأسها أوباما أن تعي جيداً أن هناك بعض التناقضات والاختلافات بين تشجيع عمليات التحـول الـديمقراطي مـن جهـة، وبـين تـأمين الأهـداف الإسـتراتيجية للولايـات المتحدة من جهة أخرى، وعليها أن تعيد تقييم علاقاتهـا مـع كـل الـدول العربيـة، مـن أجـل أن تـضع سياسـاتها المتعلقة بالإصلاح السياسي والاقتصادي في سياق متسق مع أهـداف الإسـتراتيجية لـشعوب المنطقـة، إلا إن ذلـك تأخر كثيراً بحيث إن ربيع الثورات العربية لم يمهل بعض القيادات العربية التقليدية طويلاً فجـاء التغيـير سريعـاً في تونس ومصر مطلع عام 2011. وفي ليبيا نهاية عام 2011، وفي اليمن مطلع عام 2012.

المطلب الثاني

نشر الديمقراطية

تعد الديمقراطية كوسيلة وأداة للحكم يستخدمها القابض على السلطة في قيادة الدولة والمجتمع، وترمي إلى معاملة الإفراد على قدم المساواة سواء في مستوى رعاية مصالحهم أو الأخذ بآرائهم لإدارة شؤون البلاد، كما تكفل للمواطنين الحريات الأساسية وحل المشكلات الخلافية عبر النقاش الذي يتم بحرية تامة والتي ترعاها مواثيق الحقوق المدنية والسياسية المستندة على الديمقراطية في حماية هذه الحقوق.

وتختلف صور الديمقراطية في المجتمعات حسب طريقة ممارسة الحكم فيها ولها ثلاثة أشكال في جميع الديمقراطيات المطبقة في العالم فهي: المباشرة، والنيابية، وشبه المباشرة.

وقد اقترن مصطلح الديمقراطية عبر مراحل التاريخ الحديث والمعاصر بالدول الأوربية وأمريكا، " وقد تلخص الفكر الليبرالي الغربي بكلمة واحدة أطلقت على نظام سياسي اجتماعي اقتصادي يعتقد أن من شأنه أن يرفع من مكانة أي دولة وينهض بشعوبها أذا راعت الدولة بنظامها الحاكم شروط ذلك النظام، ومرت بمراحل محددة وخطوات معينة ومستمرة لتحقيقه وهذا النظام الديمقراطي "[1].

إن نشر الديمقراطية لم يكن مسألة ذات أهمية تذكر في البرامج الإستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط في مرحلة الحرب الباردة أو بعدها وذلك لأن التيار الليبرالي الذي يمثله الحزب الديمقراطي والتيار المحافظ الذي يمثله الحزب الجمهوري

[1] الحمد، جواد (2002). **الديمقراطية في الوطن العربي مؤشرات وآفاق** – عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط، ص 12

كانـا يـدركان إن الـترويج لمـسألة الديمقراطيـة لا يخـدم المـصالح الأمريكيـة في المنطقـة وذلـك للأسـباب التالية [1]: -

1-يرى التيار الليبرالي / الديمقراطي، إن الديمقراطية قد تـأتي إلى الحكـم في البلـدان العربيـة بقـوى أكـثر تشدداً ومعاداة لإسرائيل من تلك القوى الموجودة بالفعل وبالتالي فأن ذلك سيؤثر على عمليـة الـسلام العـربي – الإسرائيلي، فضلا" عـن وجـود أنظمـة ديمقراطيـة في المنطقـة يقـضي عـلى المقولـة الإسرائيليـة بأنهـا الديمقراطيـة الوحيدة بالمنطقة.

2-يؤمن التيار المحافظ / الجمهوري، بأهمية الاستقرار بالمنطقة وأن عمليات التحول السياسي قد تـؤدي إلى عدم الاستقرار ومن ثم قد تؤثر على مصالح الولايـات المتحـدة بالمنطقـة خاصـة مـا يتعلـق باسـتمرار تـدفق النفط بأسعار معتدلة، أي أن هذا التيار كان يؤيد الحفاظ عـلى الاسـتقرار مـن أجـل تـأمين المـصالح الاقتـصادية للولايات المتحدة في المنطقة.

إن التحول الأمريكي بشأن قضية نشر الديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط مـع الـسعي لتغيـير أنظمـة الحكم العربية جاء بفعل أسباب هيأ لها بنيامين نيتنياهو رئيس الوزراء الإسرائيلي، عندما روج لمقولـة أن غيـاب الديمقراطية في الوطن العربي يعوق عمليـة الـسلام، الأمـر الـذي يتطلـب وجـود الديمقراطيـة التـي تعـد ضـمان لتحقيق السلام المنشود بالاسـتناد إلى المقولـة التـي أصـبحت رائجـة " أن الـدول الديمقراطيـة لا تحـارب بعـضها الـبعض " . كـما روج لهـا – الديمقراطيـة – وزيـر الهجـرة الإسرائـيلي الـسابق ناثـان تشارنـسكي، في أوسـاط التيار اليميني المحافظ في الولايات المتحدة ولاقـت الفكـرة قبـولا" حـسنا" مـن التيـار الـذي أطلـق عليـه التيـار المحافظ الجديد، والذي بدأ يتشكل من مجموعة من اليهود الأمريكيين الذين انـشقوا عـن الحـزب الـديمقراطي أواخر الستينيات بسبب رفضهم لـسياسة الوفـاق مـع الاتحـاد الـسوفيتي الـسابق عـلى اعتبـار أن ذلـك الوفـاق يضعف من مكانة الولايات المتحدة الأمريكية، وقد أنظموا إلى الحزب الجمهوري في عهـد الـرئيس ريغـان ألا أن هـذا التيـار المحـافظ قـد ضـعف بعـد وصـول الـرئيس غورباتـشوف إلى الحكـم في الاتحـاد الـسوفييتي. وبعـد

[1] كمال، محمد (2003). الولايات المتحدة ومسألة تغيير النظم في العالم العربي، في: نافعة، حسن ونادية محمود مصطفى (محررون) **العدوان على العراق خريطة أزمة.. ومستقبل أمة** - القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ص 215.

أحداث 11 أيلول عادت الروح إلى هـذا التيـار فقـدم أطروحـات فكريـة لمواجهـة الإرهـاب تناولـت في جوانـب رئيسية منها مسألة الديمقراطية وتغيير الأنظمة الحاكمة في البلدان العربية [1].

وفي أعقاب أحداث 11 أيلـول 2001 التـي كـان لهـا انعكاسـات سـلبية عـلى علاقـات الولايـات المتحـدة بالأنظمة الحاكمة في المنطقة وبالأخص منها الأنظمة الحليفة والصديقة لها، أصـبح تحـدي نـشر الديمقراطيـة في الدول العربية حقيقة واقعة، فسعت الولايات المتحـدة لإدخـال مبـدأ الإصـلاح الـسياسي والليبراليـة والدمقرطـة كعناصر أساسية في العلاقات الثنائية، ومما لاشك فيه فأن هذا قد شكل تحديا" كبيرا" لواشنطن، في الوقـت الـذي كان لديها الأسباب الوجيهة لتقديم الدعم غير المحدود للأنظمة السلطوية وذلك في أطار معركتها ضد الـشيوعية أو لتحقيق السلام العربي – الإسرائيلي، إلا أن خطر التهديد القادم من التطرف الإسلامي والإرهاب – حسب رأيها – بدأت آثاره تصيب المواطنين الأمريكيين ومصالحهم مما جعـل مـن الهياكـل الـسياسية المحليـة في المجتمعـات الإسلامية تصبح قضية مركزية وشأن شرعي للأمن القومي الأمريكي، لذلك توجب على الرئيس الأمـريكي أن يتبنـى بكل جرأة مبدأ تعزيز الحرية والديمقراطية في الشرق الأوسط بدلا" من التركيز عـلى الاسـتقرار، وقـد أعتـبر ذلـك الأمر نقطة انعطاف رئيسية وتحول عميق في الكيفية التي أقامت بها واشنطن علاقاتها مع الأصدقاء والأعداء.

إلا أن السياسة الأمريكية تجـاه دول الـشرق الأوسـط افتقـرت إلى المنطـق والعقـل والمبـادئ رغـم كـثرة الحديث عنها من قبل المسئولين الأمريكيين حيث يأتي الإصرار على أن تقوم أمريكا بالتحكم والهيمنـة الـسياسية والاقتصادية على العالم حتى أن تطلب الأمر استخدام القوة العسكرية دون حساب لمصالح الشعوب في المنطقـة وتطلعاتها المشروعة [2].

إن حديث الإدارة الأمريكية عن الإصلاح والحرية والديمقراطيـة فأنهـا تـسعى لجعـل تلك التوصيفات تتدفق غالبا" مع الأساسـيات التـي تـؤمن هـي بهـا عـلى الـرغم مـن وجـود

---

[1] المرجع السابق، ص 216.

[2] مجدوب 2، طه (2001). الهيمنة الأمريكية والوجود الأمريكي في الخليج والشرق الأوسط، في: **الإمبراطورية الأمريكية**، ج2 ـ القاهرة، مكتبة الشروق، ص 99.

الاختلافـات في التعامـل والإجـراءات، وقـد ظهـرت عـدة مـستويات لإشـكالية العلاقـة مـع دول المنطقـة مـن خلال [1]:

1. إن الولايات المتحدة الأمريكية دأبت على الاعتقاد بأن قيم العدل والحرية والديمقراطيـة مـا هـي إلا قيم أمريكية خالصة وأن الثقافات الأخرى ليست على شيء من كل ذلك، أو أنها لا ترقى إلى مـستوى الممارسـات الأمريكية بشأنها.

2. أن الولايات المتحدة الأمريكية تريد أعادة صياغة العالم بيدها وذلـك تأكيـدا" لقوتهـا الفتاكـة فتقـوم بترتيب الأوضاع وفق نموذجها الخاص أحياءً لفكرة أمريكية قديمة تقول " أن أمريكا هي العالم والعالم هو أمريكا " فوضعت لتحقيق ذلك تصورها الخاص للعولمـــة ((الأمركة)).

3. أن الولايات المتحدة الأمريكية رغم ما أعلنته عن " القيم الأمريكيـة " وأهميـة نـشرها والـدفاع عنهـا داخل الحدود وخارجها، لم يكن هـدفها في أي وقـت نـشر الديمقراطيـة، أو تعمـيم العـدل، أو دعـم الحريـة لان الأهداف الحقيقية التي من أجلها تتحرك الجيوش الأمريكية كانت دائما" أهدافا" أخرى تخص المصالح الـسياسية والاقتصادية للولايات المتحدة، بل أن دولة الديمقراطية والعدل عملت في كثير من الأحيان على الإطاحـة بأنظمـة منتخبة لأنها تزعجها أو لأنها لا تراعي مصالحها أو لا تطيع أوامرها.

إن مستقبل تعزيز الديمقراطية في منطقة الـشرق الأوسـط كجـزء مـن الـسياسة الخارجيـة الأمريكيـة أصبحت مسألة مشكوك فيها وغير مؤكدة الحدوث، بعـد أن فقـدت الإدارة الأمريكيـة مـصداقيتها في الـترويج للديمقراطية من خـلال الاسـتمرار بـاحتلال العـراق، وأن تأييـد تعزيـز الديمقراطيـة باعتبـاره هـدفا" للـسياسة الأمريكية أصبح لا يثير تلك الأهمية لدى كثير من عامة الشعب بعد أن أنقسم الحزبان الجمهوري والديمقراطي بــشأن الموضــوع، وهــذا مــا أكــده Thomas Carothers تومــاس كــاروترس نائــب رئـيس الدراســات في

---

[1] الحارثي، مرجع سابق، ص 15.

مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي في تقريره عن أخطاء السياسة الأمريكية في الترويج للديمقراطية أشار فيه إلى[1]:

أ . إن التزام الأمريكي الفعلي بتعزيز الديمقراطية لا يتناسب وما يتضمنه خطاب الإدارات المتعاقبة في البيت الأبيض عن الديمقراطية.

ب. إن انحراف السياسة الأمريكية بعض الوقت – في عهد إدارة الرئيس بوش الابن -عن الخط التقليدي بدعم الدول الصديقة والحليفة الاوتوقرطية من دول منطقة الشرق الأوسط والتعاطي مع الدول خارج الشرق الأوسط في سياسة ((نصف واقعية)) لتعزيز دبلوماسية الترويج للديمقراطية ولكن مدفوعة بالمصالح الأمنية والاقتصادية يتعارض وسياسة تعزيز الديمقراطية.

لذا أفضى التأييد الأمريكي للديمقراطية في عدد من دول الشرق الأوسط من خلال دعم الانتخابات في تلك الدول، إلى نتائج غير ليبرالية بعد وصول قوى معادية لأمريكا وللديمقراطية إلى السلطة، الأمر الذي أضعف كثيراً من إمكانية حدوث أية تغيرات ثقافية واجتماعية، والتي تعتبر بدورها السبيل الوحيد لبناء تقدم ديمقراطي حقيقي.

---

[1] كاروترس، توماس (2007). قراءات من حصاد المراكز البحثية، **مجلة المستقبل العربي** – بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ص 172.

المطلب الثالث

حماية الحريات العامة وحقوق الإنسان

يقوم المفهوم الأمريكي لحقوق الإنسان على رؤية ليبرالية تؤكد على قيم الحرية وتجعلها في مرتبة أعلى من قيمتي العدل والمساواة، ألا أن النصوص الدستورية للولايات المتحدة والتي تتعلق بحقوق الإنسان تشير إلى التمييز بين الإنسان الغربي والآخرين، وفي الحقوق بين المواطنين والأجانب والمهاجرين بالإضافة إلى التمييز بين البيض والسود، كما تعطي الرؤية الأمريكية الأولوية إلى الحقوق الفردية وتحديدا" منها الحقوق المدنية السياسية ثم تليها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حيث أنها لم تصادق لحد ألان على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في حين أنها صادقت في عام 1992 على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية [1].

في حين أصرت محاكم حكومة الولايات المتحدة على رفض التقيد ببنود الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في 10 ديسمبر 1948 من الجمعية العامة للأمم المتحدة على أساس أنه ليس معاهدة أو اتفاقية ملزمة قانونا"، وأنه مجرد إعلان، حيث نصت الفقرة الخامسة من ديباجة هذا الإعلان على الأتي:

" أيمانها بحقوق الإنسان الأساسية، وبكرامة الفرد وقدره، وبما للرجال والنساء من حقوق متساوية، وحزمت أمرها على أن تدفع بالرقي الاجتماعي قدما"، وأن ترفع مستوى الحياة في جو أفسح من الحرية " [2].

فقامت بفرض العقوبات الاقتصادية على عدد من شعوب دول العالم، حيث حاصرت كوبا على الرغم من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي صدقت عليه 137 دولة تشجب حصار كوبا ومعارضة الولايات المتحدة وإسرائيل فقط.

---

(1) الخطيب، نادر زايد(2005). **حقوق الإنسان والسياسة الخارجية الأمريكية تجاه الوطن العربي** - عمان، مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان، ص 84-85.

(2) وثيقة الاعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948.

ثم جاءت عقوبات مجلس الأمن الدولي ضد العراق التي فرضـتها الولايـات المتحـدة الأمريكيـة، وكانـت انتهاكا" لحقوق شعب بأكمله فحصدت أرواح 5ر1 مليون ونصف مواطن كان من بيـنهم الأطفـال الرضـع وذوي الإمراض المزمنة وكبار الـسن، كـما ألحقـت الأذى بـالملايين الآخـرين الـذين عـانوا الجـوع والمـرض والحـزن، وأن العقوبات التي فرضت على العراق دمرت كرامة وحقوق أفراد الشعب فيه وكانت ذات أشكال قبيحة من جـراء المعاملات القاسية والوحشية والتي تحط من كرامة الإنسان.

إن مشكلة فرض العقوبات كانت تمارس من خلال مقاربة القوة التي تتمتع بها الولايات المتحدة وفـرض الإرادة المنفردة التي تعتزم السير في خططها التي تخدم مـصالحها الذاتيـة فطبقتهـا تجـاه: العـراق، كوبـا، ليبيـا، إيران، السودان ودول كثير غيرها، مهما كانت العواقب المترتبة عـلى الحريـات والحقـوق لـشعوب هـذه الـدول، وادعائها بأنها مسئولة عن الأوضاع السياسية في المنطقة، لاسيما ما يتعلق بالحريات العامة ومستوى مـا يتحقـق من مسائل المشاركة السياسية [1].

وتختلف الأسس الفكرية والفلسفية لمفهوم حقـوق الإنـسان في الرؤيـة الأمريكيـة عـن تلـك الأسـس في المفهوم العربي لحقوق الإنسان، إذ يمكن ملاحظة ذلك جليا" كما في الجدول رقم 1 الأتي: -

[1] الحارثي، مرجع سابق، ص102.

جدول رقم 1

الفرق بين المفهوم الأمريكي والعربي لحقوق الإنسان

المعيار	المفهوم الأمريكي	المفهوم العربي
المصدر (منشأ الحقوق)	الطبيعة والقانون الطبيعي	الـلـه عز وجل على أساس القرآن الكريم والسنة النبوية
ترتيب الحقوق	ذات طابع فردي، بالتحديد الحقوق المدنية والسياسية ثم تليها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	لا فرق بين ما يستحق الإنسان من حقوق كلها واجبة في حقه ومؤسسة لمصالحه الفردية والجماعية
مكانة الفرد والجماعة	الفرد أولا، تتحدد حريته من قبل الدولة وليس المجتمع	الربط بين الحقوق الفردية و الجماعية، والدولة لها دور في ذلك
أهلية الاستحقاق	التمييز بين البشر في الحقوق المواطنون دون الأجانب والدخلاء، والبيض دون الزنوج	المساواة بين البشر جميعا" في استحقاقهم للحقوق بدون استثناء
القيمة العليا	الحرية، العدل، المساواة	العدل، الحرية، المساواة
المصطلحات	حقوق الإنسان القانون الطبيعي حالة الطبيعة العقد الاجتماعي	الحقوق الشرعية الاستخلاف الإلهي حالة الفطرة الشورى أو البيعة

المصدر: الخطيب، نادر زايد(2005). حقوق الإنسان والسياسة الخارجية الأمريكية تجاه الوطن العربي – عمان، مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان، ص 87.

لقد كانت السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط في عقود سابقة تؤكد على مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها ولم تكن صورتها تقترن بصورة المستعمر أو المحتل على خلاف قوى الاستعمار التقليدي، إلا أن إدارة الرئيس بوش تعترف بأنها مسئولة عن الأوضاع السياسية في المنطقة العربية وعلى وجه الخصوص ما يتعلق بالحريات العامة ومستوى المشاركة السياسية، فيقول الرئيس بوش الابن:

" لا الثقافة الإسلامية، ولا الثقافة العربية، مسئولتان عن جعل الحرية والديمقراطية مستحيلتين هنا، ولكن السياسة الخارجية الأمريكية دعمت وضعا" راهنا" فاسدا" لفترة طويلة، مما جعل الأمور سيئة للعرب وللغرب في وقت واحد، وان ستين سنة من سماح الدولة الغربية بتفشي انعدام الحرية في الشرق الأوسط لم تجعلنا نحس بالأمان " [1] .

لذا تحولت صورة الأمريكي في العقل العربي والإسلامي خلال العقود الأخيرة لتصبح مرادفة لصورة الدولة الأعظم أو الإمبراطورية التي تستخف بقرارات الحروب واحتلال أراضي الآخرين، مع انكشاف التخطيط الأمريكي لعدم احترام الثقافة والحضارة الإنسانية للآخرين من خلال نهب الآثار العراقية بعد احتلال أراضيه عام 2003 [2].

إن وضع تحدي نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان في الدول العربية ضمن الاهتمامات التي تتطلب مراجعة من قبل إدارة الرئيس باراك أوباما لا يمكن عده ضمن النوايا الحسنة لها تجاه مستقبل الديمقراطية فيا المنطقة بقدر ما يمكن أدراجه ضمن العلاقات العامة لتحسين سمعة الولايات المتحدة السيئة في هذا المجال والتي لم تكن تشكل هماً حقيقياً للإدارات المتعاقبة. غير أن الأسباب الموضوعية للدوافع الأمريكية في الحديث عن الديمقراطية والحريات العامة وحقوق الإنسان في البلدان العربية لا يمكن أن يصب إلا في المصلحة الأمريكية بالدرجة الأولى كون الديمقراطية تعتبر الحل الأنسب للاحتقانات المؤدية للعنف ومن ثم الإرهاب الذي أصبح يشكل الهم الأبرز والهدف الرئيس لتوجهاتها

---

[1] الحارثي، مرجع سابق، ص102- 103.

[2] السعيد، فؤاد (2003). الأبعاد الثقافية للعدوان على العراق وآثارها على المجتمع المصري، في: دراج، عمر ونادية محمد مصطفى (محررون)، **مصر والأمة ماذا بعد العدوان على العراق** - القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية في جامعة القاهرة، ص123.

السياسية في المنطقة، كما ويخدم المشروع الأمريكي الذي يسعى لتحقيق المزيد من الهيمنة على العالم ويظهر المحاولة الجديدة في أعادة الاستقطاب باسم العولمة وفي مواجهة الهويات الثقافية أو الدينية أو التاريخية للحضارات الأخرى، فشهدت سنوات القرن الواحد والعشرين الأولى صحوة مستمرة في الثقافات غير الغربية وفي الصراع بين شعوب هذه الحضارات من جانب والحضارة الغربية من جانب آخر، وكذلك بين بعضها البعض الأمر الذي تطلب تحقيق الهيمنة الأمريكية في مواجهة هذه الحضارات المتحدية عبر التفوق العسكري والتماسك الثقافي والاجتماعي و الاثني في المجتمعات الغربية عن طريق فرض القيود على الهجرة إلى الدول الغربية والعمل على نشر القيم الغربية التي تهتم بحقوق الإنسان والديمقراطية في دول منطقة الشرق الأوسط وبالأخص العربية منها.

الفصل الثالث

الإستراتيجية الاقتصادية الأمريكية

في الشرق الأوسط

المبحث الأول: التنافس الأمريكي مع الدول الكبرى في الشرق الأوسط

المطلب الأول: منع العودة الروسية للشرق الأوسط

المطلب الثاني: التأثير على التواجد الاقتصادي الصيني في الشرق الأوسط

المبحث الثاني: تأمين الطاقة

المطلب الأول: العوامل المؤثرة على تأمين الطاقة

المطلب الثاني: الدواعي الأمريكية لتأمين الطاقة

الفصل الثالث

الإستراتيجية الاقتصادية الأمريكية في الشرق الأوسط

تعتقد القيادات السياسية الأمريكية بأن بسط السيطرة الأمريكية عالمياً هو مفتاح الأمـان الرئيـسي لبقاء الزعامة بيدها وتكريس استمرارها خاصة بعد تبدد مشاعر الخوف من التهديـدات التـي كـان يمثلهـا الوجود السوفيتي السابق كقوة عظمى منافسة.

وبعـد دخـول حقبـة العولمـة المتـصاعدة تحـت زعامـة الولايـات المتحـدة الأمريكيـة، فقـد أعتـبر الأمريكيون أن القوة الاقتصادية وليست القوة العسكرية هي وحدها المقياس المهم لتحديد مدى ما تتمتع به من قوة عالمية شاملة، خاصة مع محاولات تقليص المنافسة عـلى الـساحة الدوليـة سـواء في أوربـا أو في أسيا.

سيتضمن هذا الفصل التركيز على السياسات الاقتصادية ضمن الإستراتيجية الأمريكية والتي سـعت أدارة الرئيس باراك أوباما لتحقيقها في منطقة الشرق الأوسط والتي تتمثل في: -

المبحث الأول : التنافس الأمريكي مع الدول الكبرى في الشرق الأوسط

المبحث الثاني : تأمين الطاقة

المبحث الأول

التنافس الأمريكي مع الدول الكبرى في الشرق الأوسط

لم تمثل منطقة الشرق الأوسط الأهمية الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة السابقة للحرب العالمية الثانية، كما لم تشكل أي قيمة سياسية أو فائدة تجارية يعتد بها بالنسبة للإدارات الأمريكية المتعاقبة على البيت الأبيض منذ العزلة التقليدية للولايات المتحدة تنفيذا" لمبدأ مونرو الصادر عام 1823 ولغاية تعرض الأسطول الأمريكي في ميناء بيرل هاربر بالمحيط الهادي للتدمير من قبل الطائرات اليابانية، وقد انحصرت العلاقات الأمريكية العربية طيلة القرن التاسع عشر وحتى بداية العقد الخامس من القرن العشرين في إرسال بعثات التبشير والقيام بالمساهمات الإنسانية [1].

ثم توصلت الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن تحقيق مصالحها القومية في منطقة الشرق الأوسط لا يتم بالانعزال عن العالم، فكان لزاماً عليها بلورة رؤية أمريكية تأخذ بفكرة الشراكة في سياستها الخارجية عبر التعاون مع الدول الأخرى الكبرى في العالم بما ينسجم مع مصالح تلك الدول قدر الإمكان أو لا يتصادم معها، وكان آخر من مثل هذه الفلسفة في تاريخ الولايات المتحدة الرئيس بيل كلينتون وأدارته التي انخرطت في سياسة دولية متعددة الإطراف فكانت محط انتقاد دائم من قبل الجمهوريين وتحديدا" من قبل تيار المحافظين فيه.

فيما اعتمدت أدارة الرئيس بوش الابن على إستراتيجية خاصة بها كرست نهجا" من السياسة الانفرادية في تقويم الإحداث والتعامل معها من خلال فرض الرؤية الأمريكية على الجميع دون الحاجة للتعاون مع دول العالم الأخرى سواء المتنافسة معها كالصين وروسيا أو الحليفة لها كالاتحاد الأوربي واليابان [2].

---

[1] مجدوب 1، طه (2001).السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط خلال القرن العشرين" في: **الإمبراطورية الأمريكية**، ج1 ـ القاهرة، مكتبة الشروق، ص 331.

[2] الحارثي، مرجع سابق، ص 125 – 126.

لذلك فأنه لم يكن أمام إدارة الرئيس باراك أوباما إلا أن تركز في إستراتيجيتها على: -

1. منع أي دولة أو مجموعة دول من منافستها على الصعيد العالمي الآن وفي المستقبل أو أزاحتها من مركز الزعامة أو تقليص دورها، وذلك عبر أتباع نظام جديد للأمن والاقتصاد في الشرق الأوسط بالاعتماد على أدوات من داخل المنطقة يسندها الوجود العسكري الكثيف وترتيبات إقليمية تلعب فيها إسرائيل وتركيا دورا" مهما" إلى جانب بعض البلدان العربية كالأردن ومصر، وأن تكون اقتصاديات الإقليم مفتوحة تعمل على أساس اقتصاد السوق.

2. الحفاظ على المصالح الحيوية القومية الأمريكية في العالم وبالأخص منها المصالح الإستراتيجية في الشرق الأوسط وذلك من خلال عدة محاور أهمها: -

أ. التغلغل الاقتصادي في المنطقة والتحكم في الثروة النفطية الضخمة – تأمين النفط – التي تحويها دولها وخاصة الخليجية وحمايتها وضمان تدفقها.

ب.د عم وحماية الدول العربية الحليفة والصديقة وتكريس وجودها كدول إقليمية مهمة تمثل حليفها الاستراتيجي الأول في المنطقة والعالم.

ج. تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة بالتركيز على تحقيق السلام الشامل في الشرق الأوسط ومكافحة الإرهاب الدولي.

3. التصدي لأية تهديدات إقليمية توجه للمصالح الأمريكية أو تهدد استقرار وأمن الدول التي تدخل ضمن هذه المصالح، وذلك باستخدام كافة الوسائل المتاحة سواء السياسية أو الدبلوماسية أو الاقتصادية أو العسكرية عند الضرورة.

إن إنجاز هذه السياسة الخارجية يتطلب من الولايات المتحدة مواجهة تحديات عديدة بغية تحقيق مصالحها في منطقة الشرق الأوسط.

لذا سيتطرق هذا المبحث تلك التحديات من خلال المطالب التالية: -

المطلب الأول : منع العودة الروسية للشرق الأوسط

المطلب الثاني : التأثير على التواجد الاقتصادي الصيني في الشرق الأوسط

المطلب الأول

منع العودة الروسية للشرق الأوسط

إن إصرار الإستراتيجية الأمريكية على التعامل مع القضايا المتعلقة بالشرق الأوسط بشكل منفرد دون السماح لأية قوة دولية أو إقليمية بالتدخل المباشر فيها جاء بحجة أن ذلك يزيد الأمور تعقيدا" ويتسبب في رسم صورة جديدة للواقع والعلاقات القائمة بين الإطراف المحلية أو يساهم في تبديل محاور النزاع في هذه الساحة التي تشكل تفاعلات القضايا فيها بتأثيرات على مستوى علاقات القوى الكبرى.

لكن الظروف التي مرت بمنطقة الشرق الأوسط أظهرت بطلان الاحتكار الأمريكي لقيادة الأمور عملياً منذ انعقاد مؤتمر مدريد 1991 الذي كانت تسعى فيه الولايات المتحدة لتسوية النزاع العربي – الإسرائيلي لوحدها، لكن الأمور قد تغيرت بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 فظهرت أشارات من الولايات المتحدة الأمريكية حول تسوية أزمة الشرق الأوسط – وأن كانت هذه الإشارات ضعيفة وخالية من المغزى الواضح، إلا أنها تتسم بدلالة واضحة تشير إلى التسارع الزمني دون وجود خطوات سياسية فعالة من أجل تسوية النزاعات التي غاب فيها المجتمع الدولي عن أجراء تلك التسوية [1]، فانضمت روسيا بلهفة إلى " التحالف ضد الإرهاب " بعد أن لمحت الفرصة سانحة على أمل أن تتلقى تفويضا" بمواصلة عملياتها في الشيشان الملتهبة آنذاك، كما لحقت الصين مسرورة بالركب لأسباب مماثلة [2].

ثم جاءت جهود الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق الإجماع الدولي بخصوص الملف النووي الإيراني ضمن القوى الكبرى في العالم وأن هذا لا يشمل روسيا فقط بل يشمل كل

---

[1] بريماكوف، يفجيني (2004).**العالم بعد 11 سبتمبر وغزو العراق**.– الرياض، مكتبة العبيكان، تعريب: عبد الله حسن، ص 54.

[2] تشومسكي، نعوم (2004).**الهيمنة أم البقاء السعي الأمريكي إلى السيطرة على العالم** - دار الكتاب العربي، ترجمة سامي الكعكي، ص 257.

الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، فالصين التي تعمل على تعميق علاقاتها الإستراتيجية مع إيران لديها مصلحة في عدم امتلاك إيران للأسلحة النووية، والأوربيون وافقوا على اشتراكهم في أجراء مناقشات فعالة مع إيران كي توقف برنامجها النووي وعدم منحها للملجأ الآمن للمقاتلين من تنظيم القاعدة، كما أن ذلك قد فتح الباب واسعاً أمام الأوربيين للمشاركة في عملية أحلال السلام في الشرق الأوسط.

ومع ازدياد الانحياز الأمريكي إلى جانب إسرائيل في عهد الرئيس بوش الابن ودعمها الجيش الإسرائيلي لاجتياح المناطق الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة واستباحة دماء الفلسطينيين الأبرياء، ومن ثم الإطاحة بنظام الحكم في العراق والمباشرة بتوسيع ما يسمى بدائرة الحرب على الإرهاب، وإلصاق لقب "الدول المارقة " بعدة دول وتصنيفها في خانة " محور الشر " لخدمة احتياجاتها ومقاييسها الخاصة والإيغال في سياسة القوة والنزعة الانفرادية، كل هذا دفع الآخرين – روسيا والصين - نحو التفكير الجاد لضرورة توجه العالم نحو تعدد الأقطاب وأن القرن الحالي لن يكون قرنا" للولايات المتحدة الأمريكية كما ترغب أن يكون، فكان ظهور دول وتكتلات في القوة المقابلة نسبيا" قادرة أن تلعب أدوارا" مماثلة على الصعيد الدولي مما خلق نوع من التنافس بينها وبين القوة العظمى الوحيدة في العالم، مع الاتفاق فيما بينها على التعاون الجاد وبذل الجهود المشتركة لتغيير النظام السياسي والاقتصادي الدولي غير العادل والسائد في العالم، فبرزت الأدوار الجديدة لكل من روسيا والصين عبر سياسات اقتصادية نشيطة في الشرق الأوسط دخلت فيها في منافسة عارمة على النفوذ في تلك المنطقة مع واشنطن، مما أثمر عن علاقات طيبة بين هاتين الدولتين وعدد غير قليل من بلدان الشرق الأوسط.

وتعد روسيا الوريث الشرعي لاتحاد الجمهوريات السوفيتية المنحل عام 1991 والذي كان يمثل القطب الثاني البارز في العالم أبان حقبة نظام ثنائي القطبية، وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي أعادت روسيا منطقة الشرق الأوسط في صلب الاهتمام السياسي الخارجي لها بعد أن كانت قد وضعته في بؤرة سياستها الخارجية قبل قيام الاتحاد السوفيتي عام 1924 أبان حكم الرئيس ستالين، وذلك بحكم عوامل الجغرافية والسياسة والاقتصاد، فخاضت ثلاث حروب ضد الدولة العثمانية بين عامي 1677 و 1917، من أجل السيطرة

على القوقاز والبحر الأسود بغية الوصول إلى المضايق التركية والمياه الدافئة في البحر المتوسط، وذلك في أطار التنافس الدولي مع كل من بريطانيا وفرنسا، وبعد اندلاع الثورة البلشفية عام 1917 وجه لينين رسالة إلى مسلمي روسيا والشرق أكد فيها " أن للعرب وكافة المسلمين الحق في أن يكونوا سادة أوطانهم وأن يقرروا مصائرهم بالطريقة التي يرغبونها ".

إلا أن الاهتمام السوفييتي بالشرق الأوسط تراجع في مرحلة حكم جوزيف ستالين 1923-1953 بسبب انشغالها بحروبها على الساحتين الأوربية والأسيوية، مع اعتقاد ستالين بأن حركات التحرر الوطني في العالم العربي لا تملك الوعي التقدمي الذي يمكن موسكو من التعويل عليه، إلا أن انطلاق الحرب الباردة بين القطبين الأمريكي والسوفييتي فرض على موسكو تنشيط سياستها في الشرق الأوسط والدخول في منافسة عارمة على النفوذ في تلك المنطقة مع واشنطن [1].

لقد جاء دخول الاتحاد السوفييتي إلى خضم صراعات الشرق الأوسط من البوابة المصرية بعد عقد الطرفين لصفقة السلاح عبر تشيكوسلوفاكيا عام 1956، كما شهد التنافس السوفيتي مع الولايات المتحدة اعلي مراحله تصعيدا" أثناء العدوان الثلاثي في حرب السويس الذي تحالفت فيه بريطانيا وفرنسا وإسرائيل ضد مصر حيث شنت الحرب في 29 تشرين الأول 1956 وبتأييد مباشر من الولايات المتحدة المتحالفة سياسياً مع بريطانيا وفرنسا، فكانت معركة ضارية وشرسة شهدها المنطقة بعد دخول الاتحاد السوفيتي ووقوفه إلى جانب مصر كمنافس للسياسة الأمريكية والغربية في الشرق الأوسط، ثم تحولت المنطقة إلى حلبة صراع عسكري وسياسي وأيديولوجي بين الطرفين الأمريكي والسوفييتي ولعقود طويلة لم تنته إلا بانهيار الاتحاد السوفيتي عامك 1990، دارت خلالها حلقات التنافس بين الطرفين حول الصراع العربي الإسرائيلي في حربي 1967- 1973[2].

---

[1] عرفات، إبراهيم.روسيا والشرق الأوسط..أية عودة، **السياسة الدولية،** العدد 170 أكتوبر 2007، ص 72.

[2] شحاتة، رضا (2002).اتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية نحو روسيا المعاصرة، في: **الإمبراطورية الأمريكية،** ج 3 _ القاهرة، مكتبة الشروق الدولية.

ومع انهيار الاتحاد السوفيتي دخلت السياسة الروسية في الشرق الأوسط مرحلة جديدة لم ترق ملامحها إلى مرحلة التنافس خلال عهد الرئيس بوريس يلتسين 1991-1999 ومن بعده الرئيس فلاديمير بوتين الذي أستلم زمام الحكم في ديسمبر 1999، إلا أن التغيير الذي طرأ على السياسة الروسية تجاه المنطقة جاء بعد أعادة انتخاب الرئيس بوتين في عام 2004 لولاية ثانية حيث جرت عملية طرق أبواب الشرق الأوسط مجددا" عبر الزيارتين التي قام بها بوتين للشرق الأوسط في 2005 و 2007 فأعطى الانطباع بأن الروس قادمون للمنطقة.

لذا فأن هدف زيارة الرئيس بوتين الأولى للمنطقة عام 2005 والتي شملت مصر وفلسطين يتمثل بإظهار الرغبة الروسية لنواياها في أعادة أحياء التعاون مع دول المنطقة وإبراز قدرات روسيا الجديدة وما يمكن أن تقدمه للعرب لا سيما في المجال التقني، وهو الأمر الذي تأكد في زيارة بوتين الثانية والتي شملت السعودية وقطر والأردن فأعطت المنطقة مكانتها الحقيقية في الأولويات الروسية التي عكست الإبعاد التالية:

1. الشراكة الاقتصادية مع دول المنطقة

سعت التوجهات الروسية لعقد شراكة اقتصادية وتقنية إستراتيجية ودور تنموي حقيقي مع دول منطقة الشرق الأوسط وبالأخص منها العربية لتوفر عائداً اقتصادياً مباشراً لروسيا، مع الأخذ بالاعتبار بأن التطورات الاقتصادية في المنطقة تؤثر بشكل كبير على الاقتصاد العالمي من خلال المساهمة العربية الفاعلة في الإنتاج العالمي للطاقة، إذ تعد روسيا كثاني أكبر منتج ومصدر للنفط في العالم بعد المملكة العربية السعودية حيث تبلغ صادراتها 40% من أجمالي الصادرات العالمية من النفط، كما أنها أكبر دول العالم من حيث احتياطيات الغاز الطبيعي والتي تقدر بنحو 27ر5% من الاحتياطي العالمي، ولها الخبرة اللازمة في مجال الكشف والتنقيب عن النفط واستخراجه بفعل ما تملكه من تكنولوجيا متطورة في هذا المجال، وكذلك في مجال الصناعات البتروكيمياوية.

وبالفعل بدأت روسيا بإنشاء مشاريع مشتركة مع عدد من الدول العربية كانت تعتبر نواة لتطوير التعاون في هذا المجال كان من أبرزها [1]: -

أ.أنشاء مؤسسة لوكسار المشتركة بين شركة لوك أويل الروسية وشركة النفط الوطنية السعودية لاستكشاف واستثمار حقول الغاز في صحراء الربع الخالي لمدة 40 سنة.

ب.أجراء تعاون لإنتاج النفط بين شركة لوك أويل الروسية ومصر يصل إلى 10% من الإنتاج المصري من النفط.

ج.أنشاء عدد من خطوط الأنابيب لنقل الغاز في كل من الجزائر والسودان.

د.مد خط الغاز العربي في الجزء المار بسوريا من الحدود السورية الأردنية إلى مدينة حمص في سوريا.

هـ.أنشاء مصنع لتكرير النفط في سوريا وآخر لتحويل الغاز.

و.التعاون مع سلطنة عمان في أطار مشروع لمد خط أنابيب في منطقة قزوين لنقل النفط من كازاخستان.

2. جذب الاستثمارات العربية لروسيا

لم يكن أمام القيادة الروسية إلا أن تعمل على استعادة مكانتها في مصاف الدول الكبرى وهذا يعتبر من أهم أولوياته، وأنه لا يمكن لروسيا تحقيق ذلك والحفاظ على استقلالية قرارها الداخلي والخارجي طالما ظلت معتمدة على ما تتلقاه من مساعدات خارجية على الرغم من أنها دولة غنية بالموارد، لذا بدأت الصحوة الاقتصادية الداخلية لتفعيل الاقتصاد الروسي من أجل الاستناد عليه في أداء الدولة داخلياً وخارجياً، مما دفعها لإعادة النظر في أولويات السياسة الاقتصادية فأدخلت الشرق الأوسط في هذا المجال بعد أن كانت إسهاماته محدودة خاصة المتعلقة بالاستثمارات العربية الغائبة عن الساحة الروسية

---

[1] الشيخ، نورهان.السياسة الروسية في المنطقة العربية: المنطلقات وحدود الدور، **شؤون عربية**، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 129 - ربيع 2007، ص 84.

بشكل عام والخليجية بشكل خاص [1]، فجاءت الجهود الروسية المبذولة للحصول على ثقة المستثمرين العرب بعد حصول التحسن في الأوضاع الاقتصادية في روسيا والاستقرار السياسي الذي تشهده روسيا.

3. مضاعفة الصادرات الروسية للمنطقة

إن نجاح روسيا في تحسين توجهاتها الاقتصادية في الشرق الأوسط جعلها تسير في أطار مصلحتها الإستراتيجية الرامية لمنافسة الولايات المتحدة في المنطقة بعد فتح الأبواب أمامها للعودة من جديد إلى الشرق الأوسط عبر تنشيط صادراتها من السلع الإستراتيجية والمعمرة مثل الآلات والمعدات والأجهزة والشاحنات والحبوب، وقد بلغ حجم التبادل التجاري بين روسيا والدول العربية 5ر5 مليار دولار خلال عام 2006، وتأتي الجزائر في المرتبة الأولى في مقدمة الشركاء التجاريين لروسيا في المنطقة حيث يبلغ حجم التبادل التجاري معها 942 مليون دولار وحجم الصادرات الروسية فيها 939 مليون دولار أي بنسبة 99%، وتحتل مصر المرتبة الثانية حيث يبلغ حجم التبادل التجاري معها 4ر872 مليون دولار وحجم الصادرات الروسية فيها 8ر827 مليون دولار أي بنسبة 95% [2].

4. عقد صفقات بيع الأسلحة لعدد من دول المنطقة

ولم يقتصر التوجه الروسي لتحسين ومضاعفة صادراته إلى الشرق الأوسط على الجانب السلعي والآلات والمعدات، بل تعداها ليشمل تنشيط صادراتها من الأسلحة إلى المنطقة ليس من اعتبارات سياسية أو أيديولوجية ولكن نظراً لما تمثله من مورد هام للدخل القومي ضمن أطار توجه القيادة الروسية للاعتماد على الموارد والإمكانات الذاتية في النهوض بالاقتصاد الروسي. فاكتسبت المنطقة أهمية خاصة كسوق هامة للأسلحة الروسية، فاشتملت مبيعاتها إلى المملكة العربية السعودية دبابات T -90 الروسية المتطورة، كما ظفرت بعقود للتسليح مع الجزائر في صفقة تقدر بنحو 5ر7 مليار دولار نظير بيعها طائرات حربية وصواريخ للدفاع الجوي ودبابات، فضلاً عن بناءها لمفاعل بوشهر

---

[1] عرفات، مرجع سابق، ص 72.

[2] الشيخ، مرجع سابق، ص 86.

النووي في إيران الذي حصلت من جراءه على مبلغ 800 مليون دولار، إلى جانب التعهد بتزويد ست محطات إيرانية أخرى سيجري بناؤها في المستقبل بالتقنيات اللازمة [1].

إن التنافس الأمريكي – الروسي في منطقة الشرق الأوسط ساهم بشكل كبير في إزدياد حالة التدهور والخلاف بين الطرفين في أماكن أخرى من العالم، حيث وصلت العلاقات بين الطرفين مع بداية عهد الرئيس الأمريكي باراك أوباما إلى مرحلة حساسة وحرجة من التوتر والتصعيد على مختلف مستوياتها السياسية والنفسية، والتي بدورها دفعت الطرفين إلى تبني بعض السياسات العسكرية الشبيهة بتلك التي سلكتها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي في بداية عقد الستينات من القرن العشرين، والتي سميت بالحرب الباردة في أعقاب أزمة الصواريخ الكوبية، فظهرت عدد من القضايا والملفات التي أوصلت الطرفين النوويين إلى هذه المرحلة من التصعيد والمواجهة كان من أبرزها [2]: -

1-أزمة الدرع الصاروخي الأمريكي الذي نصبته الولايات المتحدة الأمريكية في شرق أوروبا، والذي تدعي انه موجه للتصدي لهجمات إرهابية محتملة من إيران وكوريا الشمالية، وتقول روسيا انه يمثل تهديداً مباشراً لأمنها وحدودها القومية.

2-ملفات مباشرة تعتبرها روسيا تدخلاً غير مرغوب فيه كملف جورجيا.

---

[1] عرفات، مرجع سابق، ص 73

[2] الفطيسي، محمد بن سعيد، مستقبل العلاقات الروسية الأميركية في عهد أوباما، **مجلة الحوار المتمدن - العدد: 2504 - 2008 / 12 / 23 ، الموقع الالكتروني:**

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=157255

3-ملفات غير مباشرة ومن أهمها: الملف النووي الإيراني، ومعارضة انضمام روسيا إلى منظمة التجارة العالمية، وتوسيع حلف الناتو، واعتراف كل طرف بدول وجهات يعتبرها الطرف الآخر غير شرعية.

إن هذه التطورات دفعت الرئيس الروسي ديمتري ميدفيديف للترحيب بانتخاب أوباما، بخطاب عبر من خلاله عن أمله في أن يساعد الرئيس الأمريكي الجديد في تطبيع العلاقات الثنائية بين البلدين، ملوحاً في نفس الوقت بنصب صواريخ دفاعية في كالينينغراد في حالة ما إذا أقدمت واشنطن على تنفيذ مشروع الدرع الصاروخي[1].

ثم ظهر لدى كثيرين على المستوى الرسمي وبين الخبراء، أمل بأن تأخذ العلاقات الأمريكية- الروسية في عهد الرئيس باراك أوباما طابعاً مختلفاً عما كانت عليه في عهد بوش الابن، وبالفعل بدأت سلسلة لقاءات بين مسؤولين في البلدين لتلطيف الأجواء بينهما، ووصل الأمر إلى إعلان الخارجيتين الروسية والأمريكية عن ما يُعرف باسم إعادة تشغيل للعلاقات الأمريكية- الروسية، وبعبارة أخرى قرر الجانبان البدء بصفحة جديدة من العلاقات بينهما، عنوانها الرئيسي التعاون وتجاوز نقاط الخلاف، وبدأ التعاون بين البلدين بإعلان روسيا موافقتها على استخدام الطائرات الأمريكية للأراضي والأجواء الروسية لنقل المؤن والعتاد إلى أفغانستان، وبالتزامن مع هذه الخطوة بدأت محادثات جدية بين الجانبين، على مستوى الرئيسان ميدفيديف وأوباما، لوضع صيغة اتفاقية جديدة للحد من الأسلحة الإستراتيجية الهجومية.

وعلى خلفية هذين الملفين بقيت كل الملفات الخلافية بين موسكو وواشنطن على حالها، وكل ما طرأ عليها من تغيير لم يتعدَّ حدود الكلام والوعود والمجاملات السياسية الخادعة، بداية من التعاون الروسي مع الولايات المتحدة في تأمين الدعم للعملية العسكرية

---

[1] الحزب الشيوعي الأردني، مقال بعنوان **العلاقات الروسية ـ الأمريكية في مرحلة الرئيس أوباما** بتاريخ 20 شباط 2009 على الموقع الالكتروني:
http://www.jocp.org/index.php?option=com_content&task=view&id=520&Itemid=68

الأمريكية في أفغانستان.إذ يرى كثيرون أن موافقة روسيا على فـتح أراضـيها وأجوائهـا للطـائرات الأمريكيـة جاء لسببين [1]:

الأول : رغبة موسكو في تأكيد واقعية نواياها بإقامة علاقات شراكة ندية مـع واشـنطن في مواجهـة الأزمات دولية الطابع، ومنها الحرب في أفغانستان.

الثاني: خشية روسيا من أن تفلت زمام الأمور في أفغانستان، وتعود السيطرة إلى طالبان، الأمر الذي يهدد بانتقال الحالة الأفغانية إلى آسيا الوسـطى المنطقـة ذات الحـساسية الكـبرى للأمـن القومي الاستراتيجي الروسي.

وهنا أصبح شـكل العلاقـة المحتملـة مـا بـين الـدولتين خـلال فـترة رئاسـة بـاراك أوبامـا، يـدور في السيناريوهات التالية [2]: -

1. يعلن الرئيس الأميركي باراك أوباما تخليه عن الدرع الأميركي الـذي سـعت إدارة الـرئيس الـسابق جورج بوش الابن نصبه في شرق أوربـا منـذ مطلـع القـرن الحـادي والعـشرون، وتفكيكـه لتلـك المنظومة العسكرية، وبذلك تتحمل الولايات المتحدة التبعات الآتية:

أ. على المستوى المادي ستتجاوز الخسائر المحتملة لذلك ما يزيد عـن 25 مليـار دولار تقريبـاً في ظل الأزمة الاقتصادية الخانقة التي كانت تمر بها.

ب. وجود احتمال توتر او حتى انهيار علاقاتها مع الدول التي تعول على حمايتها من التهديدات الخارجية كجورجيا، او مع تلك التي أيدت الدرع الأميركي منذ البداية وتحملت تبعات ذلـك كبولندا وتشيكيا.

ج. تحمل الإدارة الأمريكية لجميع الامتدادات الجانبيـة الخطـيرة التـي يمكـن أن تتبع ذلك، وعـلى رأسـها مـا يـسمى بالتهديـدات الإرهابيـة المحتملـة، والتـي

---

[1] عبد الواحد، طه، **العلاقات الأمريكية -الروسية: (إعادة تشغيل) تحت سقف الدرع الصاروخية وبين حقول المخـدرات الأفغانية، 3حزيران 2010**، الموقع الالكتروني:
http://www.an-nour.com/index.php?option=comcontent&task=view&id= 11189&Itemid= 27

[2] الفطيسي، محمد بن سعيد، مرجع سابق.

تمسكت بها كأساس لنشر تلك المنظومة من دول تناصبها العداء كإيران وكوريا الـشمالية او حتى الصين وروسيا.

في حين لن تكسب الولايات المتحدة الأمريكية من وراء ذلك سوى تحسين علاقتها مع روسيا الاتحادية، وإيقاف استنزاف الأموال التي رصدت كميزانية بلا سقف او نهاية للدرع الصاروخي.

2. الولايات المتحدة الأميركية تساعد الروس على الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية , وتتخلى مصالحها في منطقة القوقاز، مقابل قبول روسيا بطريقة او بأخرى مشاركة الولايات المتحدة الأميركية نصب ذلك الدرع الصاروخي في شرق أوربا، سواء كان ذلك من خلال المشاركة الفنية او الرقابية او غيره.

3. السيناريو الأخير وهو الأكثر احتمالاً نظراً للمعطيات الراهنة على اقل تقدير، والذي يقوم على استمرار الرفض الأميركي للمطالب الروسية بتفكيك منظومة الدرع الصاروخي الأميركي.

المطلب الثاني

التأثير على التواجد الاقتصادي الصيني في الشرق الأوسط

منـذ انفـراد الولايـات المتحـدة الأمريكيـة بزعامـة العـالم في أعقـاب انتهـاء الحـرب البـاردة، فـأن استراتيجياتها المتبعة في منطقة الشرق الأوسط كانت تعتبر المصالح القومية الأمريكية هي العامـل المـشترك في كل هذه الاستراتيجيات والتي سعت لتكريسها وتنميتها على حساب مصالح الدول الأخـرى مـما زاد مـن حالات التوتر والتنافس في المصالح سواء مع روسيا والصين أو الدول الأوربية واليابان. كما جـاءت الإحـداث التي وقعت في البلقان لتكشف عن مخاطر كامنة يمكن أن تتعرض لهـا أيـة دولـة خـارج المعـسكر الغـربي والتي يمكن أن تطال الجميع ولا تفرق بين الأهداف العـسكرية والمدنيـة، فولـدت أحـساسا" لـدى شـعوب عدد من دول العالم بأنها معرضة لاحتمالات مشابهة ومهددة بالتعرض لهجوم اسـتراتيجي أمـريكي غـربي في أي وقت، أذا ما استمرت قوى التكنولوجيا العسكرية مركزة في أيدي الغرب عامة والولايات المتحدة خاصة.

إن هذه الاحتمالات المثيرة للقلق دفعت كثير من الدول للتفكير بجدية مـن أجـل تعظـيم قـدرات قواتها العسكرية وحشد إمكاناتها الاقتصادية من أجل التصدي لمحاولات الهيمنـة الأمريكيـة وتحييـد قـوة الدولة العظمى الوحيدة المصرة على الانفراد بزعامة العالم[1].

فقد واجهت الولايات المتحـدة الأمريكيـة خـلال النـصف الثـاني مـن القـرن العـشرين نـوعين مـن التنافس وفي كل مجال من هذين النوعين كانت تواجه عدد مـن الأعـداء، ففـي المجـال الاقتـصادي كانـت ألمانيا واليابان ابرز المنافسين لها، أما في المجال السياسي والعـسكري فكـان الاتحـاد الـسوفيتي الـسابق هـو المنافس الوحيد. لكن الصين هي أول قوة عظمى تتنافس مع الولايات المتحدة الأمريكية في القـرن الحـادي والعشرين في المجالين معا"

---

[1] مجدوب، طه (2001).الهيمنة الأمريكية في القارة الآسيوية: الصين – الشرق الأوسط – **إيران**، في: **الإمبراطورية الأمريكية**، ج3 ـ القاهرة، مكتبة الشروق، ص 146.

على مستوى العالم، فقد أخذ النشاط الصيني في منطقة الشرق الأوسط يتجه نحو الجانب الاقتصادي أكثر من الجانب السياسي أو العسكري الذي لم يتعدى دورها في تأييد ما تطرحه روسيا أو فرنسا في القضايا والمشكلات المتعلقة بالمنطقة والمطروحة أمام المحافل الدولية، وأن هذا الموقف الصيني جاء للاعتبارات التالية: -

أ. حماية المصالح الإستراتيجية الصينية في المنطقة العربية والتي تدفعها للدفاع عن هذه المصالح وبالأخص منها الحاجة للثروات النفطية والغازية المتصاعدة من هذه المنطقة [1]، بعد خوضها لأهم تجربة تحديث اقتصادي منذ الحرب العالمية الثانية، وبعد تحولها من بلد نامي إلى عملاق اقتصادي مصدر للسلع الرخيصة ومستورد كبير للطاقة وخامات المعادن، فأصبحت الصين تأتي في المرتبة الثالثة بعد الولايات المتحدة واليابان في استهلاك السلع الكمالية والسيارات، وهي أكبر سوق في العالم للهاتف المحمول، وتبلغ حصتها من الاستهلاك العالمي للحديد 40% و30% من الفحم و 25 % من الألمنيوم والنحاس، وتعد الصين المستورد الرئيس للحبوب ـ وقد تضاعف معدل استهلاك الصين للكهرباء 7 مرات خلال ربع القرن الأخير، ورغم القفزات الهائلة في الاستيراد فأن فائض الموازنة الصينية يزيد على 10 مليار دولار وتبلغ احتياطياتها من العملة الأجنبية نحو 750 مليار دولار[2].

ب. السعي الصيني لإقامة عالم متعدد الإطراف بعد هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على العالم وبلورتها للنظام أحادي القطبية، فعمدت الصين لتطوير علاقاتها مع الجانب الروسي خاصة في منطقتي أسيا الوسطى والشرق الأوسط، ففي أسيا الوسطى تشترك الصين مع دول هذه المنطقة بحدود تصل إلى سبعة ألاف من الكيلومترات حيث دفعها ذلك للتعاون مع روسيا للتصدي إلى النفوذ الأمريكي المتصاعد نتيجة الاستثمارات الكبيرة التي حققتها في هذه المنطقة خاصة في الدول الغنية منها مثل كازاخستان، مما حدا بالصين وروسيا لتفعيل دور منظمة شنغهاي في التعاون الإقليمي التي تضمهما وكل من كازاخستان وأوزبكستان وقيرغستان وطاجاكستان.

---

[1] الجلبي، عصام (2003).تعقيب ضمن وقائع الندوة التي عقد عقدت في الصين بتاريخ 27-30 أيار 2002، في: **آفاق العلاقات العربية الصينية في القرن الحادي والعشرين** – عمان، منتدى الفكر العربي، ص 165.

[2] دياب، مرجع سابق، ص 178.

وفي مجال تأمين الطاقة يأتي التعاون الصيني الروسي لتعزيز مكانة روسيا الدولية عن طريق التحكم في أنتاج وتجارة ونقل منتجاتها من النفط والغاز، ويمكن الصين من الحصول على النفط والغاز من وسط آسيا وهي منطقة قريبة المسافة إليها ويضمن لها كذلك تعدد مصادرها النفطية [1].

ج. النظرة الثانية لما يمكن أن تصل إليه العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية مع الدول العربية جراء الإدراك العربي لأهمية الدور الصيني في الشرق الأوسط وبأن الصين هي شريك مهم للعرب في عصر القطبية الأحادية.

إن الصين هي الدولة الكبرى التي تمتلك وسائل الدخول في سباق التسلح والتطور العسكري والتكنولوجي ولها قدرات صناعية متقدمة قابلة على التطور بصورة سريعة، غير أنها الدولة الكبرى الوحيدة التي لها أجزاء محتلة من أراضيها القومية من قبل دول أجنبية، فالأوربيون في مكاو، واليابان والولايات المتحدة في تايوان، والصين أكثر دول العالم سكانا" تخلت عن الشيوعية كنظرية اقتصادية، إلا أنها تحتفظ بها كضمان لاستمرار نظامها الحاكم، لذا اختطت لنفسها مسارا" جديدا" يحقق لها الاستقرار والتقدم ويتراوح بين الانفتاح والمشاركة أو التنافس مع الإستراتيجية الغربية الجاري تنفيذها على مستوى العالم.

إن مجيء الصعود الصيني الكبير قد جذب لها الاهتمام العالمي وعلى وجه الخصوص من القوة العظمى الوحيدة في العالم – الولايات المتحدة - التي سارعت لتوجيه انتقادات شديدة إلى الصين في إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي الصادرة في سبتمبر 2002، حيث أصرت فيها على مقاومة كل خصومها ومنافسيها كي تبقى القوة العظمى الوحيدة في العالم، بل إن بعض المحللين يعتقد بأن التنافس مع الصين كان هو السبب الحقيقي الذي دفع الولايات المتحدة لغزو العراق عام 2003، على اعتبار أنها تحتاج لاحتواء الصين من خلال الانفراد بالسيطرة على منطقة الخليج العربية الإستراتيجية التي تحتوي على أكثر

---

[1] مظلوم، جمال.التعاون الصيني – الروسي في إطار منظمة شنغهاي، **السياسة الدولية**، العدد 164 أبريل 2006، ص 60.

من ربع الاحتياطي العالمي من النفط، وهذا الأخير ما تسعى الصين حثيثا" إليه كي تدعم قوتها الاقتصادية لأنها تستورد ثلث احتياجاتها النفطية المقدرة بنحو 5ر2 مليون برميل يوميا" أي 7% من الطلب العالمي[1].

وتعول الدول العربية على العلاقة الودية مع الصين كي تلعب دورا" أكبر في المنطقة يوازي الأدوار الأمريكية والأوربية ليس على المستوى الاقتصادي فحسب الذي تبدو فيه الصين كعملاق يفرض سطوته على كل بقعة من بقاع الأرض. بل ليتعدى حالة التراجع الظاهرة في غياب الموقف الصيني الكامل عن القضايا العربية والشرق أوسطية، الذي تتحاشى فيه الدخول في الصراعات الإقليمية في المنطقة حيث لم تصدر منها أية بادرة فعلية للتدخل بما يساعد على حل أو تهدئة هذه الصراعات[2].

وفي ظل المأزق الكبير الذي مرت به الصين الخاص بالإمدادات النفطية التي تحتاجها في عملية النهوض الاقتصادي السريع في البلاد، فقد نشطت الصين في عملية التحرك نحو مصادر النفط الرخيص اللازم لمسيرتها التنموية فجاء التحرك الدبلوماسي الكبير نحو العالم العربي بخطوات حثيثة من خلال: -

1. التحرك نحو الدول العربية في الخليج عبر تنفيذ زيارات متعددة قام بها كبار القادة الصينيين إلى المنطقة واستقبال القادة العرب في بكين التي كان من أبرزها: -

أ. زيارة الرئيس الصيني السابق جيانج زيمين عام 1999 إلى المملكة العربية السعودية حيث أعلن عن قيام شراكة نفطية إستراتيجية بين البلدين تتيح للصين تأمين وارداتها النفطية من السعودية لمدة عشر سنوات قابلة للتجديد، وزيارة الرئيس الصيني السابق هو جينتاو إلى المملكة العربية السعودية عامي 2004 و 2006، تم بمقتضاها تأسيس

---

[1] دياب، أحمد.السياسة الأمريكية تجاه الصين بين المشاركة والاحتواء، **السياسة الدولية**، العدد 163 يناير 2006، ص 177.

[2] قنديل رياض، الخيارات العسكرية للمواجهة الأمريكية – الإيرانية، **السياسة الدولية**، العدد 168 أبريل 2007، ص 131.

علاقات إستراتيجية من الصداقة والتعاون في مجالات تبادل الخبرات والمصالح الاقتصادية المهمة للبلدين[1].

ب. استقبال الملك عبد اللـه بن عبد العزيز العاهل السعودي في بكين في شهر يناير 2006 في أول زيارة له خارج الشرق الأوسط بعد توليه الحكم، وقد شهدت الزيارة توقيع خمس اتفاقيات للتعاون الوثيق في مجال النفط والغاز الطبيعي والتعدين [2].

2. عقد اتفاقات مع كل من عمان واليمن وإيران تتعلق بتأمين شراء النفط من هذه الدول.

3. دفع الشركات النفطية الصينية للحصول على حقوق الاستثمار في حقول النفط العربية والمساهمة في تطوير تلك الحقول، وكان من ابرز ما تحقق في هذا الجانب: -

أ. نجاح بعض الشركات الصينية للبتر وكيمياويات في التعاقد مع العراق والسودان لتطوير عدد من حقول النفط في الدولتين.

ب. تطوير مواقع نفطية سورية من قبل شركة النفط الوطنية الصينية.

ج. التوقيع مع الحكومة الكويتية للاستثمار في بناء المنشآت النفطية الكويتية وتطوير بعض الحقول الأخرى بتكلفة تصل إلى 7 مليار دولار.

د. الاتفاق على التعاون مع إحدى الشركات القطرية لحفر 42 بئرا" بقيمة 4ر18 مليون دولار.

هـ.الاستثمار في سلطنة عمان من قبل شركة النفط الوطنية الصينية بمبلغ 170 مليون دولار.

و. توجيه مبلغ 3ر19 مليار دولار للاستثمار في مجال النفط في الجزائر لتطوير صناعة النفط والغاز الطبيعي [3].

---

[1] المرجع السابق، 132.
[2] حمودة، عمرو كمال.النفط في السياسة الخارجية الأمريكية، **السياسة الدولية**، العدد 164 أبريل 2006، ص52.
[3] محمد، خديجة عرفة.الصين وأمن الطاقة رؤية مستقبلية، **السياسة الدولية**، العدد 164 أبريل 2006، ص 57- 58.

4. تشجيع الصين للدول النفطية الخليجية للاستثمار في قطاعي تنمية النفط وتسويقه بهدف تقديم الفرصة لدول الخليج من أجل الوصول إلى الأسواق الصينية بغية معاونة الصين على تجاوز الاختناقات التي تعاني منها، فيما يتصل بتوفير رؤوس الأموال المحلية اللازمة لتلك القاعات، حيث عقدت الصين عام 1997 اتفاقا" مع مؤسسة أرامكو السعودية للمساهمة في مشروعات صينية سعودية لتنقية النفط في مصفاة بمنطقة كينجداو.

كما إن تحول الصين نحو نظام السوق بالطريقة الصينية والمسماة نظام السوق الاشتراكي، وهي طريقة توائم بين نظام السوق والخط الاشتراكي أي الشراكة بين القطاعين الخاص والعام، وبذلك سارت على نهج خاص في التعامل مع الشركات الغربية الصناعية، فأقامت خمس مدن صناعية كبيرة، غزت منتجاتها الأسواق العالمية ومنها الأوربية والأمريكية، وحقق الاقتصاد الصيني قفزات كبيرة ووصلت نسبة النمو 13%، بحيث زرعت الخوف والرعب في الدول الغربية الصناعية، ودفعت إدارة الرئيس باراك أوباما لمنح الصين الاهتمام الخاص لمنعها من التطور، حتى لا تصير قوة عالمية تقف بوجه الولايات المتحدة ، وهي تسعى لتطويعها وجعلها تسير في الفلك الأمريكي[1].

لكن الصين تطمح إلى لعب دور عالمي إلى جانب الدول العظمى و قد خرجت من الطوق المفروض عليها خاصة بعد اللقاء والتعاون مع روسيا في شتى المجالات، خاصة في المجال العسكري، فالصين بحاجة إلى التقنية الروسية العسكرية في مجال الفضاء والصناعة البحرية، وبالذات صناعة الغواصات النووية.

---

[1] طوالبة، حسن.**منظمة شنغهاي، هل تؤسس لنظام متعدد الأقطاب؟** جريدة العرب اليوم في 2011/6/23، ص13.

المبحث الثاني

تأمين الطاقة

تتعامل الولايات المتحدة الأمريكيـة مـع فكـرة " تحقيـق الاسـتقلال في مجـال الطاقـة " عـبر أتبـاع سياسات متعددة تتلاءم مع مصالحها ومتطلباتها، لذلك فقد واجهت إدارة الرئيس باراك أوباما أسوة ببقية الإدارات الأمريكية المتعاقبة تحديات كبيرة تتعلق بتأمين الطاقة، لأن إنتاجهـا مـن الطاقـة لا يـسد الحاجـة المحلية سواء بالنسبة لها أو لحلفائها من الدول الغربية.

ويرتكز مصطلح تأمين الطاقـة عـلى" تـوافر الإنتـاج الكـافي مـن الطاقـة وبأسـعار مناسـبة "لكـن وجهات نظر لدى الإطراف المعنية بقضية الطاقة تختلف من طرف لآخر، فالبلـدان المـصدرة للطاقـة تركـز على استمرار وجود الطلب على منتجاتها حيث أن صادراتها من منتجـات الطاقـة تـشكل الـدخل الأسـاسي للدولة، فيما تسعى روسيا لإحكام سيطرتها على المـوارد الإسـتراتيجية وعـلى خطـوط وطـرق نقـل هـذه المنتجات الهيدروكربونية إلى الأسواق العالميـة، في حـين تكمـن المـشكلة بالنـسبة للـدول الناميـة في التـأثير السلبي لارتفاع أسعار النفط على ميزان المدفوعات لديها، أما الصين والهند فيتعلق الوضع في مدى أمكانية الاعتماد على الأسواق العالمية للحصول على احتياجاتهما من الطاقة.وبخصوص اليابان فأنها تسعى للتغلـب على ضآلة مواردها عن طريق تنويع المصادر التي تعتمد عليها من الطاقة وتنشيط التجارة والاستثمار.

سنقوم في هذا المبحث تناول ذلك من خلال المطالب التالية: -

المطلب الأول : العوامل المؤثرة على تأمين الطاقة

المطلب الثاني: الدواعي الأمريكية لتأمين الطاقة

المطلب الأول

العوامل المؤثرة على تأمين الطاقة

يعد الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون هو أول رئيس غربي يقترح سياسة تـأمين الطاقـة بمـا يـؤدي لتحقيق الاستقلالية بهذا الشأن، وذلك في أعقاب خفض الدول العربية لإنتاجها من النفط ووقف إمداداتـه للدول الغربية التي تدعم إسرائيل في حرب تشرين عام 1973 وفق شـعار سـلاح الـنفط، ثـم قـام الـرئيس جيمي كارتر بإنشاء وزارة الطاقة داعياً إلى خفض الاعتماد على النفط الأجنبي بعـد نجـاح الثـورة الإيرانيـة عام 1979، فيما عد الرئيس بوش الابن استهلاك النفط إدمانـاً، لـذا فـأن إدارة الـرئيس بـاراك أوبامـا تريـد خفض اعتمادها على النفط بسبب استهلاكها الضخـم، لأن إنتاجها المحلي لا يغطي سوى نصف احتياجاتهـا مما يجعلها معتمدة على الدول المصدرة.

لهذا عدت الولايات المتحدة الأمريكية تأمين الطاقة كأحد أبرز التحـديات الاقتـصادية التـي تواجـه إستراتيجيتها في الشرق الأوسط ، خاصة بعد أن بدأ الاهتمام الأمـريكي بهـذه المنطقـة يتزايـد عقـب انتهـاء الحرب العالمية الأولى، عندما حاولت بريطانيا الاستئثار بنفط العراق بعـد فـرض انتـدابها عـلى هـذا البلـد، فيما تمسكت الولايات المتحدة برغبات شركاتها في الحصول على نصيب من نفط المنطقـة، فـدخل الطرفـان في صراع تمكنت الولايات المتحدة عام 1954 من الحصول على ربع حصص بريطانيا من امتيـازات التنقيـب عن النفط في المنطقة.

ثم جاء أنشاء منظمة (أوبك) من قبـل بعـض الـدول العربيـة المـصدرة للـنفط وإيـران وفنـزويلا ليساعد هذه الدول في تنسيق جهودها من أجل رفع أسعار النفط المتدنية آنذاك ويعطها الحـق في تحديـد تلك الأسعار بالتشاور مع شركات النفط العالمية خاصة بعد انـضمام أعـضاء جـدد للمنظمـة هـم كـل مـن الجزائر وليبيا وقطر والإمارات ونيجيريا والإكوادور، كما مكنها ذلك من إيقاف التـدهور الحاصـل في أسـعار النفط والدفاع عن مصالح الدول الأعضاء فأصبحت حصتها من الإرباح تقدر بنحو 55%. ومـا أن جـاء عـام 1971 حتى اتخذت الجزائر قرارها بتأميم نفطها المستثمر من قبل الشركة الفرنـسية للبـترول، كـما أممـت

ليبيا الشركة البريطانية وأتخذ العراق عام 1972 قراراً بتأميم نفطه من الشركات الأجنبية، ثم بـدأت الـدول العربية المنتجة للنفط تفكر باستخدام النفط كسلاح سياسي لحمل إسرائيـل عـلى الانـسحاب مـن الأراضي العربية التي احتلتها عام 1967، فأعلنت هذه الدول – المنتجة والمصدرة للـنفط - قرارهـا بإيقـاف تـصدير النفط لأية دولة تؤيد إسرائيل، ثم جرى العدول عن هذا القرار بغية الاستفادة من عائدات النفط في دعـم مصر والأردن مالياً. ومع اندلاع حرب أكتوبر 1973 كان قرار الـدول العربيـة النفطيـة حاسـماً في اسـتخدام سلاح النفط للتأثير على الموقف الدولي فخفضت أنتاجها بنسبة 5% فوراً وتخفيـضه شـهرياً بـنفس النـسبة حتى تنسحب إسرائيل من الأراضي العربية وتعاد حقوق الشعب الفلسطيني مع فرض الحظر الكامل ضـد الولايات المتحدة وهولندا.

وعلى أثر مطالبة الـرئيس نيكـسون بمعونـة عـسكرية فوريـة لإسرائيـل بقيمـة 2ر2 بليـون دولار، اتخذت السعودية قرارها بخفض إنتاجها من النفط بنسبة 25% وأعقبتها بقية الـدول العربيـة بـذلك مـما أحدثت هذه الإجراءات اضطرابات شديدة في أسواق النفط العالميـة فـأرتفع سـعر البرميـل إلى 20 دولارا"، الأمر الذي كلف حكومة الولايات المتحدة حوالي 2 مليون دولار ودفعها لاتخاذ إجراءات سريعـة مـن أجـل الحد من استهلاك النفط داخل البلاد، في حين كانت أثار ذلـك الحظـر عـلى الـدول الغربيـة واليابـان أشـد لاعتمادها الأساسي على النفط العربي [1].

لذا جاء التفكير الأمريكي بضرورة ضمان استمرار تدفق نفط إليها والى حلفائها مـن الـدول الغربيـة بأسعار معقولة والذي اعتبرته أحد الأهداف الرئيسية لإستراتيجيتها في الشرق الأوسط، وذلك لعـدة أسـباب منها: -

1. حدوث الأزمات النفطية العالمية جراء ارتفاع أسعار النفط.
2. بروز حالة عدم الاستقرار في بعض البلدان المصدرة للنفط.

---

[1] شاش، طاهر(2001).العلاقات الأمريكية مع العـالم العـربي وإسرائيـل، في: **الإمبراطوريـة الأمريكيـة**، ج1 ـ القـاهرة، مكتبـة الشروق، ص 274-275.

3. حصول تنافس شديد بين الدول التي يعتمد نموها الاقتصادي على تأمين مصادر الطاقة.

4. خطر المتزايد من الإرهاب.

5. الهواجس المتولدة لدى الجميع بكون مصادر الطاقة المتاحة لن تكفي احتياجات العالم في العقود القادمة.

وتتأثر السياسة الأمريكية المتعلقة بتأمين الطاقة بعاملين أساسيين هما: -

1.العامل الخارجي

أن الظروف الدولية وأوضاع السوق العالمية للنفط، كانت تسير خلال فترة التسعينيات بشكل مرض للولايات المتحدة ووفق مصالحها القومية، وذلك ليس بسبب انخفاض أسعار النفط حسب، ولكن أيضا" لأسباب أخرى منها: الضعف الواضح الذي طرأ على تركيبة منظمة الأوبك جراء الخلاف على نسب أنتاج النفط وحصص الدول الأعضاء، كما لم يكن لدى أعضاء الأوبك النية في استخدام النفط كسلاح، وأن توقف النفط العراقي جراء تطبيق نظام العقوبات لم يكن له التأثير الواضح على الأسواق العالمية للنفط، بسبب قدرة الولايات المتحدة على التعامل بشكل فردي مع العقوبات المفروضة ليس على العراق وحده بل حتى تلك العقوبات التي شملت ليبيا وإيران.

لذلك لم يكن الاهتمام بتأمين الطاقة يحضا بالأولوية القصوى في السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط.

إلا أن هذا الوضع المريح للولايات المتحدة قد اختفى مع مطلع القرن الحادي والعشرين جراء عدة عوامل قادت لحدوث التوتر الحاصل في أسواق النفط العالمية وعلى وجه الخصوص خلال السنوات الخمس الأخيرة، حيث ازدياد الطلب على هذه السلعة الضرورية من قبل الاقتصاديات النشيطة في أسيا وخاصة في الصين والهند، والإنتاج المتذبذب للنفط في كل من فنزويلا ونيجيريا والعراق، واستمرار حالة عدم الاستقرار في الصناعة النفطية الروسية.

أن التغيير الحاصل في الظروف الدولية التي كانت عليها أسواق النفط سلط الضوء على الثمن الباهظ الذي كانت تدفعه الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة اعتمادها على الطاقة القادمة من الشرق الأوسط المليء بالاضطرابات، كما أن نظرة سريعة على بعض الإحصائيات التي تصدرها وزارة الطاقة الأمريكية عن حجم الاستهلاك اليومي والإنتاج في الولايات المتحدة يعطي الانطباع الواضح إلى أن الحاجة كانت قائمة للبحث عن محزونات نفطية جديدة تضمن تلبية الاحتياجات المستمرة خاصة في حالات اضطراب الأسواق العالمية للنفط حيث كانت تلك الإحصائيات تشير إلى [1]: -

-يبلغ حجم الإنتاج الأمريكي من النفط الخام وسوائل الغاز 5.7 مليون برميل يوميا" وهو ما يشكل 9.8 % من الإنتاج العالمي.

-تبلغ الاحتياطيات الأمريكية المؤكدة من النفط نحو 30.4 مليار برميل بنسبة 2.9 % من الاحتياطي العالمي.

-تستهلك الولايات المتحدة ربع الإنتاج النفطي العالمي إي 25 % ويبلغ الاستهلاك اليومي الحالي 22 مليون برميل وتستورد 11.6 مليون برميل أي ما نسبته 54%.

-يزداد الطلب الأمريكي على النفط بنسبة تبلغ 1.7 % وهذا يعني أن الاستهلاك اليومي سيرتفع بحلول عام 2020 إلى 26 مليون برميل يوميا" أي أنها بحاجة لاستيراد 16 مليون برميل يوميا".

-أي أن الولايات المتحدة بحاجة لما نسبته 33 % من الإنتاج العالمي خلال عام 2020.

2.العامل الداخلي

يتمثل العامل الداخلي في اللوبي النفطي الأمريكي الذي يعد من أقوى جماعات الضغط التي تمارس دورا" مؤثرا" في صياغة السياسة الخارجية للولايات المتحدة، وذلك لأنه

[1] العناني، خليل.اللوبي النفطي الأمريكي..النفوذ وآليات التأثير، **السياسة الدولية** العدد 164 أبريل 2006، ص 45 – 46.

يقوم على نسج شبكة متداخلة من العلاقات البينية التي تربط صانع القرار بالمصالح التي يمكن أن يحققها لهذا اللوبي.

أن التاريخ الأمريكي لم يشهد تداخلا" بين الإدارة الحكومية والقطاع النفطي مثلما شهدته أدارة الرئيس جورج بوش الابن خصوصا" في فترة حكمه الأولى، وهو ما لا يعد غريبا" باعتبار أن بوش كان يعمل في مجال التنقيب عن النفط في تكساس قبل وصوله البيت الأبيض حيث حصل على دعم شركات النفط والسلاح التي تهيمن عليهما قوى اليمين المحافظ في الحزب الجمهوري.

وتضم أدارة الرئيس بوش أعضاء كانوا يعملون قبل توليهم مناصبهم العامة في شركات كبيرة للنفط ولم تنقطع علاقاتهم بتلك الشركات بل بدت أكثر متانة وهو ما عكسته التسهيلات التي حصلت عليها شركاتهم السابقة سواء في عقود أعادة أعمار العراق و أفغانستان أو عبر دعمهم للتشريعات التي تتعلق بمسائل البيئة التي تتعارض مع مصالح شركاتهم، ومنهم على سبيل المثال ديك تشيني نائب الرئيس الأمريكي الذي كان يرأس " شركة هاليبرتون للطاقة " حتى عام 2000، كما عملت وزيرة الخارجيةالامريكية السابقة كونداليزا رايس كعضو لمجلس أدارة " شركة شيفرون تكساس "، وتولى دونالد رامسفيلد وزير الدفاع السابق منصب نائب رئيس " شركة ويسترن النفطية "، كما كان شريكا" للرئيس بوش في " شركة أنرون " العملاقة للطاقة[1].

ويطرح الكاتب محمد حسنين هيكل نقلا" عن الاقتصادي الأمريكي الكبير ((كينيث جالبرايت)) مجموعة أرقام يهدف من وراءها تقريب الصورة الحقيقية المجسدة لدور الشركات الأمريكية في القرار الأمريكي[2]: -

---

[1] المرجع السابق، 44.

[2] هيكل، محمد حسنين (2006) **الإمبراطورية الأمريكية والإغارة على العراق،** ط 6 – القاهرة، دار الشروق، ص 273 – 274

-أن مبيعات خمس شركات أمريكية هي (جنرال موتورز – ووال مارث – واكسون موبيل – وفورد – ودبملر كرايسلر) تتجاوز الناتج القومي لـ 182 دولة في العالم.

-أن دخل شركة (اكسون) للنفط يفوق دخل دول (اوابك) – مجموعة الدول العربية المصدرة للنفط – مجتمعة.

-أن شركة (جنرال موتورز) أكبر من الدنمارك وأن شركة (دبملر كراسلر) أكبر من بولندا وأن شركة (بكتيل) للمقاولات أكبر من أسبانيا، وأن شركة (شل) أكبر من فنزويلا، إن شركة (سوني) أكبر من باكستان

وقد كشف الرئيس باراك أوباما عن خطته لتأمين مستقبل الطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك من خلال تطبيق سياسة الطاقة الوطنية الشاملة التي انتهجها وأعضاء إدارته منذ توليه منصبه في أوائل عام 2009، والتي تشمل الأتي [1]: -

1-إن الهدف الجديد لخفض اعتماد الولايات المتحدة على النفط يعتمد بشكل كبير على أمرين هما: إنتاج المزيد من النفط في البلاد وتقليل الاعتماد على النفط باستخدام الوقود البديل الذي اثبت فعاليته.

2-إن إنتاج الولايات المتحدة للنفط بلغ في عام 2010 أعلى مستوى له منذ عام 2003 وللمرة الأولى منذ أكثر من عقد من الزمان حيث وصلت قيمة النفط الذي تستورده البلاد اقل من النصف.

3-إن الإدارة الأمريكية تشجع على عمليات التنقيب البحرية للنفط والإنتاج، وذلك للحد من الاعتماد على الواردات الخارجية ما دامت تلك العمليات آمنة وعلى قدر من المسؤولية، وقد وافقت إدارته على اعتماد 39 تصريحاً جديداً للحفر والتنقيب في المياه

---

[1] **وثيقة خطاب الرئيس الامريكي باراك أوباما في جامعة جورج تاون بتاريخ 30 آذار 2011**، المنشور على الموقع الالكتروني: http://www.kuna.net.kw/NewsAgenciesPublicSite/ArticleDetails.aspx?id=2156479&Language=ar

الضحلة، مع اعتماد سبعة تصاريح إضافية للحفر والتنقيب في المياه العميقة، وإنه قد جرى اعتماد أكثر من عقدين للتنقيب عن النفط ومشتقاته خلال العام الماضي.

4-إن الولايات المتحدة تحاول الترويج لصناعة النفط للاستفادة من الفرص الموجودة فيها، وإن سياسة إدارته تهدف إلى تقديم حوافز جديدة لتعزيز التنمية المسؤولة لهذه الموارد بشكل أفضل وسريع.

5-إن الولايات المتحدة تقوم باستكشاف وتقييم آفاق جديدة لتطوير النفط والغاز من ولاية ألاسكا إلى منتصف وجنوب المحيط الأطلسي لإنتاج المزيد من النفط ومن ثم خفض أسعاره وخلق فرص العمل وتعزيز أمن الطاقة لدينا.

6-العمل على حث الابتكارات الحديثة لتوفير فرصة للاستفادة من احتياطيات الغاز الطبيعي مع وجود كميات هائلة من الصخر الزيتي في باطن الأرض، وإن البديل الأمثل عن النفط والذي يحمل مخزونات واعدة هو الوقود الحيوي المصنوع من أشياء مثل رقائق الخشب والكتلة الحيوية.

7-انه في الوقت الذي سيحل الغاز الطبيعي والوقود الحيوي مكان النفط فمن الممكن أن تقوم بلاده بصنع سيارات وشاحنات تستخدم كميات اقل من النفط.

8-إن الإدارة الأمريكية حققت استثمارات تاريخية في مجال صناعة السكك الحديدية عالية السرعة، واقترحت برامج جديدة لمساعدة الأمريكيين على تجديد بيوتهم وأعمالهم وحدائقهم عن طريق استخدام مواد بناء جديدة موفرة للطاقة مثل الإضاءة والنوافذ والتدفئة والتبريد حيث إن هذه الاستثمارات توفر للمستهلكين وأصحاب الأعمال التجارية عشرات المليارات من الدولارات في العام الواحد.

9-توقع بأن الولايات المتحدة ستعتمد بحلول عام 2035 على الطاقة البديلة بنسبة 80%.

وتأسيساً على ما سبق فأن السبب المباشر الذي دفع إدارة أوباما للسعي بتأمين الطاقة، قد جاء نتيجة ارتفاع سعر برميل النفط إلى مستويات قياسية لم يعهدها العالم من قبل، وذلك نتيجة الأحداث في الشرق الأوسط والزلزال الياباني بحيث انعكس ذلك على

سعر لتر البنزين في الدول المستوردة التي تعتمد على النفط، لذا فأن الأمر الطبيعي قد جاء من قادة الدول الغربية للتعاون مع الولايات المتحدة من اجل وضع استراتيجيات جديدة لخفض الاعتماد على الوقود المنتج من النفط، وإيجاد بدائل جديدة للأجيال القادمة، وفق الدواعي اللازمة لتأمين الطاقة.

المطلب الثاني

الدواعي الأمريكية لتأمين الطاقة

يعد تحدي تأمين الطاقة من خلال السيطرة على منابع وإمدادات النفط من المصالح الحيوية بالنسبة للولايات المتحدة، حيث إنها تعتمد وباضطراد على واردات النفط، وهي مصلحة ترتبط مباشرة بالكيان الأمريكي بنيوياً ووظيفياً، وقد ساعدت الأفكار التي قدمها ديك تشيني نائب الرئيس الأمريكي في إدارة الرئيس السابق بوش الابن في مايو 2001 في رسم صورة جديدة عن الإستراتيجية الوطنية للطاقة National Energy Policy للعقدين المقبلين والتي تقوم على مفهوم (أمن الطاقة) الذي لم يكن يلقى اهتماما" كافيا" لدى الإدارات الأمريكية السابقة، وقد نظر تشيني إلى الإمكانات الاقتصادية المتوفرة بمنطقة الشرق الأوسط التي تعد هدفاً رئيسياً ومطمحاً لأغلب دول الغرب الرأسمالي الصناعية، بحيث أصبح لزاماً على الولايات المتحدة التفكير بمصالحها التي تتطلب التواجد في الشرق الأوسط ومنع الآخرين من إحداث الأزمات التي قد يصعب حلها من قبل الدول الإقليمية نفسها، كما حاول تشيني لفت الأنظار لمخاطر اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية على استيراد النفط من الخارج، لان أغلب الواردات النفطية تأتي إلى الولايات المتحدة الأمريكية من الشرق الأوسط، لذا فأنها قد وضعت هذه المنطقة في بؤرة اهتمام السياسة الخارجية فكانت أفكاره كافية لدفع الرئيس بوش لاتخاذ قراره وإعطاء أخطر الأوامر التي تمثلت بالاتي: -

1-غزو أفغانستان بعد حدوث هجمات 11 سبتمبر 2001:

كانت التحضيرات وخطط العمليات العسكرية فيها جاهزة تنتظر الإشارة للانطلاق نحو أفغانستان ذات الأهمية البارزة في الجغرافية السياسية والأهمية المضافة لعوامل اقتصادية تتعلق بالنفط والغاز الموجودين في المنطقة الممتدة من الصين إلى ألمانيا، وهو الحوض الضخم المسمى ((أوراسيا)) التي تعتبر محيط من الثروة النفطية وحقلا" كبيرا" للألغام السياسية ومدار الصراع الشديد الشراسة والعنيف بين القوى الإقليمية والقوى الدولية، جراء الأهمية الاقتصادية والإستراتيجية لهذه المنطقة، فهي أغنى منطقة في العالم

إذ تحوي 75 % من موارد الطاقة العالمية ويسكن فيها 75 % من تعداد سكان العالم ويقع داخلها بحر قزوين الذي يحتوي على 33 مليار برميل احتياطي مؤكد من النفط و 600 تريليون قدم مكعبة من الغاز الطبيعي [1].

2-غزو العراق في عام 2003:

ترسخت فكرة السيطرة على محزونات النفط العراقي لما يحويه هذا البلد من احتياطات هائلة يمكن له أن يجنب أي دولة من الوقوع في أزمة نفطية محتملة، وعليه فقد جاءت الحرب ضد العراق بسبب الطاقة: لان العراق يمتلك ثاني أكبر احتياطي نفطي في العالم، ثم أن الولايات المتحدة الأمريكية بوجودها في العراق تهدد إيران وتضبط الإيقاع في منطقة الخليج برمتها، وتحرس منطقة أوراسيا من باطنها حتى لا يفكر الدب الروسي من الوصول إلى المياه الدافئة في الخليج أو المحيط الهندي[2].

3-بسط الهيمنة الأمريكية على واحد من أهم مصادر الطاقة في العالم:

إن واقع الأمر يشير إلى أن النفط كان المحدد المهم وراء غزو العراق واحتلاله عام 2003 وفقا" لرؤية بوش ونائبه تشيني ليس بهدف إشباع الحاجة الأمريكية، بقدر ما هو أداة للسيطرة العالمية وبسط الهيمنة على واحد من أهم مصادر الطاقة في العالم، من أجل اكتمال مقومات الإمبراطورية الأمريكية المزمع بناؤها وفقا" لمشروع " القرن الأمريكي الجديد " الذي يرى دعاته – تشيني ورامسفيلد – أنه لن يتحقق دون السيطرة على النفط [3].

4-تشكيل قيادة مركزية عسكرية مسؤولة عن المحور الممتد من القرن الإفريقي إلى أوراسيا:

لقد رأى مخططو الإستراتيجية الأمنية الأمريكية أن القرن الإفريقي يعد أحد الدوائر الأمنية والنفطية التي تحمل ثروة واعدة، ففي الصومال يمكن استخراج 350 ألف برميل يومياً، وتشير الدلائل إلى وجود كميات مماثلة في أثيوبيا وأرتيريا، فيما يعوم السودان

---

[1] حمودة، عمرو كمال.النفط في السياسة الخارجية الأمريكية، **السياسة الدولية**، العدد 164 أبريل 2006، ص 50.
[2] المرجع السابق، ص 53.
[3] العناني، مرجع سابق، ص 49

على بحيرة نفطية حيث يصل الإنتاج اليومي حاليا" إلى نصف مليون برميل، مع امتلاكه لاحتياطي نفطي يقدر بنسبة 1 % من الاحتياطي العالمي. لذا شكلت الإدارة الأمريكية قيادة مركزية عسكرية مسئولة عن المحور الممتد من القرن الإفريقي إلى أوراسيا، وهي تنسق مع القواعد الحربية والجوية للحصول على التسهيلات المطلوبة للتواجد الفعال، حيث توجد قواعدها في كل من جيبوتي وسيشل وكينيا والصومال وسلطنة عمان وتركيا وقاعدة ديجو جارسيا تملكها بريطانيا وتسمح للولايات المتحدة باستخدامها [1].

إن نظرة الولايات المتحدة لدول منطقة الشرق الأوسط كانت تساير الاعتقاد الذي يشير إلى أن الوفرة المالية المستمدة من عوائد النفط يمكن أن توفر لبعض دول المنطقة الفرصة لتطوير برامج تملك أسلحة الدمار الشامل وبعض الأسلحة الأخرى بشقيها التقليدي وغير التقليدي، لذا جاءت المساعي الأمريكية للضغط على التطلعات العراقية بالحصول على هذه الوفرة من خلال التنسيق مع أعضاء الأوبك الآخرين للمطالبة برفع سقف إنتاجهم وإغراق السوق النفطية بغية خفض الأسعار الأمر الذي أثار النظام السياسي في العراق ودفعه للخوض في مغامرة احتلال الكويت عام 1990، وما خلفه من نتائج أوصلت الحالة بين العراق والكويت لطريق مسدود أفضى عن أزمة الخليج الثانية عام 1991 التي تطورت تداعياتها بحيث عد المحللون السياسيون والأطراف المطلعة بأن تأمين الطاقة هو المحرك الأساس للحملة العسكرية لغزو العراق واحتلاله عام 2003، وقد جاء التفكير بتأمين الطاقة مستنداً على الدواعي التالية: -

أ-الاحتياجات النفطية الأمريكية

تستهلك الولايات المتحدة الأمريكية 25% من الإنتاج العالمي للنفط، وهي تستورد ثلثي هذا الاستهلاك من منطقة الشرق الأوسط، الأمر الذي جعل هذه المنطقة تكون بؤرة اهتمام السياسة الخارجية الأمريكية، وهي بالإضافة لذلك فأن لها أهمية عالية بحكم الموقع الجيوسياسي في قلب العالم بحيث تعد جسراً للاتصال بين كافة الأجزاء، وبحكم احتوائها على عصب الاقتصاديات العالمية ومحط التنافسات الدولية وصراعات القوى عبر

[1] حمودة، مرجع سابق، ص 53.

العصور، ومركز الاستثمارات الأجنبية والسوق الاستهلاكية الضخمة، وأحد أهم محاور الاستقطاب في الاستراتيجيات الدولية للقوى العظمى.

ب-مصالح الشركات الأمريكية

تكمن رغبة الشركات الأمريكية في حرمان الشركات المنافسة لها في صناعة النفط، حيث تحتل الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الأولى عالمياً في الصناعات النفطية، وبالنظر لامتلاك منطقة الشرق الأوسط احتياطات نفطية هائلة، فقد أصبح الوصول إلى هذه المنطقة من أمنيات الشركات النفطية وذلك من اجل الاستفادة من ثروتها النفطية.

وقد راعت الشركات النفطية أن تأمين الطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية بحاجة لإعادة تقييم كونه يتطلب تأمين منظومة أنتاج وتوريد الطاقة بكل مراحلها ووفق توجهات ومصالح الشركات النفطية وهذا لا يعتبر عملا" هينا": ففي الولايات المتحدة وحدها أكثر من 150 معمل تكرير، وأربعة آلاف منصة لاستخراج البترول في المياه الإقليمية، و 160 ألف ميل من أنابيب البترول، و 410 مخازن للغاز تحت الأرض، و 1.4 مليون ميل من أنابيب نقل الغاز الطبيعي، وإمكانيات للتعامل مع حركة 15 مليون برميل من النفط يوميا "[1].

كل هذا يسيطر عليه لوبي الشركات النفطية المكون من خمس شركات عالمية كبرى هي: -

(1).شركتان أمريكيتان هما: أكسون موبيل، وشيفرون تكساسو

تعتبر شركة اكسون موبيل هي الكبرى بين الشركات النفطية العملاقة، حيث تبلغ أصولها نحو 143 مليار دولار، وبلغت عائداتها عام 2005 نحو 88 مليار دولار، وكانت تمتلك بالاشتراك مع شركة شيفرون تكساسو حوالي ثلاثة أرباع الإنتاج النفطي العراقي قبل تأميمه عام 1972، حيث تحولت الشراكة إلى ناحية الشركات الروسية والفرنسية.

---

[1] **Foreign Affairs**، vol.85، Mar-Apr 2006.

(2).شركتان بريطانيتان هما: البريطانية للبترول، وشل الملكية

رغبت الشركات البريطانية وبالتعاون مع الشركات الأمريكية لاستعادة وضعهم السابق في قطاع النفط العراقي، كما حاولوا لعب دور قيادي في صناعة النفط العالمية مع أدراك كامل من قبل واشنطن ولندن لأهمية السيطرة على النفط الخليجي والعراقي بصفة خاصة وحرمان الشركات المنافسة لهما في صناعة النفط من أجل الانفراد بالنفط العراقي.

(3).شركة توتال الفرنسية :

وهي من الشركات العملاقة التي لها أصول في العديد من الدول في شمال أفريقيا وجنوبها.

أنظر جدول رقم 2 يتضمن أسماء كبرى الشركات النفطية في العالم وإحصائية مقدرة بملايين الدولارات لاحتياطياتها النفطية.

جدول رقم 2 [1]

أسم الشركة	الاحتياطي النفطي
أرامكو السعودية	259.4
الشركة الوطنية للنفط (إيران)	125.8
الشركة الوطنية للنفط (العراق)	115
شركة البترول الكويتية (الكويت)	99
شركة فنزويلا النفطية (فنزويلا)	77.8

[1] **مجلة السياسة الدولية العدد 164، ابريل 2006 نقلا" عن مجلة الايكونومست عدد 30 أبريل 2005.**

شركة أبو ظبي الوطنية للنفط (الإمارات)	55.2
شركة النفط الليبية (ليبيا)	22.7
الشركة الوطنية للنفط (نيجيريا)	21.2
شركة بيمكس النفطية (المكسيك)	16
لوك أويل (روسيا)	17.36
غاز بروم (روسيا)	14.902
أكسون موبيل (الولايات المتحدة)	12.312
يوكوس (روسيا)	11.8
شركة النفط الصينية (الصين)	11
شركة قطر للبترول (قطر)	11
شركة سونتراش (الجزائر)	10.5
برتش بتروليوم اموكو (بريطانيا)	10.1
بتروبارس (البرازيل)	9.8
تشيفرون تكساسو (الولايات المتحدة)	8.6
توتال فينا (فرنسا)	7.3

أن هذه الشركات العملاقة– اللوبي النفطي الأمريكي - وشركات أخرى كـان لهـا الـدور المهـم في أيجـاد الحـروب الخارجيـة للولايـات المتحـدة بـدءا" مـن الحـرب العالميـة الأولى

وحتى الحربين الفيتنامية والكورية مرورا" بالحرب العالمية الثانية، وذلك لان طبقة ثرية من الأمريكيين تستثمر في الصناعات العسكرية والحربية إذ أستطاع هؤلاء المستثمرين من تكوين لوبي للصناعات العسكرية، ويقومون بدعم الحزبين الكبيرين في الولايات المتحـــــدة الديمقراطي والجمهوري في الانتخابات الرئاسية ويتبرعون لهما بكل شيء.

ج-التحكم في أسعار النفط

تسعى الولايات المتحدة الأمريكية للحفاظ على أدنى مستوى من أسعار النفط، وإن عليها التحكم بهذه الأسعار بما يمكنها من الحد من سيطرة دول الأوبك على سعر هذه السلعة الضرورية.

د-التحكم في المصالح الاقتصادية للقوى الكبرى

يشكل النفط المصدر من دول منطقة الشرق الأوسط النسبة الأكبر من إمدادات الطاقة في الدول الاقتصادية الكبرى في العالم – روسيا، فرنسا، الصين، اليابان- حيث تستورد اليابان 85% من حاجتها النفطية من هذه المنطقة، فيما تستورد الصين 60% من نفطها من الشرق الأوسط، لذا فأن التحكم بأسعار النفط من قبل الولايات المتحدة يوفر لها الفرصة الأكبر إلى التحكم في مصالح الدول الكبرى.

من هذا نفهم أن مهمة الولايات المتحدة تقوم على عدم السماح لأية قوة خصم أو يمكن أن تكون خصماً بالظهور وأداء دور معين في منطقة الشرق الأوسط سواء من أوربا أو اليابان – وهي دول حليفة – أو روسيا " المنهكة " لمعارضة الهيمنة الأمريكية بل القضاء على أية دولة تحاول التصرف بما يمكن أن يفرض خطر على مثل هذه الهيمنة.

الفصل الرابع

الإستراتيجية الأمنية الأمريكية

في الشرق الأوسط

المبحث الأول: معالجة الوضع في العراق

المطلب الأول : معالجة التداعيات التي خلفها الاحتلال

المطلب الثاني: أجراء عملية سحب القوات الأمريكية من العراق

المبحث الثاني: البرنامج النووي الإيراني

المطلب الاول: حقيقة البرنامج النووي الايراني

المطلب الثاني: الجهود الامريكية في مواجهة البرنامج النووي الايراني

المبحث الثالث: مكافحة الإرهاب وسياسة الولايات المتحدة الأمريكية

في منطقة الشرق الأوسط

المطلب الأول: أثر أحداث 11 أيلول 2001 في مكافحة الإرهاب

المطلب الثاني: جهود أدارة الرئيس باراك أوباما في مكافحة الإرهاب

الفصل الرابع

الإستراتيجية الأمنية الأمريكية في الشرق الأوسط

شكل انتهاء الحرب الباردة بتفكك وزوال الاتحاد السوفيتي عام 1991 الفرصة السانحة للولايات المتحدة الأمريكية من اجل إعادة إحياء مشروعها بالهيمنة على العالم، عبر إقامة نظام سياسي اقتصادي دولي خاضع لها، بعد أن كان مشروعاً يراود الساسة الأمريكان بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عام 1945 لاعتقادهم بأن الأمور كانت مناسبة لتحقيق ذلك بعد خروج الولايات المتحدة كأكبر قوة عسكرية واقتصادية تحتكر السلاح النووي، مقابل ضعف القدرات العسكرية والاقتصادية للدول الأوربية وغير الأوربية الكبرى جراء الحرب.

ولغرض تحقيق هذه الهيمنة على العالم استندت الإستراتيجية الأمريكية على مرتكزين أولهما يقوم على تضخيم عناصر القوة القومية والوصول بها إلى أعلى مراتب القوة وفقاً لطروحات المفكر الواقعي هانز مورغنثاو، وثانيهما يركز على العمل من اجل إقامة نظام سياسي اقتصادي حسبما أورده السفير الأمريكي جورج كينان في كتابه إستراتيجية الاحتواء [1].

إن الخطوة الأولى لتحقيق تلك الهيمنة على العالم في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، بدأت من منطقة الشرق الأوسط وتمثلت بشن الحرب ضد العراق عام 1991، ومن بعدها السعي لخلق بؤر مناسبة للصراعات الإقليمية ومن ثم التدخل في إدارتها حتى تصل إلى فرض الحلول المناسبة لها بما يخدم المصالح الأمريكية في المنطقة، بالإضافة إلى فرض أساليب جديدة ترسخ منطق القوة في العلاقات الدولية، غير أنها واجهت تحديات كبيرة في المنطقة بعد قيامها بتهميش جميع القوى الأخرى في العالم وربطها بأزمات داخلية سياسية واقتصادية بعد أن بدأت بالترويج إلى مفاهيم حديثة في المجال الاقتصادي مثل الحرية

[1] Gaddis ،John Lewis (1982). Strategies of containment ،Critical Appraisal of post war American security policy ، London ، Oxford university press ،P.35.

الاقتصادية والتجارة العالمية، وإلغاء الحواجز الجمركية وفتح الأسواق المالية والتدخل في السياسات العامة للدول عن طريق المديونية عبر صندوق النقد الدولي – المنح والقروض المشروطة سياسياً - والتدخل في عالم الاتصالات وثقافات الشعوب وترويج قواعد السلوك والثقافات والقيم الأمريكية للتأثير على سلوك الأفراد وتفكيرهم [1].

ومع مجيء إدارة الرئيس باراك أوباما إلى الحكم فقد ورثت من الإدارة السابقة تحديات أمنية عديدة جرى تكريسها من خلال ما يتم فرضه من أساليب منتهكة كل المواثيق والأعراف الدولية والقيم والقواعد الشرعية الدولية والأخلاقية وغير مهتمة بالقوى والمنظمات الدولية.

سيتناول هذا الفصل الإستراتيجية الأمنية التي تعمل إدارة الرئيس باراك أوباما على تحقيقها من خلال المباحث التالية: -

المبحث الأول : معالجة الوضع في العراق

المبحث الثاني: البرنامج النووي الإيراني

---

[1] محمد، عبد الخالق شامل (2005). عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية إنموذج العراق 2003، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ص 107.

المبحث الأول

معالجة الوضع في العراق

إن إعلان الحرب على العراق واحتلاله من قبل القوات الأمريكية في نيسان 2003 قد أسهم كثيراً في إعادة رسم وصياغة منطقة الشرق الأوسط بما يخدم المصالح والأهداف الحيوية للولايات المتحدة، وذلك بعد إحكام السيطرة وبقبضة من حديد على السلسلة الذهبية للنفط في الخليج العربي والعراق واسيا الوسطى وبحر قزوين، ولم تبق إلا إيران، إذ يمتلك العراق ثاني اكبر احتياطي نفطي في العالم بعد المملكة العربية السعودية 12% من مجمل الاحتياطي العالمي وان تكاليف إنتاج برميل النفط تصل إلى اقل من دولار واحد فيما تصل تكاليف الإنتاج في بحر قزوين 7-8 دولار، و10 دولار في الولايات المتحدة [1].

وقد قاد ذلك كله إلى تحول الولايات المتحدة من مرحلة إدارة العالم إلى مرحلة قيادته وبناء نظام إقليمي في منطقة الشرق الأوسط وفقاً لما يتلائم مع النظام العالمي الجديد[2].

إلا أن قرار احتلال العراق لم يلق قبولاً من الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن – سوى بريطانيا – ولا الدول الأخرى غير الدائمة العضوية، ولم يحظ بموافقة المنظمات الدولية والإنسانية سيما الأمم المتحدة، لذا فهو قرار لا يستند إلى الشرعية الدولية ومنتهك لكل المواثيق والأعراف الدولية وتحديداً ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وهو قرار انفرادي شخصي مبني على ذرائع ومسوغات مظللة لا أساس لها من الحقيقة يرمي إلى خدمة مصالح امبريالية صهيونية مشتركة.

وبعد انتهاء العمليات العسكرية في العراق في الأول من أيار 2003 بدأت مرحلة جديدة من مراحل توتر العلاقات الدولية هي مرحلة القطب الأوحد والضربات الوقائية

---

[1] صارم، سمير (2003). **الأبعاد النفطية في الحرب الأمريكية على العراق**، دمشق، دار الفكر، ص153.

[2] العساف، سوسن اسماعيل. **السياسة الامريكية الجديدة وإعادة ترتيب الشرق الاوسط بعد الحرب على العراق**، بغداد، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية العدد 132 نيسان 2004، ص 17

والخروج على نظام الأمن الجماعي وانتهاك الشرعية والفوضى الدولية، وهي مرحلة الإمبراطورية الأمريكية، وخلق احتلال العراق تداعيات عديدة ومآزق دولية وقعت فيها أطراف الاحتلال، وباتت تشكل كوابيس مزعجة وأمراض مزمنة وعاهات مستديمة في النظام الذي تقوده الولايات المتحدة التي سبق أن وضعت العراق المحتل ضمن إستراتيجيتها منذ احتلال الكويت عام 1990، وأغرقت شعبها والعالم بأكاذيب حول أسلحة الدمار الشامل العراقية، وأن غزو العراق هي حرب أخلاقية لتحريره وأمنية سوف يستقبلها شعب العراق بالورد، ولم تكد تدخل قواتها العراق حتى فوجئت بمقاومة شرسة غير مسبوقة تحصد العشرات من الجنود الأمريكيين، فتبدد وهم إقامة العراق الديمقراطي الحر على النموذج الأمريكي، وإذا بنزيف مالي خائر في الاقتصاد الأمريكي أثار قلق الاقتصاديين فأنقلب الرأي العام الأمريكي على إدارته وبدأ الحديث عن المنقذ في الانتخابات الرئاسية المقررة نهاية 2008 [1] .

ومع إعلان نتائج الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة التي أفرزت عن فوز المرشح الديمقراطي باراك أوباما، حتى تمكن الرئيس جورج بوش الابن في الأيام الأخيرة لحكمه من توقيع الاتفاقية العراقية – الأمريكية لعام 2008، التي أصبح بموجبها عدم قدرة العراق المطالبة بأي تعويضات عن الاحتلال الذي شرعنته هذه الاتفاقية على الرغم من إعلان الرئيس بوش عن خطأ هذا الاحتلال، وبالتالي فهو لم يتسبب لإدارة خلفه الرئيس باراك أوباما بأي حرج أو مشكلات مع الجانب العراقي بهذا الخصوص.

سنعمل في هذا المبحث المتعلق بمعالجة الوضع في العراق على تناول المطالب التالية:

المطلب الأول : معالجة التداعيات التي خلفها الاحتلال

المطلب الثاني: أجراء عملية سحب القوات الأمريكية من العراق

[1] بوادي، حسنين المحمدي (2004). **غزو العراق بين القانون الدولي والسياسة الدولية**، الإسكندرية، منشأة المعارف، ص 3.

المطلب الأول

معالجة التداعيات التي خلفها الاحتلال

إن انتقال الولايات المتحدة الأمريكية في التعامل مع العراق من فرض احترام الشرعية الدولية إلى مرحلة فرض قرارات مجلس الأمن الدولي بالقوة العسكرية، حيث قامت بالتحرك نحوه واحتلاله بحجة مكافحة الإرهاب ونشر الديمقراطية واحترام الشرعية الدولية المجسدة بالقرارات المتعلقة بنزع أسلحة الدمار الشامل، في محاولة منها لشرعنة احتلال هذا البلد وتغيير نظامه السياسي بما يخدم مصالحها وأهدافها بالمنطقة وتشريد وإزهاق أرواح الملايين من أبناء الشعب العراقي، وتدمير اقتصاد بلدهم وبنيته التحتية بالكامل.

لذا ينبغي أن لا يتم إغفال مسألة تحميل الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس بوش الابن المسؤولية الكاملة عن كل الخسائر التي لحقت بالعراق خاصة بعد اعتراف الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن في 8 كانون الأول 2008 بأن الحرب على العراق اعتمدت على معلومات إستخبارية خاطئة، هذا الاعتراف الذي كان من الممكن أن يعرضه للمساءلة القانونية أمام محكمة الجنايات الدولية لارتكابه جرائم حرب واحتلاله دولة عضو في الأمم المتحدة دون تفويض دولي [1].

كما إن الاحتلال الأمريكي- البريطاني للعراق قد تم حسمه من قبل مجلس الأمن الدولي بعد أطلاق التوصيف القانوني لذلك الاحتلال بالقرار المرقم 1483 لسنة 2003، الذي وصف الولايات المتحدة وبريطانيا كونهما دولاً قائمة بالاحتلال، وبالتالي فان العراق يعد بلد محتل ويترتب على هذا التوصيف عدة آثار قانونية بالنسبة للشعب العراقي والدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمنظمة الدولية نفسها، فالدول التي قامت بالاحتلال تتحمل المسؤولية القانونية في التعويض عن كافة الأضرار الناجمة وفق قواعد القانون الدولي

---

[1] الجابري، ستار جبار وآخرون (2009). **الاتفاقية العراقية – الأمريكية تحليل ونقد**، بغداد، مطبعة البينة، ص 15.

والقانون الإنساني، وإن عدم شرعية احتلال أراضي العراق يفرض على الولايات المتحدة مسؤولية تحمل الخسائر الناجمة عنه والتي لا يمكن تقدير حجمها لا على مستوى الأفراد، ولا على مستوى الممتلكات، بالإضافة لما خلفه الاحتلال من تداعيات عديدة كانت مدار بحث ودراسة طيلة الأعوام الثمانية الماضية في الولايات المتحدة الأمريكية والعالم، بحيث أضحى احتلال العراق أكثر الموضوعات التي خلقت مناخاً من الاستقطاب والانقسام في الساحة الأمريكية في التاريخ الحديث، فهي من أكثر القضايا الجوهرية التي يختلف عليها الديمقراطيون والجمهوريون في كل ما يتعلق بها، سواءً من حيث الأسباب التي دعت إلى شن هذه الحرب قبل تسع سنوات، أو مدى تأثير هذه الحرب على القوات الأمريكية في الوقت الحالي، وكيف ستخرج القوات الأمريكية من هناك ومدى الالتزام ببنود وتوقيتات هذا الخروج في المستقبل والذي حددته الاتفاقية العراقية - الأمريكية التي وقعها جورج بوش الابن مع رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي أواخر عام 2008، ولعل من أبرز هذه التداعيات يمكن الوقوف عند الأتي: -

1. التداعيات السياسية

شهدت الساحة السياسية في العراق بعد الغزو الأمريكي واقعاً جديداً تمثل ببروز ثلاث قوى سياسية – اجتماعية هي الشيعة والسنة والأكراد، بالإضافة إلى القوى السياسية السابقة والتي كانت تشكل المعارضة العراقية لنظام صدام حسين في المنفى، وأهمها الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود البارزاني، والاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال الطالباني، والمجلس الأعلى الإسلامي بزعامة محمد باقر الحكيم، والمؤتمر الوطني العراقي بزعامة أحمد الجلبي وحركة الوفاق الوطني بزعامة أياد علاوي، وحزب الدعوة الإسلامية بفروعه العديدة التي كان من أبرزها الفرع الذي يتزعمه إبراهيم الجعفري.

لقد تصدت هذه الأحزاب والحركات للعملية السياسية الجديدة في العراق بالتعاون من عدد من الشخصيات العشائرية والدينية فتم تشكيل مجلس الحكم الانتقالي [*]،

---

[*] مجلس الحكم في العراق هو ثاني هيئة إدارية تشكلت في العراق حسب التسلسل الزمني عقب الحرب الأمريكية البريطانية على العراق، حيث كانت سلطة الائتلاف الموحدة برئاسة بول بريمر الحاكم المدني للعراق أول الهيئات التي

وبالتنسيق مع الحملة الأمريكية – البريطانية التي قدمت نفسها تحت عنوان الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان وتحرير الشعب العراقي من النظام السياسي الحاكم الذي تتهمه بأنه نظام ديكتاتوري شمولي منتهك لحقوق الإنسان وبعيد عن قيم الديمقراطية، وبعد أن تحقق الاحتلال تبين أن الاحتلال الأمريكي قد اسقط كيان الدولة العراقية ككل وقام بمحو شكلها الوطني مما أدى لانهيار العقد الاجتماعي القائم بين مكونات المجتمع العراقي، وقد عمدت سلطة الاحتلال إلى اتخاذ جملة من القرارات المجحفة بحق الشعب العراقي لتسهيل عملية السيطرة عليه وإدارته بمرحلة أخرى، فقامت بحل الجيش العراقي والأجهزة الأمنية وعطلت المؤسسات العامة واستولت على النفط وأباحت عمليات الاغتيال والسلب والنهب وأعمال التدمير التي طالت كل مؤسسات الدولة ومرافقها الحيوية وبناها التحتية التي هي ملك للشعب وليس إلى النظام السياسي الحاكم، وكان الهدف من وراء كل ذلك إعادة بناء الدولة العراقية من جديد وفقاً للتصورات الأمريكية التي تمكنها من تحقيق مصالحها الجديدة التي تستجيب لحاجاتها الإستراتيجية بحيث يكون العراق مركز الثقل الجديد فيها ، أما عن ابرز التداعيات السياسية التي تركت آثارها في الوضع السياسي العراقي فيمكن تحديدها بالاتي: -

أ. ظاهرة انتشار الأحزاب: يعد ظهور الأحزاب والحركات والمنظمات السياسية بهذه الكثرة أحد أوجه الديمقراطية الجديدة بعد إسقاط النظام السياسي في العراق، غير أن هذه الكثرة أفرزت عن حالة جديدة من الاصطفاف الطائفي الذي لم يعرفه تاريخ العراق السياسي المعاصر منذ تأسيس الدولة العراقية عام 1921، كما أن بعض هذه الأحزاب والحركات قد جرى تأسيسها خارج العراق، أو أنها كانت تمارس نشاطاتها في الخارج

تولت شؤون العراق بعد الاحتلال. وتشكل مجلس الحكم في 12 تموز 2003 بقرار من سلطة الائتلاف ومنح صلاحيات جزئية في إدارة شؤون العراق، وكانت سلطة الائتلاف الموحدة تمتلك الصلاحيات الكاملة حسب قوانين الحرب والاحتلال العسكري المتفق عليها في الأمم المتحدة. وامتدت حقبة الصلاحيات المحدودة لمجلس الحكم من 12 تموز 2003 ولغاية 1 تموز 2004، حيث تم حل المجلس ليحل محله الحكومة العراقية المؤقتة، وكان المجلس يتألف من ممثلين عن أحزاب وتكتلات عراقية مختلفة في السابق معارضة للرئيس العراقي السابق صدام حسين، ويضم 25 عضواً وينتخب رئيساً لهم من بين أل 25 عضو لمدة شهر وحسب الترتيب الأبجدي، واعترفت الجامعة العربية بمجلس الحكم كممثل شرعي للعراق، حيث وافقت الجامعة العربية على أن يجلس ممثل مجلس الحكم في المقعد المخصص للعراق في الجامعة. تم حل المجلس في الأول من تموز 2004 عقب إعلان الحكومة العراقية المؤقتة برئاسة أياد علاوي، واختير غازي عجيل الياور رئيساً للجمهورية.

وهي لا تملك شعبية أو جماهيرية واسعة، فضلاً عن عدم شعورها بمعاناة غالبية أبناء الشعب طيلة عقدي ثمانينات وتسعينيات القرن العشرين، كما أنها عملت تحت مظلة مشبوهة وجرى تمويلها من الأجهزة الأمنية المختصة في الولايات المتحدة وبريطانيا وبعض الدول الإقليمية العربية منها وغير العربية، من هنا فأن بقاء بعض هذه الأحزاب مرهون بوجود الاحتلال، أو مدى استمرارها في تنفيذ الأجندات المحددة لها من الدول الداعمة أو الحاضنة لها خلال سنوات ما قبل الاحتلال.

ب. تدهور الوضع الأمني: إن قواعد القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن الدولي المتعلقة باحتلال العراق رتب على الولايات المتحدة الأمريكية تنفيذ عدد من الالتزامات القانونية والأخلاقية باعتبارها دولة قائمة بالاحتلال، خاصة أنها تشبثت بهذا القانون والقرارات لتنفيذ أغراضها الخاصة، غير أن الممارسات اليومية لقوات الاحتلال أدت لحدوث تدهور امني خطير في البلاد وأعطت المبرر لاستمرار الاحتلال وتقوية المزاعم بأنه على الرغم من تواجد قوات الاحتلال إلا أن تطورات الأحداث كادت أن تخلف حرب أهلية شرسة بين العراقيين خلال الأعوام 2005-2007، فضلاً عن بروز عوامل عديدة ساعدت على انهيار الوضع الأمني في العراق خاصة خلال الأشهر الأولى من الاحتلال، ويمكن إبرازها على النحو التالي [1]: -

أولا: الحدود المفتوحة: إن استمرار فتح الحدود الرسمية بين العراق ودول الجوار استمر لفترات طويلة جراء حالة التدمير التي تعرضت لها المنافذ الحدودية، بالإضافة لنهب وتدمير النقاط الحدودية الكثيفة المنتشرة على طول الحدود العراقية مع سوريا وإيران وتركيا والكويت والسعودية والأردن ومنذ عشرات السنين، الأمر الذي فتح الباب أمام المتسللين الأجانب للدخول إلى العراق ومن ضمنهم عناصر الإرهاب والتخريب.

ثانياً: المليشيات الحزبية المسلحة: إن احتفاظ الأحزاب والحركات والمنظمات السياسية التي دخلت العراق في أعقاب الاحتلال، أوجد حالة عسكرية دائمة في البلاد، فضلاً عن قيام التنظيمات السياسية الأخرى بتشكيل تنظيمات مسلحة لها لمواجهة الآخرين الناشطين في الساحة السياسية.

---

[1] بوادي، مرجع سابق، ص 76.

ثالثاً: تأخير إعادة بناء الجيش العراقي: إن تسريح قوات الاحتلال للمؤسسة العسكرية والأمنية بتشكيلاتها المختلفة من جيش وقوى الأمن الداخلي وجهاز المخابرات، التي كان لها تصوراً كاملاً عن الحالة الأمنية في البلاد والتهديدات الخارجية على الحدود، أثبت خطأً التصورات الأمريكية لهذا الإجراء، مما دعا لإعادة التفكير ببناء الجيش العراقي ليكون رديفاً ومساعداً لقوات وزارة الداخلية في التصدي للوضع الأمني المتدهور في العاصمة بغداد وبقية محافظات العراق.

ج. مخاطر تقسيم العراق: إن انهيار الدولة وانكسار السلطة فيها أتاح لبعض السياسيين الفرصة لبناء جوهر جديد وأساس مختلف للدولة العراقية يعتمد مبدأ الفيدرالية كأساس للنظام الجديد، حيث نصت المادة (1) من المبادئ الأساسية في الباب الأول من الدستور العراقي الجديد الذي أصبح نافذ المفعول بعد حصول موافقة الشعب عليه في الاستفتاء الشعبي الذي أجري في 15 أكتوبر 2005، على أن "جمهورية العراق دولة مستقلة ذات سيادة، نظام الحكم فيها جمهوري نيابي" برلماني "ديمقراطي اتحادي" [1].

إن النص الدستوري قد التقى مع ظاهرة انتشار الأحزاب السياسية ذات التوجهات العرقية والمذهبية والطائفية، وشيوع حالة الفوضى وعدم الاستقرار نتيجة تدهور الوضع الأمني، فبرزت قضايا حساسة وجوهرية تمس كيان الدولة العراقية كوحدة متماسكة من أهمها: -

أولا : المطالبة بإنشاء إقليم كردستان العراق: لقد كان الإقليم يتمتع بحكم شبه ذاتي منذ انتهاء حرب الخليج الثانية عام 1991 حيث انسحبت الحكومة المركزية لنظام الرئيس صدام حسين من المحافظات الشمالية – دهوك وأربيل والسليمانية – في ضوء ما وفرته قوات التحالف حينذاك من حماية جوية وبرية لهذه المحافظات.

ثانيا: الخلاف حول محافظة كركوك: ظهرت بوادر خلاف آخر حول محافظة كركوك الغنية بالنفط والتي تتعايش فيها اكبر قوميات العراق وهي العربية والكردية

---

[1] **وثيقة الدستور العراقي اكتوبر 2005.**

والتركمانية، حيث يطالب الأكراد بضم هذه المحافظة إلى إقليم كردستان في ظل معارضة أهالي المحافظة من العرب والتركمان.

ثالثاً: المطالبة بإنشاء إقليم الوسط والجنوب: جاءت دعوة زعيم حزب المؤتمر الوطني العراقي احمد الجلبي إلى ضرورة قيام إقليم شيعي في جنوب العراق يضم المحافظات الجنوبية البصرة وميسان وذي قار، لتلتقي مع آراء المجلس الإسلامي الأعلى لإنشاء إقليم خطط له أن يضم محافظات وسط وجنوب العراق الثمانية ذات الأغلبية الشيعية.

رابعاً: الدعوات الأمريكية لتقسيم العراق: لقد تناغمت الدعوات والمطالبات السابقة مع ما طرحه جو بايدن عضو الكونجرس الأمريكي في عهد الرئيس بوش الابن ونائب الرئيس باراك أوباما حالياً، حيث طالب بتقسيم العراق إلى ثلاث أقسام يمكن أن تتطور لتصبح دول مستقلة تكون الأولى فيها لإقليم كردستان والثانية للسنة في الوسط والثالثة للشيعة في الجنوب.

د. ظهور المقاومة المسلحة: إن ظهور المقاومة المسلحة جاء كرد فعل مباشر ضد قوات الاحتلال وهي حالة طبيعية في أي مجتمع يتعرض للغزو والاحتلال من قبل دولة أخرى، كما إن نتائج الأداء السياسي المتواضع بسبب التعقيدات السياسية وما أسفر عنها من خطوات في العملية السياسية التي تشرف عليها قوات الاحتلال وفق سقوف زمنية محددة، زاد من تدهور الأوضاع الأمنية في العراق بحيث سمح لامتداد أعمال المقاومة العراقية واتساعها لتشمل إلى جانب قوات الاحتلال، استهداف العراقيين المدنيين وقوات الشرطة وبشكل متصاعد ومكثف، ويمكن القول إن نشاط المقاومة العراقية قد جاء في معرض الدفاع الشرعي عن النفس الذي يقره القانون الدولي وكافة الأعراف الدولية، خاصة بعد أن تبين كذب قوات الاحتلال وعدم إيفائها بالادعاءات التي كانت تعلنها منذ بدء الغزو بأنها جاءت لتحرير الشعب من ظلم ودكتاتورية النظام الحاكم وإنها سوف تنسحب بمجرد إسقاط النظام السياسي وانتهاء العمليات العسكرية وانتخاب حكومة وطنية، إلا إن الواقع العملي اثبت غير ذلك، إما عن عناصر المقاومة العراقية فهي تتكون من [1]: -

---

[1] بوادي، مرجع سابق، ص 73.

أولا: مجموعات سياسية: وتشمل رجال السلطة السابقة وعناصر من تنظيمات حزب البعث وبعض العناصر الموالية للرئيس المخلوع صدام حسين، وبعض التنظيمات الحزبية أو السياسية التي تشكلت من اجل المقاومة.

ثانياً: مجموعات إسلامية: وهم أعضاء التنظيمات الإسلامية التي كانت تعارض نظام الحكم السابق و قوات الاحتلال معاً، وقد تحملت قسطاً من مسؤولية العمليات والهجمات المستمرة على القوات الأمريكية في العراق ومن أبرزها: طلائع الجهاد لجيش محمد الثاني، وحركة المقاومة الإسلامية الوطنية العراقية، وجماعة أنصار الإسلام وغيرها.

ثالثاً: مجموعات مختلفة: وهم مجموعات لحقتها أضرار مباشرة من جراء الاحتلال ويأتي في مقدمتهم أفراد الجيش الذي صدر قرار بحله، وبعض أفراد أجهزة الأمن العراقية وموظفي الوزارات التي جرى حلها من قبل الحاكم المدني بول بريمر، وكذلك بعض العاطلين من الشباب الذي لم يجد عملاً.

2. التداعيات الاقتصادية

إن تركيز العمليات العسكرية في حرب الخليج الثانية ضد العراق على البنية الاقتصادية والتحتية العراقية وعدها من الأهداف الإستراتيجية التي يجب تدميرها وبالشكل الذي أجهز بشكل كبير على آلية الإنتاج الاقتصادي وعطل حركة التداول في القطاعات الاقتصادية العراقية وترك الاقتصاد العراقي مشلولاً لم يقوى على مواجهة استحقاقات الحرب الثالثة عام 2003 حيث قدرت المصادر الاقتصادية حجم الخسائر الاقتصادية التي لحقت بالعراق بحوالي 400 مليار دولار [1].

وقد ورث العراق الجديد عقب انتهاء العمليات العسكرية لقوات الاحتلال الأمريكي اقتصاداً مدمراً وبشكل كامل، بعد أن قامت عمليات السلب والنهب والحرق والتدمير لتجهز على ما تبقى من المؤسسات الاقتصادية ولتنهي ما قامت به الآلية الحربية من

[1] محمد، نصير نوري، (2006). **مبدأ التدخل في السياسة الخارجية الأمريكية مرحلة ما بعد الحرب الباردة**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، بغداد، ص158-166.

تدمير المرافق الاقتصادية والبنى التحتية، بحيث أصبح العراق بعد ذلك لا يملك شيء من مقومات العملية الاقتصادية في حال أريد إعادة بناء الاقتصاد الوطني، الأمر الذي يفرض تخصيص كميات كبيرة من الأموال مع جهود استثنائية في مجال إعادة البناء، التي بدأت المطالبة بها على لسان الحاكم المدني بول بريمر من خلال دعوته للشركات الأمريكية والبريطانية للمساهمة بهذه المهمة بعد خصخصة المشاريع الاقتصادية العراقية، الأمر الذي زاد من التداعيات الاقتصادية التي كان من أبرزها: -

أ. ازدياد البطالة

إن ازدياد عدد العاطلين عن العمل في العراق أصبح ظاهرة سيئة في العراق، مما ولد مخاوف أبناء الشعب جراء تحول البطالة من حالة طارئة إلى حالة مستديمة بعد أن تبنت الإدارة الأمريكية التحول بالاقتصاد العراقي من التخطيط الاقتصادي الموجه من قبل الدولة إلى اقتصاد السوق الحر، وخصخصة مشاريع الاقتصاد العراقي وإعادة هيكلة مؤسساته التي كانت تعاني من نسب عالية في البطالة بنسب كبيرة خاصة بعد تبني خطط الإصلاح عام 1995 من قبل النظام آنذاك التي تتعلق بالإصلاح الاقتصادي الذي كان الغرض منه تقليل الإنفاق وتقليل التعيينات في الدوائر الحكومية وغيرها من الآليات التي كان الغرض منها تحقيق الإصلاح الاقتصادي للسيطرة على التضخم وتحقيق النمو لتلافي حالة انهيار الدولة اقتصاديا [(1)].

إن فلسفة التحول الاقتصادي في العراق شيء ضروري كمحاولة لتصحيح الاختلال في الهيكلية والانحرافات الاقتصادية التي جاءت نتاجا للحروب والعقوبات الاقتصادية والأخطاء التخطيطية للموارد، لكن يجب أن يكون هذا الانتقال متطابقاً مع حاجات المجتمع وان تتقبله الدولة بالتوازي مع المجتمع كجهاز إداري عن طريق خلق مواءمة وتناغم بين أسعار المنتجات التي تنتج من القطاع العام وأسعار المنتجات التي ينتجها او يستوردها القطاع الخاص بحيث تؤمن حسن الانتقال نحو نظام حر للأسعار لكن بصورة تدريجية،

---

(1) الحسيني، باسل جودت، السياسات الاقتصادية في العراق والتطلعات والسياسات الاجتماعية، **مجلة المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد295، أيلول/2003، ، ص216.

وهذا يعني إن السياسة الاقتصادية يجب أن تعمل على الارتقاء بنوع المنتج في القطاع العام والتخفيض التدريجي في المزايا المقدمة له والرفع التدريجي لأسعاره إلى أن تصل مع مستويات الأسعار المنافسة من القطاع الخاص او المستوردة، وبالرغم من صعوبة هذا الأمر إلا إن الوضع لا يحتمل تحرير الأسعار بشكل مطلق او تخصيص أسعار الخدمات الصحية، الكهرباء، الماء. . . . الخ، بشكل مفاجئ لأن معدل دخل الفرد النقدي القابل للتصرف مع معدل ميل الكلف لا يحتمل ذلك [1].

ثم جاءت ظروف الاحتلال لتزيد من البطالة وبشكل مضاعف جراء الإجراءات التالية: -

أولا : حل الجيش العراقي والأجهزة الأمنية التي لا يقل عدد أفرادها عن المليون شخص.

ثانياً : استغناء القطاعات والأنشطة الاقتصادية في القطاع الخاص عن خدمات العديد من العاملين بسبب توقف نشاط هذه القطاعات.

ثالثاً : تصفية أعمال العديد من المصانع والمعامل في القطاع الخاص جراء ارتفاع أسعار العمل وتدني مستوى المنافسة للمنتج العراقي.

رابعا : غزو المنتجات الأجنبية للسوق العراقية بعد الاحتلال بسبب نقص المواد الأولية والتدهور الحاصل في قدرات توفير مصادر الطاقة المختلفة.

خامسا: أطلاق سراح الآلاف من السجناء والمعتقلين بعد سقوط نظام الحكم.

وتأسيساً على ذلك فأن قرار حل الأجهزة الأمنية العراقية وبعض الوزارات الأخرى قد زاد من نسبة البطالة التي كانت 30% قبل الحرب إلى 60% في صيف عام 2003، وبما إن المزاعم الأميركية تشير إلى إن نسبة البطالة بعد هذا التاريخ قد انخفضت إلى إن الحقائق تشير إلى عكس ذلك، فان نسبة 1% من القوى العاملة في العراق - التي تتألف من

---

[1] الراوي، علي عبد محمد (2005). **اتجاهات ومهام السياسة الاقتصادية المناسبة للاقتصاد العراقي، في الاقتصاد العراقي بين الواقع والطموح** (الجزء الأول)، مجموعة ندوات أقامها مكتب الاستشارات في كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة بغداد، ص100.

7ملايين عامل- تشترك في المشاريع التي تتولى إعادة الإعمار[1]، في حين تشير مصادر أخرى إلى أن قرار قوات الاحتلال بحل الجيش قد أدى إلى تسريح أكثر من 500الف شخص بالإضافة إلى قانون اجتثاث البعث الذي أضاف إلى هذا الرقم المزيد من الأعداد لتبرز نسبة هائلة من البطالة، إذ تقدر نسبة البطالة في العراق بـ70% من إجمالي عدد السكان، وتشير مصادر أخرى إلى إن طرد البعثيين وحل الجيش رفع نسبة البطالة إلى 80% مع إطلاق ألاف من السجناء والمعتقلين في عهد النظام السابق وبعد انهيار النظام أيضاً، أدى ذلك إلى ارتفاع نسبة البطالة بل وزاد من انتشار الفقر وتدهور الأوضاع الأمنية الداخلية وبالنتيجة اثر ذلك في استقرار المجتمع العراقي [2].

وعليه فقد ارتفعت نسبة البطالة وخلال عام واحد بعد الاحتلال، إذ من الملاحظ إن هذه الظاهرة قد حققت نسبة نمو من 1.5% عام 2003 إلى 6.4% في شباط 2004 التي جعلت من القاعدة الاجتماعية للعراق غامضة وذات آثار سلبية على المستوى السياسي والمستوى الاقتصادي على السواء في العراق [3].

ب. الفساد المرتبط بالقطاعات الاقتصادية

يعد الفساد من أكثر الآفات انتشارا في مفاصل الدولة بعد الاحتلال، ورغم أن هذه الحالة لم تكن وليدة الاحتلال فقط وإنما هي نتيجة لتراكمات سبقته من الناحية الزمنية، فالمعروف إن الفساد كان موجوداً بصورة واضحة في العراق إلا انه ازداد وارتفعت وتيرته بشكل مهول بعد الاحتلال، ولم يقتصر الفساد على مستوى معين من مستويات الدولة بل شمل جميع المستويات، بحيث تراجع العراق من مرتبة إلى الأدنى منها في سلم الفساد، ففي الأعوام من 2003-2006 تراجعت مكانة العراق في سلم الفساد من (115-116-130-141) على التوالي، وهذا يدل على مدى تعاظم هذه الآفة في البلد بصورة كبيرة.

---

[1] فيلبس بينيس وآخرون، دفع الثمن: النفقات المتصاعدة للحرب على العراق، **مجلة المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد306، اب/2004، ص113.

[2] المقدادي، كاظم، التأثيرات الصحية والبيئية للحرب على العراق، **مجلة المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد300، شباط/2204، ص36.

[3] العساف، سوسن اسماعيل، مرجع سابق، ص 80.

ويشير تقرير الفساد العالمي لعامي 2005-2006 الذي عبر عنه رئيس منظمة الشفافية الدولية بيتر ايغن بأنه لم يتم إنفاق اغلب الأموال المتوقع إنفاقها في عمليتي الشراء والبيع في العراق او أنها أنفقت في مشاريع لا تمت للاعمار بأي صلة، وإذا لم تتخذ خطوات سريعة للحيلولة دون تفاقم الوضع سيصبح العراق عندئذ اكبر فضيحة فساد في التاريخ [1].

إن طغيان حالة الفساد هذه جاءت من خلال عدم اهتمام سلطة الائتلاف المؤقتة التي يرأسها الحاكم المدني بول بريمر، بالوضع العراقي وطغيان عامل الفساد في تعاملاتها، فهي قد قامت على سبيل المثال لا الحصر بتسهيل تعيين عدد من خبراء ومستشاري مؤسسة التراث الأمريكية من القريبين لفكر المحافظين الجدد في مسؤوليات كبيرة داخل العراق، ومنهم جاي هولن Jay Hallen ذو الأربعة والعشرين عاماً الذي قدم طلباً للحصول على وظيفة في البيت الأبيض فعهد إليه بمهمة إطلاق بورصة بغداد للأوراق المالية، وسكوت أيرون Scott Erwin البالغ من العمر 21 عاماً والمتدرب السابق لدى ديك تشيني الذي تم تعيينه مستشاراً للسفير بول بريمر ومدير الشؤون المالية مسؤولاً عن وضع الميزانية للقوى الأمنية العراقية، في حين إن وضيفته السابقة قبل أن ينتدب في العراق هي قيادة سيارة خاصة ببيع المرطبات في الولايات المتحدة الأميركية [2].

كما أنفقت سلطة الائتلاف المؤقتة قرابة عشرين مليون دولار من الأموال العراقية بصورة فوضوية وعشوائية، وان قادة قوات الاحتلال انتهكوا إجراءات سلطة الائتلاف، وذلك جراء الافتقار إلى الضوابط، حيث تبين للمدققين الحسابيين إن الأموال العراقية عرضة للاحتيال والضياع او السرقة، إذ تعرضت مئات الملايين من الدولارات من إيرادات النفط إلى النهب، وقد قام مكتب المفتش العام لسلطة الائتلاف المؤقتة بالتحقيق بشأنها

---

[1] البيان الصحفي لرئيس منظمة الشفافية الدولية (بيتر ايغن)، الموقع الالكتروني: www.transparency.org/press/2006.pdf .

[2] نعومي كلاين، بغداد:السنة صفر" نهب العراق سعياً الى يوتيبيا المحافظين الجدد"، **مجلة المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد308، تشرين الاول/2004، ص 32.

حينـذاك، فتبـين أن ثمـة أدلـة حقيقيـة موجـودة لـدى المفـتش تـشير إلى الاحتيـال وسـوء اسـتخدام السلطة [1].

وفي مجـال الاحتيـال وتجـاوز الـسلطات في المـشاريع التـي تقيمهـا سـلطة الائـتلاف في مختلـف المحافظات، فأن المشاريع التي لا تتجاوز قيمتها 500 ألف دولار لا تتطلب موافقة المنسق الرئيس المشرف على برامج المحافظات التابع لسلطة الائتلاف وإنما يتم صرفها بموجب استمارة التمويـل الخاصـة مـن قبـل المنسق الموجود بالمحافظة المعنية، وذلك حسب قناعاته ووفق وأهوائه الشخـصية مـما أدى إلى كثـير مـن حالات الفساد والإفساد [2].

فيما ترأس جيمس هافمان James Haveman[*] وزارة الصحة بعد الاحـتلال، وقـد وصـفه تقريـر المدققين الحسابيين انه كان يسيطر على مئات الملايين من الدولارات مـن الأمـوال الـسائلة العراقيـة، وكـان يمنح العقود بمحض سلطته الشخصية، ويتحايل عـلى قواعـد المـشتريات ولا يحـتفظ بالـسجلات المناسـبة، ووجد المدقق الحسابي إن هافمان كان يسيطر على الحساب المصرفي الذي يمسك بالإنفاق السائل -الأمـوال الموجودة- العائدة إلى الوزارة البالغة 5 ملايين دولار في وقت عملية تسليم الـسلطة، وقـد ورد في سـجلات وزارة الصحة خطأً إن هذا الرصيد قد انفق على شكل نفقات تشغيلية للمتعاقدين مع الوزارة، لكـن الـذي تبين بعد مدة إن الشيكات تذهب بصفة شخصية إلى هافمان بدلاً من المتعاقدين[3] .

وورد في تقرير المفتش الأميركي إشارة إلى حالة أخرى مفادها أن احـد الأفـراد عـين في أيار 2004 مسؤولاً عن إحدى المناطق في سلطة الائتلاف - لم يذكر التقرير اسمه واسم المنطقـة- حيـث قـام بمـنح 38 عقـداً يبلـغ مجملهـا قرابـة 7ملايـين دولار بعـد نقـل

---

[1] ستيفن فيدلر وديميتري سيفاستوبولو، ماذا حدث لعشرين مليار دولار من الأموال العراقية، **مجلة المستقبل العربي**، مركـز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد318، كانون الثاني/2005، ص146.

[2] تقرير المفتش الاميركي المختص بشؤون إعادة الإعمار في العراق، **مجلة المستقبل العربي**، مركـز دراسـات الوحـدة العربيـة، بيروت، العدد325، آذار/2006، ص90.

[*] مستشار وخبير لسلطة الائتلاف المؤقتة عينه لهذا المنـصب الـرئيس الأمـيركي بـوش بنفـسه، وقـد امتدحـه وزيـر الـدفاع السابق (دونالد رامسفيلد) أكثر من مرة "لأمانته ولدقته وموضوعيته في تسيير الأمور في العراق!".

[3] ستيفن فيدلر وديميتري سيفاستوبولو، مصدر سبق ذكره، ص ص 150 – 151.

مسؤولية صندوق تنمية العراق من سلطة الائتلاف إلى الحكومة العراقية في 28 حزيران 2004، وإن عقداً واحداً تجاوزت قيمته 500 ألف دولار وكان هذا المسؤول مدركا لانتهاء مهلة مهمته لأنه منح العقد في أب 2004، وقد كتب هذا في رسالة منه بهذا إلى احد مديري مكتب المشروعات في سلطة الائتلاف وزور يوم التعاقد إلى وقت سابق لتسليم السلطة كما تعاقد في مشروع آخر يوم 13تموز 2004، وكان يسال هذا المسؤول إذا كان من الممكن إذا توجد مشاكل في تصرفه مع العقود على أساس مهلة سلطة الائتلاف المنتهية او يتعين عليه وضع تاريخ سابق حيثما يتجاوز المستوى ما هو مكتوب في توجيهات سلطة الائتلاف المؤقتة - سمح لكل مسؤول أن يتصرف بـ50الف دولار بدلا من 100الف دولار)- وهل يكملها على أية حال [1].

أما الفساد على مستوى الشركات الكبرى ومنح التراخيص فقد كان هو الأكبر والأكثر تأثيراً، فقد أشارت تقارير اقتصادية أمريكية إن شركة كيلوج براون اندروت احد فروع شركة هاليبرتون العاملة في مجال النفط ـ كان يرأسها نائب الرئيس الأميركي ديك تشيني ـ قد تلقت عقودا بقيمة 3. 2 مليار دولار للعمل في برنامج إعادة الإعمار في العراق لعلاقتها بنائب الرئيس، كما وجاءت شركة بكتل كروب وهي إحدى شركات الإنشاءات في المرتبة الثانية خلف هاليبرتون اذ تلقت عقودا بقيمة مليار دولار، وكان جورج شولتز وزير الخارجية الأميركية الأسبق أبان حكم الرئيس الأميركي رونالد ريغان احد أعضاء مجلس الإدارة فيها [2].

وفي مجال التحايل في منح العقود والمغالاة فيها، اذ يشير الجنرال ديفيد بترايوس عندما كان قائد الفرقة101 المحمولة جواً في استجوابه أمام لجنة الإصلاح الحكومي كجزء من لجنة تقصي الحقائق التي زارت العراق من إن التكلفة التقديرية التي وضعتها كل من هاليبرتون وبكتل لتشغيل مصنع الاسمنت المتوقف في الموصل - منطقة عمليات الفرقة- بلغت 15.1مليون دولار، ولأنه لا يتوفر لديه المبلغ ولا الصلاحيات لإنفاقه فقد

---

[1] تقرير المفتش الأميركي المختص بشؤون إعادة إعمار العراق، المصدر السابق، ص ص 91 – 92.

[2] أصلان، كرم عبد العزيز، حصاد جهود إعادة إعمار العراق، **مجلة السياسة الدولية**، مركز الأهرام للدراسات السياسية، القاهرة، العدد164، نيسان/2006، ص150.

استعان بشركة عراقية تمكنت من تشغيل المصنع بـ80الف دولار إي اقل من التكلفة بـ188 مرة من التقدير الأميركي [1].

نستنتج مما تقدم أن سلطة الائتلاف المؤقتة ومن خلال سياساتها المتبعة في العراق أسهمت وبشكل مباشر في تفشي ظاهرة الفساد وبشكل كبير، ولم تحافظ على النشاط الاقتصادي السليم في البلد، وكذلك فعلت الإدارات العراقية المتعاقبة على الحكم فهي لم تولي اهتماماً حقيقياً لتطور البلد أو تعيد اعماره، بحيث انعكس ذلك بالنتيجة على تنامي مثل هذه الظاهرة السلبية الخطيرة وأثر على الوضع الاقتصادي العراقي وعدم عودته لتبوء موقعه الريادي الحقيقي الذي اكتسبه من خلال ما يتمتع به من موارد أولية يمكن أن تفيد الاقتصاد الوطني.

ج. إعادة الإعمار

إن حالة التدمير الشامل والعشوائي التي شهدها العراق لبنى الدولة في الجوانب السياسية والقانونية تزامن معه القضاء على الاقتصاد العراقي عبر تدمير هياكله الصناعية ومؤسساته الإدارية والتشغيلية، مع استهداف واضح لقطاعات: الخدمات والنقل والاتصالات والطرق ومفردات الحركة الاقتصادية بكل أشكالها الصناعية والتجارية والخدمية، باستثناء قطاع النفط الذي لم يتم استهدافه من قبل قوات الاحتلال، بل جرت محاولات تخريبية جزئية وقعت في فترات لاحقة لعملية الغزو العسكري لأهداف واضحة سواء من قبل عناصر المسلحين العراقيين الذين برز دورهم بصفة مقاومة مسلحة تستهدف الاحتلال، أو عناصر مسلحة تستهدف السرقة[2].

وبعد فرض الاحتلال الأمريكي على العراق، شرعت قوات الاحتلال بتقديم المساعدات الأمريكية التي كانت تحمل طابعاً سياسياً مضافاً للطابع الاقتصادي، الأمر الذي جعل منها ورقة ضغط ضد أية حكومة تستلم مقاليد السلطة لاحقاً، سواء على مستوى سياساتها الداخلية أو الخارجية، وذلك لكون العراق واقعاً أصلا تحت مظلة

---

[1] المرجع السابق، ص150.

[2] راشد، سامح. العراق المحتل.. تقويض الدولة والنظام، **السياسة الدولية**، القاهرة، العدد 164 ابريل 2006، ص 137.

الاحتلال الأمريكي، وأن كافة الأمور المالية للعراق تتحكم بها سلطة إدارة الحاكم المدني الأمريكي للعراق، حتى جاء قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1483 في 22 أيار 2004، القاضي بإقامة صندوق التنمية للعراق من أجل تلبية الحاجات الإنسانية للشعب العراقي وتمويل إعادة البنية التحتية للعراق، وقد اعتبر هذا الصندوق حافظة لعائدات النفط العراقي والأصول المالية المجمدة في الخارج، حيث يتلقى 95% من عائدات النفط، بينما تذهب 5% إلى صندوق تعويض حرب الخليج الثانية 1991 (1).

إن رفع العقوبات الاقتصادية بموجب قرار مجلس الأمن الدولي 1483 لم يكن هو الوجه الواضح لحقيقة هذا القرار، وذلك لأنه يمثل واقعة اقتصادية خطيرة على العراق لا تقل عن خطورة الأبعاد السياسية منه، فالقرار قام برفع بعض العقوبات المتصلة مباشرة بالنفط إنتاجاً وتصديراً، وباستيراد العراق للمواد التجارية الاستهلاكية والغذائية الإنسانية وإبقاء الجوانب الأخرى من العقوبات، حيث أنهى دور الأمانة العامة للأمم المتحدة في مراقبة عائدات النفط العراقي أو كيفية التصرف بها، وقيد التصرف بأموال العراق ووضعها بيد صندوق تنمية العراق الذي ظاهره مؤسسة ذات طابع دولي بمثابة الجهة المالية البديلة للمؤسسات الوطنية – وزارة المالية والبنك المركزي العراقي – لكن حقيقته هو إن عملية الصرف لا تجري إلا بمشورة ومراقبة القائمين على هذا الصندوق وهي سلطة الاحتلال، حيث نصت الفقرة 13 من القرار أن أموال صندوق تنمية العراق سوف تصرف بتوجيه من السلطة – سلطة الاحتلال – وبالتشاور مع الإدارة العراقية المؤقتة.

وتشكل مسألة البناء وإعادة الإعمار في العراق لفترة ما بعد الحرب أهمية قصوى نظراً للتدمير الذي طال معظم البنى التحتية للاقتصاد العراقي، بحيث باتت هذه العملية تحتل سلم الأولوية في تنفيذها من بين المسائل الأخرى التي لا تقل عنها أهمية، فلا يمكن تصور حدوث إي تقدم في البلد مع وجود مؤسسات مدمرة ووسائل اتصال متخلفة مقارنة مع الدول المجاورة للعراق، وهذا الحال ينطبق على جميع مرافق الدولة الحيوية والتي تعتبر المحرك الرئيس لكلا القطاعين العام والخاص.

---

(1) صندوق تنمية العراق، معهد المجتمع المنفتح، الموقع الإلكتروني:
www.cpa-iraq.org/regulation

ويعد مصطلح إعادة الإعمار من أهم المداخل الجديدة للعديد من القـوى الإقليميـة والدوليـة إلى العراق ليس على النطاق الاقتصادي فحسب بل يتعداه إلى الجوانب السياسية والأمنية ذات طابع يستنزف القدرات والموارد العراقية على المستويات كافة، فمن خلالـه دخلـت العديـد مـن الـشركات الأمنيـة بحجـة حماية المؤسسات والدوائر ذات العلاقة بالإعمار والبناء، كما يتم تبادل المزايا والمنافع السياسية والمالية بـين سلطة الاحتلال ورموز السياسة العراقية الموالين لهم.

فيما ساهمت الحكومات الوطنية في تصاعد المشكلات التي تعترض إعـادة الإعـمار، حيـث تفـشت العديد من الظواهر السلبية التي واجهت النشاط الاقتصادي في البلد وخلـق تـداعيات عديـدة كلهـا نمـت وترعرعت في ظل الاحتلال الأمـريكي، وقـد كـان مـن أبرزهـا: الفـساد الإداري وسـوء اسـتخدام المـال العـام والرشاوى في عموم أجهزة الدولة العراقيـة مـما اثـر سـلباً في مجمـل الإدارة الاقتـصادية وحـال دون تقـدم ملحوظ في الإصلاح الاقتصادي وإعادة الإعمار.

وقد كشفت صحيفة الاندبندنت البريطانية عن فضيحة مالية وصفتها بأنها من كـبرى الـسرقات في التاريخ، تتعلق باختلاس أكثر من مليار دولار أميركي من وزارة الدفاع العراقية، وان الوزارة تعرضت لعمليـة (نصب) بأكثر من مليار دولار مما أعاق قدرتها عـلى فـرض القـانون والأمـن في العـراق، ونقلـت عـن وزيـر عراقي أخر "لقد اختفت مبالغ كبيرة جدا، وبالمقابل لم نحصل إلا على خردة معدنية" [1].

وبالمقابل فان وزارة الكهرباء أهدرت من خلال عقود مع شركـات ودول أجنبيـة مـا قيمتـه 7مليـار دولار كان من الممكن استثمارها في تامين الطاقة الكهربائية والتي يعاني العـراق نقـصا كبـيرا فيهـا، إذ تبـين بعد مدة وخاصة فيما يتعلق بالمولدات التي اشتراها العراق أنها غير صالحة ولا يمكن استخدامها، ولم يعـط ذلك الوزير توضيحاً حول ذلك الأمر وعند العودة إلى البلد المصدر لهذه المولدات تبين انه تم التعاقد عـلى هذه المولدات

[1] المرجع السابق، ص149.

بالتحديد وانه ـ إي المصدرـ لا يتحمل المسؤولية حول التقصير او عدم عمل هذه المولدات[1].

لهذا وبسبب ظروف الاحتلال الأمريكي للعراق بات جل اهتمامات عدد من الإدارات الحكومية وخاصة العليا منها ينصب نحو الانتفاع من مغريات السلطة والمنصب وما يمكن أن يترتب عليها من رواتب ضخمة ومخصصات منصب، والسفر والانتقال بين البلدان الأجنبية، والاستفادة من العقود الضخمة مع شركاتها، ولهذا أصبح المنصب ذاته هما وهدفا لمقتنصي الفرص وشغلهم الشاغل، وهذا الأمر يعد من ابرز الأخطاء التي وقعت فيه الحكومات العراقية بعد الاحتلال، فلم يعد إثبات القدرات القيادية للشخص او السعي لخدمة الوطن المعيار الأهم، بل أصبح الثراء الفاحش وجمع الأموال وتهريبها إلى خارج البلد لشراء العقارات في الدول الأخرى هو ما يمكن لمسه في الوضع الحالي[2].

لهذا أصبح العراق في وضع يمكن وصفه بالوضع المتأزم على حافة الانهيار لان المبالغ التي خصصت لإعادة اعماره قد تحولت إلى الحسابات الخاصة والمستفيدين المقربين من الوزراء، لأنه ببساطة متناهية ؛ إن أموال إعادة الإعمار لم تصرف في مشاريع تمت للأعمار بصلة وهذا ما فوت على العراق الفرص الكبيرة والكثيرة في سبيل تحقيق تقدم ملموس في الإصلاح الاقتصادي وبالتالي النهوض من الدمار والركام.

3. التداعيات الاجتماعية

كان من النتائج الأولية للاحتلال الأمريكي للعراق انهيار النظام السياسي والاجتماعي للبلد كنتيجة من نتائج الحرب التي خلقت فراغاً مباشراً على المستوى الاجتماعي الأمر الذي ساهم في إيجاد فعاليات جديدة سعت إلى ملء ذلك الفراغ، فحدث تطور كبير في تعزيز قوة البنى الاجتماعية التقليدية، وبشكل خاص العشيرة، والأسرة الواسعة، والرابطة الدينية المحلية، والذي تزامن مع تفكك السلطة المركزية، بحيث

---

[1] الفساد في وزارة الكهرباء، الموقع الالكتروني:
www.inciraq.com/arabicclassified/0503007.ministry_of_electricity.htm.

[2] المعموري، عبد علي كاظم و طالب عبد صالح(2006). **مستقبل الاقتصاد العراقي في ظل التحول نحو اقتصاد السوق**، دائرة البحث والتطوير، وزارة التعليم العالي، بغداد، ص 71.

تقدمت هذه البنى للإمام لتؤدي دوراً جديداً خاصاً بها، وتطلب اعترافاً بذلك وسلطات واسعة لها، فبدأت بالتنافس مع السلطة المركزية على مسائل الهوية والولاء وهي مسألة مثيرة للاهتمام كون ربع المجتمع العراقي منظماً على شكل انتماءات قبلية [1].

وقد وفر انهيار النظام الشمولي السابق للعراقيين فرصة لإعادة بناء المجتمع المدني، وإصلاح النظام الاقتصادي والسياسي الذي كان النظام السياسي السابق يحتكره بشكل مركزي، وما أن جاء الاحتلال الأمريكي حتى أخذت الإدارة الأمريكية على عاتقها أداء المهمات المتعلقة بالجانب السياسي والاقتصادي، غير أنها تركت ما يتعلق بالجانب الاجتماعي إلى أبناء البلد ليؤدوا دورهم في هذا الجانب، إلا أن وجود الاحتلال وغياب الرقابة على ممارسات الأفراد قد خلق العديد من التداعيات التي برزت على شكل مشاكل اجتماعية كان من أبرزها الأتي [2]: -

أ-ارتفاع معدل الجريمة: ويعود سبب هذه الظاهرة إلى حالة ازدياد البطالة في المجتمع الذي يرتفع بشكل طردي مع معدل الجريمة، فضلاً عن وجود المجرمين المطلق سراحهم من السجون قبل الاحتلال مع عدم قدرة الأجهزة الأمنية حديثة التشكيل في السيطرة على ارتفاع نسبة الجريمة في البلد.

ب-انتشار ظاهرة البغاء: تعتبر هذه الظاهرة من الأمراض الخطيرة التي تصيب المجتمع نظراً لما تحمله من آثار سلبية خطيرة بالإضافة إلى انتشار الأفلام المسيئة للآداب، والتي هي من نتاج ظاهرة العولمة الثقافية التي غزت المجتمع العربي بشكل عام والعراقي

---

[1] السيد، رضوان، (2004). **الصراع على مستقبل العراق: الحوزة الدينية والعشائر، والاجتماع المدني والسياسي في: احتلال العراق الأهداف النتائج المستقبل**. بيروت، سلسلة كتب المستقيل العربي (32)، مركز دراسات الوحدة العربية، ص156.

[2] أحمد، رائد شهاب، (2005). **أثر التواجد العسكري الأمريكي على النظام السياسي في العراق**، بغداد، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية العلوم السياسية جامعة بغداد، ص124.

بشكل خاص، خاصة بعد دخول خدمة الأقمار الصناعية والهواتف المحمولة وبعض مظاهر المجتمع الغربي الأخرى.

ج-انتشار المخدرات: جاء انتشار هذه الظاهرة بعد انهيار مؤسسات الدولة الأمنية التي كانت مسؤولة عن متابعة تجارة المخدرات خلال فترة ما قبل الاحتلال الأمريكي للعراق، حيث شهد العراق نمواً متزايداً لها بعد أن كان قبل الاحتلال من بين الدول منخفضة التعاطي لهذه الظاهرة، حتى أصبح العراق جسراً لنقل هذه المادة السامة من الدول المجاورة إلى الأخرى دون تدخل سلطات الاحتلال لمنع هذه الحالة.

إن هذه الظواهر السلبية التي تنامى وجودها مع الغزو الأمريكي للعراق، والتي بدأت تتسلل إلى عقول الأفراد في الوقت الذي غابت فيه القوة الكفيلة بمقاومتها في ظل توفر أجواء من الإغراءات الشديدة بتلك الأشياء التي كانت ولا تزال ممنوعة إلا أن الفرق يكمن في غياب الرقابة التي تمنع انتشارها.

إن الشيء الذي يميز المجتمع العراقي يأتي من كونه خليطاً من قبائل وأعراق وديانات ومذاهب وقوميات مختلفة، تحتم على الأفراد السير ضمن اتجاهات يغلب عليها الطابع الذي ينتمي إليه ذلك الفرد والمستند إلى دينه وقوميته سواءً كانت لها صفة الأغلبية أم الأقلية في المجتمع، وفي هذا الجانب مارس الاحتلال أدواراً مهمة في إثارة الفتن لمواضع عديدة في المجتمع العراقي، فجاءت محاولاته لتغذية ورقة الحرب الطائفية والفتن الاجتماعية بغية الوصول إلى الحرب الأهلية، والتي شهدها المجتمع خلال الأعوام 2006-2007، والتي كادت أن تؤدي إلى تقطيع أوصال هذا المجتمع، إلى أن جاءت الأساليب الجديدة في حالة تكوين المنظمات السرية التي مارست أعمال قتل واختطاف والحصول على أموال فدية عمن يتم اختطافهم حتى أصبحت ظاهرة شديدة، أدت إلى المساس بحالة التكاتف الطائفي الذي كان قائماً بين أبناء المجتمع، بالإضافة إلى ما قام به الاحتلال من عمليات قتل منظم وإلقاء قبض وتشريد عوائل عديدة، كان سبباً مباشراً في تنامي نسبة أعداد الأرامل والتي لها آثار اجتماعية قاسية على المستوى القريب.

فيما أدى العمل الإجرامي الذي قامت المليشيات المسلحة بتفجير مرقدي الإمامين علي الهادي والحسن العسكري في مدينة سامراء إلى تنامي حالة الطائفية في المجتمع ساهمت

بشكل كبير في المساس باللحمة الوطنية، وأدت إلى ازدياد حالات القتل العشوائي على الهوية والاسم والطائفة رافقتها أعمال التهجير المنظم في المناطق السكانية على أساس الطائفة مع التعرض للأقليات الدينية والقومية الأخرى غير المسلمة.

وتأسيساً على ما ورد فأن تفكير أدارة الرئيس باراك أوباما ينصب على إمكانية تنفيذ انسحاب القوات الأمريكية العاملة في العراق بصورة شاملة، دون أن يعني ذلك أي مظهر من مظاهر الفشل، ولكن بسبب التطورات التي حدثت على مدار الأعوام الثلاث الماضية من عمر الإدارة الأمريكية 2009 - 2011 ، فهناك الكثير من المؤشرات الإيجابية التي تشير إلى إمكانية استتباب الأوضاع في العراق، ومع ذلك، فإنه لابد من عدم المبالغة في تقييم هذه التطورات الإيجابية، فالتحديات في العراق ما تزال قائمة وتتغير طبيعتها مع مرور الوقت، لذلك فهناك مجموعة جديدة من المشاكل سوف تكون الأهم خلال المرحلة القادمة، وهذه بدورها تتطلب من الولايات المتحدة وحلفائها في الحكومة العراقية إتباع مجموعة من الإستراتيجيات والتكتيكات الجديدة التي تمكنهم من مواجهتها.

المطلب الثاني

أجراء عملية سحب القوات الأمريكية من العراق

لقد ساقت الولايات المتحدة الأمريكية جملة من المسوغات لتمرير الحرب ضد العراق عام 2003، والتي لم تكن في واقع الأمر إلاّ إطاراً عاماً اكتنفته جملة أهداف في الإستراتيجية الأمريكية، وإن التوصيف الحقيقي لدواعي التدخل العسكري في العراق يمكن رده إلى الاعتبارات التالية: -

1-إدراك الولايات المتحدة الأمريكية بعجز العراق عن إنتاج أسلحة الدمار الشامل كان موضوعياً، إلا انه كان مسوغاً تدفعه الاعتبارات الجيوبوليتيكية العامة للانتشار الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط الذي نظر إلى أن وجود عراق خال من القواعد العسكرية الأمريكية وبسبب أهمية موقعه كان يمثل معوقاً أمام الإستراتيجية الأمريكية الهادفة إلى ربط الحدود الشمالية لحلف شمال الأطلسي الذي تقوده الولايات المتحدة بالقواعد العسكرية البرية والبحرية في الخليج العربي في الجنوب، فهو في هذه الحالة يمثل قلب المنطقة مما يستوجب سيطرة أمريكية كاملة، لذا فأن إعادة نشر القوات الأمريكية إلى مناطق جديدة بدأ بعد غزو أفغانستان ببناء قواعد عسكرية في كازاخستان ومراكز اتصالات ومستودعات في أوزبكستان، وظهر جلياً أن نقل القواعد من تركيا شرقاً ومن غرب أوربا إلى شرقها ومن السعودية إلى قطر هو جزء من عملية إعادة الصياغة الإستراتيجية التي يكتمل عقدها بالتواجد المباشر داخل العراق [1].

2-الاعتبارات النفطية كانت حاضرة في آلية التدخل العسكري، فاستكمال السيطرة على آبار دول النفط وإن كانت لا تمثل حالة مستحدثة في السياسة الخارجية الأمريكية إزاء المناطق الغنية بالنفط، إلا إنها كانت متجددة في سياق المستقبل واحتمالاته.

---

[1] عارودي، نصير "حرب جورج بوش الوقائية بين المركزية والخوف وعولمة إرهاب الدولة"، بيروت، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 297، ، 2003، ص28.

إن التدخل العسكري في العراق كان يمثل صفقة رابحة للمصالح الحيوية الأمريكية لا يمكن تجاوزها قدر تعلق الأمر بالعامل النفطي، فالنفط هو المحرك الأساس للقوة الأمريكية، وللتوازنات الدولية وان أهمية العراق لا يمكن إغفالها في تحقيق هذا المدرك على الصعيد العملي[1].

3-إن تغيير النظام في العراق بآلية التدخل العسكري قد يضع الولايات المتحدة الأمريكية على مقتربات إعادة المشهد السياسي في عموم منطقة الشرق الأوسط ابتداءً من إيران وسوريا وليس انتهاء بالسعودية ومصر، وأن خطة التدخل في العراق لم تكن إلا سياقاً يستهدف إعادة تكوين المشهد الإقليمي على أسس تشكيل أنظمة سياسية تتبنى المبادئ الأمريكية على جميع المستويات وفي مشهد يستوحي تجربة أوربا الشرقية في منطقة الشرق الأوسط [2].

4-إرساء السلام بين العرب وإسرائيل وبما يصب في حماية الأمن الصهيوني، فالحرب ضد العراق أدت إلى سقوط الحكم في العراق الذي كانت تعده بمثابة خطر حقيقي على امن إسرائيل.

5-وجود أسباب تتعلق باستمرارية التفوق الأمريكي العالمي ومصداقية القوة الأمريكية وهيمنتها.

ومن اجل الحفاظ على المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط فأنها اعتمدت على إستراتيجية تقليدية لم تتغير منذ الحرب العالمية الثانية كثيراً بالرغم من التعديلات العميقة التي طرأت عليها بسبب ما أصابها من نكسات وكان هدف هذه الإستراتيجية الرئيس هو الحفاظ على الوضع القائم، بما يعنيه ذلك من الحيلولة ما أمكن دون حصول تغيرات ذات مغزى داخل كل قطر وعلى المستوى الإقليمي، كما

---

[1] هيكل، محمد حسنين(1992). **حرب الخليج أوهام القوة والنصر**، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، . ص197.

[2] بيتر، وغالبريث، (2007) **نهاية العراق، كيف تسبب القصور الأمريكي في إشعال حرب لانهاية لها**، بيروت، ترجمة أياد احمد، الدار العربية للعلوم، ص 96.

كانت خيارات الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة مرتبطة بتحقيق هذا الهدف، وكان ذلك يعني [1]: -

أولا: الحيلولة دون حدوث أي تغيير سياسي داخل البلدان العربية، مهما كانت طبيعتها وأساليب الحكم التي تتبعها، ومعاملتها لمواطنيها طالما لم تتعرض مصالح الولايات المتحدة لأي خطر.

ثانياً: منع أي تغيير جيو سياسي يؤثر في معادلات القوة الإقليمية، ومن ثم الوقوف بحزم ضد جميع حركات التغيير الوطنية والقومية العربية التي عصفت بالمنطقة العربية خلال الخمسينات والستينات من القرن الماضي والقضاء عليها وعلى الأفكار التي تبثها أو تعيش عليها.

ثالثاً: الحفاظ على تفوق إسرائيل في مسألة الصراع العربي الإسرائيلي الطويل كمصلحة أمريكية عليا ودعمها ضد أي قوة عربية معادية أو صديقة تفكر في أضعافها أو فرض تنازلات عليها.

لذا مثل تغيير النظام السياسي في العراق جزءاً من الخطة الأمريكية للسيطرة على المنطقة، بعد أن حاول هذا النظام الإخلال بتلك الخيارات التي كانت محوراً للإستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، بحيث نتج من عملية التغيير القيام باحتلال العراق الذي خلف انهيار الدولة بأكملها وحدوث فراغ في السلطة والأجهزة القادرة على حفظ امن البلاد، ثم مر العراق بعدة مراحل من التطورات السياسية كان من أبرزها حلول حاكم مدني أمريكي وتشكيل مجلس الحكم العراقي الذي ضم 25 عضواً، ثم تسليم مقاليد السلطة شكلياً إلى حكومة مؤقتة في 30 حزيران 2004، وسن قانون إدارة الدولة – بمثابة دستور – الذي تضمن عدة تشريعات مهمة منها ما يتعلق بتنظيم الانتخابات التشريعية وإقرار مبدأ الفيدرالية، وهكذا استمرت العملية السياسية في العراق في ظروف غير صحية للعمل السياسي، بعد أن بات معروفاً للجميع بأن هدف الغزو هو نفط العراق وليس تحريره

[1] علاوي، ستار جبار، **الإستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة والخيارات المفتوحة**"، مركز الدراسات الدولية، العدد164، جامعة بغداد، نيسان 2008، ص1.

كما كانت إدارة الرئيس بوش الابن تعمل على الترويج له لصبغ الغزو والاحتلال بالطابع الأخلاقي.

وعلى الرغم من إن القوات الأمريكية قد استطاعت احتلال العراق إلا أن واقع الأحداث يؤكد وقوع تلك القوات في المستنقع العراقي، فقد قلبت المقاومة العراقية كل الموازين والحسابات لدى هذه القوات خاصة بعد تصاعد وتيرة العمليات النوعية وتطورها المستمر، إذ جاء ظهور المقاومة منذ اللحظة الأولى لسقوط نظام حكم الرئيس صدام حسين، وبدت وكأنها امتداد طبيعي له أو أريد لها أن تبدو كذلك، وبغض النظر عن حقيقة الأمر فأن قادة الجيش العراقي لعبوا دوراً مهماً في قيادة عمليات المقاومة العراقية، ويعود السبب في ذلك إلى الخطأ الذي أرتكبه بول بريمر الحاكم المدني الأمريكي على العراق باتخاذه قرار حل الجيش العراقي واهانته بدلاً من إعادة بنائه لصالح العراق الجديد.

وقد تزامن مع انبثاق فصائل المقاومة المسلحة في العراق، تشكل عدد من التجمعات السياسية التي تجاهر بعدائها المباشر للاحتلال الأمريكي، ومنها على سبيل المثال لا الحصر، أعلن عن قيام هيئة علماء المسلمين في 14 نيسان 2003 أي بعد سيطرة قوات الاحتلال على مدينة بغداد بأقل من أسبوع، وقد تولى أمانتها العامة الدكتور حارث سليمان ضاري، الذي قام بإعلان مواقف الهيئة من خلال الجهر برفض الاحتلال وعد مقاومته واجب شرعي لا ينتظر فتوى من أحد مع التصدي لمواقف المتعاونين مع قوى الاحتلال بما فيها مجلس الحكم الانتقالي، كما جرى الإعلان في بغداد يوم 8 أيار 2003 عن إنشاء مؤتمر العراق التأسيسي الذي يضم 35 حزباً وتجمعاً تشمل قوى سنية وشيعية والى جانبها عدد من المسيحيين والأكراد من غير المشاركين في مجلس الحكم الانتقالي، وقد انتخب الشيخ جواد ألخالصي أميناً عاماً له الذي دعا المؤتمر لمقاطعة المؤسسات السياسية العراقية التي أنشئها الاحتلال، وأكد على مشروعية مقاومته، والالتزام بوحدة العراق أرضاً وشعباً وسيادة، وطالب بإعادة دور القوات المسلحة وحل المليشيات القائمة ورفض تشكيلها [1].

---

[1] الحجازي، نمير وآخرون، **المؤتمر التأسيسي العراقي يقاوم الاحتلال**، الموقع الالكتروني:
www.islamonlin.net/Arabic/news/2005-

إن تلك الأحداث جعلت من العراق عصياً على الإستراتيجية الأمريكية حيث تعثرت أولى خطوات الإمبراطورية الكونية في العراق بين مقاومة شرسة تعلن عن نفسها كل يوم مع ارتفاع أعداد القتلى من الجنود الأمريكيين، وتفكك التحالف بعد سقوط الحكومة الاسبانية التي تحالفت مع الولايات المتحدة في غزو العراق وقرار حكومة ثاباتيرو بسحب قواتها، مما احدث فشلاً ذريعاً منيت به الإدارة الأمريكية في تعزيز موقفها في العراق والمبني على عدد من الأسباب لعل من أبرزها [1]: -

1- عدم العثور على أسلحة الدمار الشامل سواء كانت نووية او كيماوية او بيولوجية.

2- قيام صقور إدارة بوش الابن من المحافظين الجدد – تشيني ورامسفيلد وولوفوتز- بتضخيم الخطر الذي يمثله العراق بالنسبة لجيرانه والولايات المتحدة.

3- تصاعد موجة الإرهاب بشكل أكثر جراء الفشل في عدم مقدرة الولايات المتحدة باقتلاع الإرهاب.

4- إخفاق الولايات المتحدة من استغلال نفط العراق جراء التفجيرات المستمرة لأنابيب النفط الناقلة له من كركوك والبصرة، مما ولد اليقين لدى الإدارة الأمريكية بأن استغلال النفط العراقي يتطلب وجود وضع هادئ ومستقر في هذا البلد .

إن هذا الأمر زاد من قوة معارضة الاحتلال داخل الولايات المتحدة بعد أن اتسعت دائرة تلك المعارضة حتى تمكنت من إسقاط مرشح الحزب الجمهوري في الانتخابات الرئاسية نهاية عام 2008، بحيث بات الخروج من المأزق العراقي أحد أهم البرامج السياسية التي يحملها المرشح الديمقراطي لدخول البيت الأبيض، فضلاً عن الكراهية التي لحقت بالولايات المتحدة في الخارج التي بدأت تتعمق كل يوم باعتبارها دولة امبريالية تقوم سياستها على استخدام القوة العسكرية، وهكذا أصبح غزو العراق واحتلاله كابوساً يؤرق إدارة الرئيس بوش الابن التي لاحقتها الكوابيس طيلة سنوات المدة الرئاسية الثانية ولغاية أن استيقظت فوجدت نفسها خارج البيت الأبيض بعد أن سجلت نفسها على أكثر صفحات التاريخ دموية وعطشاً للنفط.

---

[1] بوادي، مرجع سابق، ص 41 - 42.

وقد وضعت إدارة أوباما أمام أعينها مهمة معالجة التداعيات التي خلفها الاحتلال، فـما كـان منهـا إلا أن أعلنت عن ضرورة الانسحاب من العراق، إلا إن عدم الاستقرار الذي قد ينتج عن الانسحاب الـسريع من العراق، يمكن أن يقوض جهـود الـرئيس بـاراك أوبامـا في التعامـل مـع قـضايا أخـرى مرتبطـة بالقـضية العراقية، مثل الدور الإيراني في العراق، ووجود تنظـيم القاعـدة هنـاك، كـما أن الانـسحاب البطـيء سـوف يبقي القوات الأمريكية مرتبطة بمهام في العراق، الأمر الـذي لا يمكـن الـرئيس مـن القيـام بمهـمات أخـرى، وعلى رأسها الجهود الدبلوماسية للتعامل مع القضية الإيرانية، ولذلك فالرئيس أوباما في أشد ما يكـون إلى سياسة أكثر توازنا في التعامل مع هذا الأمر.

لكن حقيقة الوضع الميداني عن معاناة القوات الأمريكية المتواجدة في العراق هو الـذي دفـع إدارة الرئيس باراك أوباما للاستعجال بتنفيذ الاتفاقية العراقيـة – الأمريكيـة الموقعـة في 17 تـشرين الثـاني 2008 والتي تنظم تواجد القوات الأمريكية في العراق، والتي كان من أهم نقاطها الأتي [1]: -

(1) تنسحب جميع القوات الأمريكية من جميع الأراضي في موعد لا يتعدى كانون الأول 2011.

(2) تنسحب جميع قوات الولايات المتحـدة المقاتلـة مـن المـدن والقـصبات العراقيـة في موعـد لا يتعدى 30/ 6/ 2009.

(3) تتمركز قوات الولايات المتحدة المنسحبة في المنـشآت والمـساحات المتفـق عليهـا خـارج المـدن والقصبات والتي سوف تحددها اللجنة المشتركة.

(4) تعترف الولايات المتحدة بالحق السيادي لحكومة العراق في أن تطلـب خـروج قـوات الولايـات المتحدة من العراق في أي وقت. وتعترف حكومة العراق بـالحق الـسيادي للولايـات المتحـدة في سحب قواتها من العراق في أي وقت.

---

[1] نص اتفاق جمهورية العراق والولايات المتحدة الأمريكية بشأن انسحاب قوات الولايات المتحدة من العراق وتنظيم أنشطتها خلال وجودها المؤقت فيه. في: الجابري وآخرون، مرجع سابق، ص 75.

(5) يتفق الطرفان على وضع آليات وترتيبات لتقليص عدد قوات الولايات المتحدة خلال المدد الزمنية المحددة.

(6) عند نشوء أي خطر خارجي أو داخلي ضد العراق أو وقوع عدوان عليه، من شانه انتهاك سيادته أو استقلاله السياسي أو وحدة أراضيه أو مياهها وتهديد نظامه الديمقراطي أو مؤسساته المنتخبة، يقوم الطرفان بناء على طلب حكومة العراق، بالشروع فوراً في مداولات إستراتيجية، وتتخذ الولايات المتحدة الأمريكية الإجراءات المناسبة، الدبلوماسية أو الاقتصادية أو العسكرية أو أي إجراء آخر للتعامل مع مثل هذا التهديد.

(7) يكون للعراق الحق الأولي لممارسة الولاية القضائية على أفراد قوات الولايات المتحدة والعنصر المدني والمتعاقدين بشأن الجنايات الجسيمة حين ترتكب خارج المنشآت والمساحات المتفق عليه. وللولايات المتحدة الحق الأولي لممارسة الولاية القضائية على أفرادها وأفراد العنصر المدني بشان الأمور التي تقع داخل المنشات وخارجها أثناء تأدية الواجب.

(8) لايجوز لقوات الولايات المتحدة توقيف أي شخص أو إلقاء القبض عليه إلا بموجب قرار عراقي وفي حالة عكس ذلك يجب تسليمه إلى السلطات العراقية خلال 24 ساعة.

(9) من حق حكومة العراق أن لا تطلب تجديد الولاية والتفويض الممنوحين للقوات متعددة الجنسية بمقتضى الفصل السابع في قرار مجلس الأمن رقم 1790 في 2007 وهو التفويض الذي تنتهي صلاحيته يوم 31 كانون الأول 2008. ومع إنهاء العمل به ينبغي أن يسترد العراق مكانته القانونية والدولية التي كان يتمتع بها قبل تبني قرار مجلس الأمن رقم 661 في 1990. وعلى الولايات المتحدة أن تساعد العراق على اتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق ذلك بحلول 31 كانون الأول 2008.

(10) تمكين العراق من الاستمرار في تنمية نظامه الاقتصادي عن طريق تأهيل البنى التحتية وتوفير الخدمات الأساسية، والحفاظ على موارد العراق من

النفط والغاز، والحفاظ على أصوله المالية والاقتصادية في الخارج بما في ذلك صندوق تنمية العراق.

وبعد أن لاحظت إدارة الرئيس باراك أوباما الحال الذي وصلت إليه تلك القوات وهي اكبر قوة عسكرية في العالم، مما دعا إلى التفكير الجدي لإحداث تغيير في السياسة الأمريكية التي كانت تتحدث عن نجاحات ملموسة على المقاومة العراقية بما يمهد الطريق لسحب هذه القوات من العراق والعمل على التقرب من القوى الوطنية العراقية الرافضة للاحتلال ودعوتها بالاشتراك فيما يسمى بالعملية السياسية ليجري الوصول إلى إقناع اكبر عدد من العراقيين بالتخلي عن المقاومة ليسهل عزلها عن محيطها ومن ثم تصفيتها، إلا أن الفشل قد لازم تلك الجهود فدفع بقوات الاحتلال لتوجيه الحكومة لتبني فكرة المصالحة الوطنية من اجل الدخول في مفاوضات مع بعض القوى الرافضة للاحتلال مقابل الحصول على حصة في السلطة- وقد عرف هؤلاء بعناصر الصحوة- بالإضافة إلى ارتفاع نسبة الخسائر في القوات الأمريكية التي لا يتم الإعلان عنها بشكل سليم وذلك لان تلك القوات مؤلفة من أربعة أقسام هي[1]: -

القسم الأول : ويمثل الجنود الذين يحملون الجنسية الأمريكية وما ينشر من عدد قتلاهم يمثل الحقيقة.

القسم الثاني: ويمثل الجنود المقيمين في الولايات المتحدة ويحملون البطاقة الخضراء التي تكفل لهم الإقامة، وهؤلاء لا تعلن أعداد القتلى منهم بموجب اتفاق معهم ومع عوائلهم، والجيش الأمريكي ليس مجبراً أن يعيد جثثهم إلى أمريكا.

القسم الثالث: ويمثل الأشخاص الذين يقطنون في الولايات المتحدة بلا إقامة ولا جنسية أمريكية، وتطوعوا في الجيش الأمريكي على أمل الحصول

[1] Yeoman ،Barry . Outstanding war: The Growing Role of me ، International Herald Tr-ibune 3-4/4/2004.

على الجنسية او البطاقة الخضراء فيما بعد، وهؤلاء لا يدخلون ضمن حساب أعداد القتلى.

القسم الرابع: وهم المقاولون المتعاقدون مع الجيش الأمريكي للقيام بمهام الخدمات العسكرية بما فيها الترجمة والحراسة والخدمات الأخرى، وهذه المجموعة لا يتم تأشيرها ضمن الخسائر.

وفي كل الأحوال يجب ألا يتم تفسير دعوة الرئيس أوباما إلى الانسحاب من العراق على أنها دعوة لانسحاب الولايات من المنطقة، فالشرق الأوسط الكبير يمثل مصلحة حيوية للولايات المتحدة ولعقود طويلة قادمة، ويعود ذلك لعدة عوامل منها: الموقع الجيوستراتيجي والطاقة والقدرات التمويلية التي تملكها دوله وإسرائيل، بالإضافة إلى قضايا الإرهاب ونزع التسلح. ومن ثم فانسحاب الدور الأمريكي منها سوف يقوض كل هذه المصالح والقضايا الحيوية.

إن الرئيس باراك أوباما سيكون قادرا على البدء في عمليات سحب القوات الأمريكية من العراق دون المخاطرة بتهديد الاستقرار في العراق أو منطقة الخليج، ولكن في نفس الوقت فهو ينظر إلى إن هذا الانسحاب عليه ألا يترك العراق دون مساعده في بناء قوته العسكرية التي تمكنه من حفظ التوازن داخليا وخارجيا، ولذا فإن خروج القوات الأمريكية دون تنفيذ هذه المهمة سوف يكون أكثر ضررا من عمليات الانسحاب التدريجي المصحوبة ببناء القدرة العراقية، لذا فأن هذه الإستراتيجية تطلبت عامين من العمل الشاق من جانب القوات الأمريكية في العراق، خصوصا في الوقت الذي رغبت فيه الولايات المتحدة في زيادة قواتها في أفغانستان. وبالطبع شكل ذلك عبئا كبيرا على هذه القوات، ولكن المخاطرة بإمكانية خسارة حرب هامة وحيوية للمصالح الأمريكية في المنطقة لا يجب أن تجعل الاهتمام بسلامة وصحة القوات الأمريكية هي المحرك الرئيسي للإستراتيجية الأمريكية المستقبلية في العراق، هذه الإستراتيجية التي لا بد أن تتوافق مع مجريات الأمور على الساحة العراقية، فرئيس الوزراء العراقي نوري المالكي –ولأسباب حزبية سياسية- يطالب القوات الأمريكية بالخروج من العراق، وهو في ذات الوقت يبالغ في تقدير القدرة العسكرية للقوات العراقية، لكن قدرته الفعلية على تأمين العراق دون مساعدة ملحوظة من القوات

الأمريكية تبقى قدرة محدودة للغاية، والقادة الميدانين للقوات العراقية يؤكدون أيضا على هـذه الحقيقـة، لذلك فهناك على أرض الواقع الكثير من الفرص للوجود الأمريكي في العـراق بعيـدا عـن المواقــف اللفظيـة المعلنة للسياسيين العراقيين. وهذا ما حدث فعلاً عنـد نهايـة عـام 2011 حيـث أنهـت القـوات الأمريكيـة انسحابها وفق الجدول المعلن في بنود الاتفاقيـة العراقيـة-الأمريكيـة الموقعـة عـام 2008، غـير أنهـا تركـت خلفها جيش من العاملين بالبعثة الدبلوماسية الأمريكية في بغداد والتي تعد من أكبر البعثـات الأمريكيـة في العالم.

المبحث الثاني

البرنامج النووي الإيراني

تمثل السياسة الخارجية الأمريكية حيال إيران نموذج للسلوك السياسي الخارجي المستند إلى ثوابت سياسية وإستراتيجية، وذلك لأن الولايات المتحدة الأمريكية اعتبرت منطقة الخليج منطقة قلب بالنسبة لها ضمن إستراتيجيتها الكونية، وأن إيران كانت تشكل احد الحلقات المهمة في تلك الاستراتيجية، إلا إن المتغيرات الاقليمية التي حدثت في نهاية سبعينيات القرن الماضي والمتمثلة بنجاح الثورة الاسلامية في إيران بقيادة الامام الخميني عام 1979، وما اعقبها من الحرب العراقية – الايرانية 1980 – 1988، وحرب الخليج الثانية 1991، ومن ثم احتلال العراق عام 2003، جعلت من السياسة الامريكية تجاه إيران تتراوح بين المهادنة والمغازلة من جانب والذهاب إلى المواجهة من جانب آخر، لذا فإن ايران كانت دائماً تدخل ضمن اطار المعادلة الاستراتيجية للتوجهات الامريكية.

ومع مجيء الجهود الايرانية في استخدام التقنيات النووية وتطوير الصناعات العسكرية والكيمياوية والبايولوجية، وأدائها لنشاطات عسكرية ضمن منطقة الشرق الاوسط، مما زاد من مخاوف دول الاقليم الامر الذي اعتبرته الولايات المتحدة تهديدا لامنها وامن حلفائها مما يؤثر في الامن الاقليمي وتصبح المنطقة في اشكالية امنية ينبغي التصدي لها للمحافظة على مصالحها وامنها القومي.

وان هذا ما عملت عليه إدارة الرئيس باراك أوباما بعد استلامها مسؤولياتها في البيت الأبيض، حين أولت ملف إيران الأهمية اللازمة بعد أن تسلمته من الإدارة السابقة التي لم تكن مقصرة في تعاملها مع هذا الملف المهم والشائك، فإيران يبدو من الواضح أنها تنوي أو هي بالفعل قد تخطت العتبة النووية، وكان الرئيس أوباما قد ركز جهوده للتعامل مع القضية الإيرانية لأن الوقت يمر، وإيران تسير على طريق إنجاز برنامجها النووي، لذلك فإنه انخرط بصورة مباشرة في التعامل مع توجهات الحكومة الإيرانية دون أي شروط مسبقة، وذلك بالتوازي مع تطبيق مجموعة من السياسات التي تضمن منع إيران من امتلاك القدرة

على إنتاج السلاح النووي، حيث عملت إدارته على حشد التأييد الدولي خلف الجهـود الأمريكيـة لتحقيـق هذا الهدف.

ومن اجل التعرف على جهود ادارة الرئيس باراك اوباما في مواجهتها لهذا التحدي سـنعمل في هـذا المبحث على تناول المطالب التالية: -

المطلب الاول : حقيقة التوجه النووي الايراني

المطلب الثاني: الجهود الامريكية في مواجهة البرنامج النووي الايراني

المطلب الاول

حقيقة التوجه النووي الايراني

يعد الدستور الإيراني الذي صدر بعد نجاح ثورة الإمام الخميني في إيران هو المصدر الأساسي لاستلهام أصول السياسة الخارجية الإيرانية، حيث أكد على سعادة الإنسان في كل المجتمعات البشرية وتنظيم السياسة الخارجية وفق معايير إنسانية ورفض أي نزعة عسكرية والتسلط والخضوع لقوى الاستكبار العالمي، المتمثلة بالهيمنة الأمريكية وتحقيق النصر على المستكبرين وتوسيع العلاقات الدولية مع الحكومات الإسلامية وشعوبها لبناء الأمة الواحدة [(1)].

وجعلت السياسة الإيرانية مبدأ تصدير الثورة هدفا حيويا ومصيريا سواء على البعد العقائدي أو البعد المتعلق بمصلحة النظام، ووضع له إستراتيجية خاصة لها وسياسات تستند إلى مصادر وإمكانات وطاقات لتنفيذها [(2)].

وعد التوجه الإيراني هذا خطراً على السياسة الخارجية الأمريكية التي تهدف إلى الهيمنة على منطقة الخليج لتحقيق مصالحها، لكن الأمر الذي زاد من المخاوف الأمريكية هو تصريحات الخميني التي تحمل تهديدا للنظم الخليجية بأنها أصبحت هدفا لمبدأ تصدير الثورة [(3)]، وما الاضطرابات التي حدثت في السعودية والكويت عام 1980 إلا

---

(1) The constitution of the Islamic republic of Iran: Adopted on: 24 Oct 1979, effective since: 3rd dec 1979 & amended on: 28july1989, p3,http://www.yahoo.com

(2) السعيد، عبد المؤمن, محمد(1995). **إيران من الداخل:رؤية مصرية، التقرير الاستراتيجي العربي 1994**، القاهرة, مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ص51.

(3) حول تصريحات (الخميني) بهذا الشأن انظر:

Dadwal, Shebonti Ray, Iran sets out to win finds in the Arab world, strategic analyses,vol. xxll,no.2,istitute for defense studies &analtses,may,1998,p265.

دليلاً واقعياً عن حقيقة هـذا المبـدأ، بحيـث كـان هـدف هـذه الاضـطرابات هـو التمهيـد إلى التغيـير[1] في البلدين.

كما إن السياسة الإيرانية لا ترغب في التخلي عن إيديولوجيتها ولا في التخلي عن الأنشطة السياسية التي تعدها مرادفا لقيمها، وحسب التصور الأمريكي لا تزال بعض العناصر المتشددة في الحكومـة الإيرانيـة إلى مراحل متقدمة تتبنى سياسـة "تـصدير الثـورة" وتبـذل جهـودا لتطـوير القـدرات العـسكرية الإيرانيـة تحقيقا لهدفها الأعلى لتجعل إيران القوة الإيرانية المهيمنة [2]في الـشرق الأوسـط، وهـذا مـما لا يتفـق مـع التوجهات الأمريكية في المنطقة.

لقد قامت إيران بنشر أيديولوجيتها الدينية بعد أن وجدت ما سـمي بـالفراغ الأيـديولوجي نتيجـة تفكك الاتحاد السوفيتي 1991، الأمر الذي زاد من المخاوف الأمريكيـة في مرحلـة مـا بعـد الحـرب البـاردة وانتهاء مرحلة الشيوعية، وأن ما يزيد من حـدة المخـاوف الأمريكيـة يتمثـل باسـتفادة إيـران مـن خـبرات جمهوريات آسيا الوسـطى التـي كانـت ضـمن الاتحـاد الـسوفيتي، هـذه الجمهوريـات لهـا خـبرات عاليـة في مجال تطوير البرامج النووية مما يـؤدي بالتـالي إلى زيـادة قـوة إيـران في منطقتـين نفطيتـين هـما بحـر قزوين ومنطقة الخليج العربي[3]، مما يفضي إلى اختلال ميزان القوى في الـشرق الأوسـط ويـسمح للـساسة الإيرانيون استغلال الفرصة لتنشيط دورهم الإقليمي ومحاولة فرض الهيمنـة الإيرانيـة عليهـا تحـت ذرائـع دينية[4] .

---

[1] الأنباري، توفيق نجم (1999). **مجلس التعاون لدول الخليج العربي وإيران في ظل النظام الإقليمي الخليجـي**(اطروحـة دكتوراه غير منشورة) كلية العلوم السياسية جامعة بغداد، ص137.

[2] Strategic assessment 1997:Fflashpoints and force structure, national defense university institute for national strategic studies, USA, 1997.

[3] أبو عامود، محمد سعد، (1998) **الإشكاليات الجديدة للأمن في آسيا والتحولات العالمية**, كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ص17.

[4] الثويني، مثنى حمدي(1999). **العلاقات الأمريكية- الإيرانية للمدة من 1989- 1999**, اطروحة دكتوراه غـير منـشورة, كلية العلوم السياسية, جامعة بغداد، ص89.

ثم وضعت إيران ضمن أولويات سياستها بعد انتهاء حرب الخليج الثانية 1991 الذي أصبح واحدا من أهم مصادر الخلاف مع الولايات المتحدة هو تفعيل قدرتها وإمكاناتها للتزود بأسلحة الدمار الشامل، وان القادة الإيرانيون توصلوا إلى الاعتقاد بان العامل الحاسم في تشكيل بيئة إستراتيجية آمنة في الخليج العربي هو عن طريق القوى العسكرية المتفوقة من خلال الحصول على أسلحة الدمار الشامل فضلا عن إيجاد صيغة تفاوضية كفيلة لحل المشاكل والابتعاد عن استخدام الترهيب والتهديد وبذلك تحافظ على توازن استراتيجي وإقليمي، وان مساحة إيران وعمقها الاستراتيجي الواسع يمنحها إمكانية استنزاف الخصم إقليمياً، وعدم تعرضها للاختناق أو الشطر بسهولة مما يجعلها أكثر قدرة على إجراء مناورات عسكرية كبيرة ويعطيها هامشاً واسعاً للحركة. وبذلك تسعى إيران من إيجاد وضع استراتيجي أفضل، وفق ما حصل في باكستان من خلال تطوير نموذجها النووي.

وقد واجهت إيران معضلة عدم تحقيق مصالح الوطنية جراء انعدام الإدارة الإستراتيجية لديها، وذلك بعد ظهور بعض التهديدات الأمنية التي جاءت بعد انتهاء الحرب الباردة التي ألقت بظلالها على السياسة الإيرانية، حيث أتاح استقلال دول آسيا الوسطى اثر انهيار الاتحاد السوفيتي فرصة ذهبية للسياسة الإيرانية للانطلاق وفرض سياساتها على الدول المجاورة لها من الشمال (تركمانستان, وأذربيجان, وأرمينيا) لكن منهجية النزعة الانعزالية التي قادت ركب السياسة الخارجية الإيرانية في بعض المراحل والتي أعقبت الحرب العراقية –الإيرانية منعتها من أن تلعب دورا كبيرا وأكثر فعالية من السياسة الدولية فضلا عما يضيف وجود الجمهوريات الإسلامية الجديدة من فرص أمام طموحاتها الإقليمية وما يمكن أن تلعبه سياستها الخارجية من ادوار لم تكن متاحة لها من قبل.

وقد وجدت إيران مع هذا التوجه أنها تتقاطع من جديد مع سياسة الولايات المتحدة في هذه المنطقة المهمة لإستراتيجيتها وما تعمل عليه كلتا الدولتين من أجل صياغة فرص عمل جديدة لخدمة مصالح كل طرف من منظوره الاستراتيجي على المدى البعيد، الأمر

الذي وجدت فيه إيران أنها يمكن أن تكون بحاجة إلى الدور الروسي في سياستها إزاء هذه المنطقة [1].

فجاء التعامل الإيراني مع روسيا الاتحادية التي أصبحت الخيار الذي ترتكز عليه إيران، ويمنعها من العزلة النهائية ويخدمها كقوة موازنة للضغط الغربي، حيث رفضت روسيا أي شرط يملي عليها من قبل طرف خارجي، وأصرت على استمرار علاقاتها مع إيران بما فيها مبيعاتها للأسلحة المتطورة التي كان من ضمنها الغواصات والمساعدات التكنولوجية لإكمال مفاعل بوشهر النووي، وهنا فضلت روسيا عامل المصلحة الجيوستراتيجي التقليدي من حيث التنافس مع الغرب والذي هو احد العوامل التي يجعل روسيا تحافظ على علاقاتها مع إيران فضلاً عن عامل المصلحة في زيادة نفوذها في منطقة المشرق العربي.

ثم بدأت الإستراتيجية الإيرانية تسير بخطى ثابتة في مسعى الحصول على قوة عسكرية قادرة على مواجهة التهديدات التي تتعرض لها من الغرب والولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها بالمنطقة وعلى رأس الحلفاء إسرائيل، بحيث عد هذا السلوك الإيراني لبناء قدراتها العسكرية مثيراً للقلق الأمريكي ودول المنطقة، وهو مدعاة لمنع هذه الجهود المتواصلة لبناء قوة إيران العسكرية, والسعي لعرقلة الخطوات المكثفة لإيران الطامعة ببناء ترسانة حربية تجعلها القوة الإقليمية الوحيدة وبالتالي فرض هيمنتها، سيما أنها بلد ذو أبعاد إقليمية متعددة وإن إستراتيجية النزعة الانعزالية ورد الفعل لا يتناسب مع طموحاتها, حتى أخذت بالسعي لإثبات حضورها في الساحة الدولية، بعد أن استفادت من مبدأ الحيادية الذي اتبعته خلال حرب الخليج الثانية والأزمة الأفغانية وإنها لم تحصل مقابل ذلك على شيء .

---

[1] عبد الناصر، وليد محمود، العامل الإسلامي والدور الإيراني في الجمهوريات الإسلامية المستقلة, **مجلة السياسة الدولية**, العدد 120, 1995, ص159-161.

وقد فسر المسؤولون الإيرانيون أن التسلح يشكل أهمية كبيرة لبلادهم للحفاظ على استقلال البلاد ومستقبلها للأسباب التالية [(1)]: -

1. إن عجز إيران عن تحقيق أهدافها المعلنة منذ بداية الثورة وتصدير ثورتها ومنها تغيير النظام في العراق بسبب حالة الوهن العسكري.
2. العدوان الأمريكي على العراق وما نتج عنه من تسليح هائل لدول مجلس التعاون الخليجي.
3. الوجود العسكري الأمريكي الكثيف في منطقة الخليج العربي بحريا وجويا وبريا وإنشاء قواعد عسكرية لتواجد حاملات الطائرات.
4. تطورات الوضع في بحر قزوين وأفغانستان واحتمال دخولها في حروب من أجل مصالحها.
5. رفض الهيمنة الأمريكية وسعي إيران لتكون قوة إقليمية مؤثرة في الحفاظ على امن منطقة الخليج العربي.

لذلك حاولت إيران تطوير أسلحتها وتحقيق أهدافها حسب ما تسمح به تطورات الوضع الدولي، بحيث تدرك أنها ينبغي أن يكون مستوى نفوذها العسكري مساويا لكل من تركيا والهند وباكستان.

وهنا استحوذت أعمال تطوير أسلحة الدمار الشامل مجالاً واسعاً من برامج التطوير والبحث في إيران، ويعد هذا العمل جزء من مشروعها الهادف إلى تحويل هذا البلد إلى قوة إقليمية مؤثرة في منطقة الخليج العربي- فضلا عن تطوير بحوثها في المجال النووي والكيماوي والبيولوجي والصاروخي وفتح مجال تعاونها مع دول عديدة وكذلك تبادل المعلومات العسكرية في مجال الصواريخ والتسليح الكيماوي مع كوريا الشمالية حتى أنها قامت بشراء مفاعل من الهند تبلغ قوته (10) ميغاواط [(2)].

[(1)] ألمحمد، عبد الهادي حسين علي (2006). **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران من سياسة الاحتواء إلى المواجهة**، بغداد، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ص 60.

[(2)] الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة, **الإستراتيجية الإيرانية**, القاهرة, العدد25 , نسيان 1996, ص 44.

ومنذ العام 1990 كان البرنامج النووي الإيراني يتبع إستراتيجية تقوم على[1]: -

المرحلة الأولى: الحصول على المساعدات لإعادة عمل مفاعل بوشهر.

المرحلة الثانية: الحصول على مفاعلات نووية جديدة وأخرى للأبحاث.

ثم أعربت القيادة الإيرانية صراحة عن اهتمامها بتطوير وامتلاك السلاح الكيماوي والبيولوجي التي تعده رادعا قويا في مواجهة التهديدات الخارجية ويمنح لها ثقلا إستراتيجياً في مواجهة العدوان الخارجي. ومن بين المنشات الإيرانية التي تقوم بالبحث والتطوير في هذا المجال [2]:

أ-برنامج خراج: وهو مصنع يقع على بعد (14) كم غرب طهران مخصص للأسلحة الكيمياوية, ويعمل فيه الخبراء الصينيين وهم خبراء يعملون على تطوير أسلحة بيولوجية, وتفيد معلومات المحللين العسكريين أن إيران قامت بإنتاج قذائف كيماوية لاستخدامها بصواريخ سكود - سي.

ب-شركة الرازي للكيمياويات: تقع في ميناء بندر الخميني جنوب غرب إيران وتمثل وجود أبحاث وإنتاج المواد الكيمياوية وهو عمل يناط بالحرس الثوري الإيراني.

ج-مركز مارميد اشت: يقع في منطقة فارس الجنوبية ويشمل على منشآت أبحاث وتحليل وينتج غاز الخردل.

د-شركة بولي أكيل: وتقع على مسافة (45) كم من أصفهان وعلى طريق أصفهان – مباركة وتعمل باسم نشاط تجاري وتنتج غازات كيماوية.

وقد ساعد الصينيون إيران على تطوير القدرة البيولوجية وصنع الذخائر الكيماوية، كما صرح الرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني خلال زيارته للصين في أواخر 1992 أن

---

[1] موسوي، سيد حسين " سياسة إيران الدفاعية" **مجلة شؤون الأوسط**، مركز الدراسات والبحوث والتوثيق الاستراتيجي, بيروت، العدد102، ربيع 2001، ص191.

[2] الدار العربية للدراسات والنشر: **الإستراتيجية الإيرانية**، مرجع سابق، ص52.

بلاده ستحصل من الصين الشعبية على المعدات والأجهزة الحديثة لبناء مفاعل نووي بقوة (300) ميغاواط، كجزء من اتفاق يهدف إلى نشر الاستخدام العلمي للطاقة النووية, كما أوضحت مصادر أمريكية أن الصين وافقت على إرسال (170) خبير إلى إيران لإنشاء وتركيب هذا المفاعل النووي [1].

كما حصلت إيران من الهند على بعض مكونات هذه الأسلحة ومن بعض الدول الأوربية التي لديها قدرات في هذا المجال، وترى الولايات المتحدة إن الأسلحة الكيمياوية وعوامل تسمم الدم من غارات سامة يمنح إيران إمكانية كبيرة في خوض حرب كيماوية قرب حدودها، فضلا عن إمكانية شن غارات محدودة وطويلة المدى مستخدمة الأسلحة الكيماوية في الحرب غير التقليدية[2] .

فيما أكد الرئيس الإيراني محمود احمدي نجاد بأن بلاده " تريد حل الملف النووي الإيراني بطرق دبلوماسية موضحا تقديمها مقترحا للحوار العلمي مع جميع الدول، وان الولايات المتحدة لا تريد لإيران أن تتطور في مجال البحث العلمي فهم يستخدمون مفاهيم الغطرسة والهيمنة ضد الشعوب المحبة للسلام والحرية وتقرير المصير" [3].

ثم جاءت الضغوط الأمريكية على إيران ومحاولة رفع الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن، ليتحول إلى إطار جديد في ممارسة التأثير على إيران دوليا ففي كانون الثاني 2006. دفعت الأمور إلى المواجهة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران التي تصر إلى أنها تسعى لتطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية، بحيث جرى تسمية ثمانية مواقع مختلفة على أنها المراكز الإيرانية الرئيسة للنشاطات النووية وهي: مركز طهران للأبحاث النووية ويحتوي على مفاعل طاقته (5) ميغاواط انشأ من قبل الولايات المتحدة عام 1967، ومركز أصفهان للأبحاث النووية، مركز خرج للأبحاث النووية، ومركز دار قوفين،

---

(1) المرجع السابق، ص 48.

(2) كوردزمان، انتوني (1995). **القدرات العسكرية الإيرانية**، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث لإستراتيجية، ص117.

(3) كلمة احمد نجادي في اللقاء الصحفي الذي بثته قناة العالم في 2006/1/14 الساعة الثانية بعد الظهر

و جرجان، ومعلم قلاية، وساغاند في يزد، وبوشهر انشأ من قبل ألمانيا في السبعينات[1].

إن سعي إيران في أن تصبح قوة إقليمية معترف بها زاد من إدراكها لأهمية موقعها الذي يتطلب سيراً أكيداً ومضموناً لامتلاك رادع نووي تقوي بها عمليات انفتاح إستراتيجيتها، لكي تحقق من خلاله تفوق دائم تعده أساساً لتحقيق أمنها[2].

وتأسيساً على ما سبق فأن التوجهات الإيرانية عن استخدامات برنامجها النووي لا تبتعد عن تصنيع الأسلحة غير التقليدية لردع الخصم ومنعه من الإقدام على أمر، او جعله يتردد في اتخاذ أمر ما، أو استخدام التقنية النووية لأغراض سلمية، لذا عدت الولايات المتحدة الأمريكية بناء القدرة العسكرية المتفوقة لإيران، هو ليس لبسط السلطة المركزية للنظام الإيراني على رقعته الجغرافية فحسب، وإنما هو رادع مستمر للولايات المتحدة وحلفاؤها من محاولات تهديد مستمرة للأمن القومي الإيراني، لذا تغيرت آليات وطبيعة المواجهة الأمريكية لإيران بناءاً على ما تميز به العقدين: الأخير من القرن الماضي، والأول من القرن الحالي من تغيرات هامة وتأثيرات واضحة في أمن المنطقة فضلاً عن تغيرات البيئة الإقليمية والدولية.

---

[1] ألمحمد، عبد الهادي حسين علي، مرجع سابق، ص 63.

[2] العمار، منعم وعبد الرحمن داود . إيران وقابلية التكون من جديد رؤية جيو ستراتيجية محققة في الاستجابة الإيرانية لحقائق التغير الدولي والإقليمي، **سلسلة دراسات إستراتيجية**، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد 2000، العدد 17، ص38-40.

المطلب الثاني

الجهود الامريكية في مواجهة البرنامج النووي الايراني

إن التغييرات الحاصلة في النسق الدولي بعد تشكل نظام أحادي القطبية قد جعل للولايات المتحدة الأمريكية أن تكون القوة العالمية الأولى على الصعيد السياسي والاقتصادي والعسكري في عالم ما بعد الحرب الباردة وسمح لها بالتحرك لملأ الفراغ الذي خلفه تفكك الاتحاد السوفيتي، بحيث أنها اعتمدت على سياسة الهيمنة كهدف رئيسي لسياستها الخارجية من أجل تأكيد الميزة النسبية للولايات المتحدة والعمل على المحافظة عليها من اجل إطالة أمد القطب الواحد، وقد كان لنهاية الحرب الباردة الأثر الكبير في انتهاج كثير من البلدان ومنها الولايات المتحدة الأمريكية لسياسات مختلفة حيال القضايا الدولية، وإذا كانت إيران الأمس هي الدولة الحليفة للولايات المتحدة في زمن الشاه وأحدى آليات الحرب الباردة التي لها (2500) كم من السواحل المطلة على الخليج العربي والمحيط الهندي، فإنها اليوم تلعب دور كبير في الترتيبات الأمنية الخليجية من خلال سعيها للتعاون مع دول المنطقة، لأنها ترى بأن المفتاح لحل مشاكل المنطقة يكمن فيها دون الاستعانة بالدول الأجنبية ولهذا ترفض تواجد قوات دولية من خارج الإقليم، وتبحث عن سبل للتفاهم والحوار السلمي مع الدول الخليجية دون إي غطاء خارجي.

لهذا عملت الولايات المتحدة على استثمار وضع الهيمنة الجديد الذي تتمتع به لاحتواء إيران ومنعها من توطيد العلاقات مع دول الشمال بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وذلك لكونها دول إسلامية يمكن أن تقوم باستثمار ذلك لترسيخ قوتها في المنطقة والعالم، لذا عملت على منع إيران من محاولة توسيع علاقاتها مع هذه الدول وبالتالي التأثير في مصالحها النفطية الحيوية في منطقة القوقاز، فضلا عن تحويل مجلس الأمن إلى منبر لإضفاء ما يسمى بالشرعية الدولية على حركتها الخارجية فضلا عن تعبئة رأس المال

واستثماره لترسيخ تبعية العديد من الدول والضغط على الأطراف الدولية الأخرى التي وجدت الولايات المتحدة أنها خرجت عن الطريق [1].

وقد ألقى هذا الوضع بتأثيره على إيران فبعد أن كانت نظرة الولايات المتحدة إليها كقوة لها تأثير ووزن في المعادلة والمنافسة مع الاتحاد السوفيتي السابق، من خلال المهمة التي كانت تقع على عاتقها في الخليج كونها كانت تشكل حائلا بين الاتحاد السوفيتي وبين المياه الدافئة، وإنما تنظر إليها على أساس معايير أخرى من خلال الدور الذي يمكن أن تلعبه في الخليج العربي وقدرتها على زعزعة استقرار الدول المجاورة فضلا عما تشكله من أهمية وتأثير في عملية التسوية التي ترعاها الولايات المتحدة ناهيك عن الدور الذي يمكن أن تلعبه في الجمهوريات الإسلامية المنبثقة عن الاتحاد السوفيتي السابق، كما توفرت مجموعة من المبررات السياسية لدوافع الولايات المتحدة الأمريكية لاحتواء إيران والتي تتمثل في:

أولا : التوسع في أعمال التسلح العسكري وتطويره في جميع المجالات ولا سيما في مجال أسلحة التدمير الشامل ووسائل إيصالها بعيدة المدى.

ثانيا: معارضة إيران لعملية التسوية السليمة للصراع العربي – الإسرائيلي ومفاوضاتها.

ثالثا: استمرار دعم إيران للإرهاب والاغتيالات في مختلف مناطق العالم.

رابعا: وجود مساعي إيرانية ترمي إلى تقويض الأنظمة الصديقة والحليفة للولايات المتحدة في المنطقة.

خامسا: استمرار عمليات انتهاك حقوق الإنسان في إيران.

---

[1] عمر، مجدي(1995). **التغيرات في النظام الدولي وأثرها على منطقة الشرق الأوسط**، مركز دراسات الشرق الأوسط، دار البشير للنشر,1995، ص32-35.

ثم أصبح نظر الولايات المتحدة الأمريكية ينصب على التهديد الخطير لأمنها القومي والمتمثل في انتشار أسلحة الدمار الشامل وعلى وجه الخصوص الأسلحة النووية وخاصة إذا ما امتلكتها دول معادية لمصالح الولايات المتحدة، وأن هذا التهديد يكون جدياً فيما إذا وقعت هذه الأسلحة بأيدي مجموعات متطرفة لا تسعى لامتلاك القدرة النووية بسبب إيمانها بمفهوم الردع عندئذ سيكون التهديد خطيراً وحاداً، وفي هذا السياق فإن الشرق الأوسط يشكل مركزاً قوياً للتهديدات بانتشار أسلحة الدمار الشامل، لا سيما من التهديد والخطر الإيراني الذي يتأتى من خلال سعيها لامتلاك برنامجاً نووياً طموحاً.

فعملت الولايات المتحدة الأمريكية على تحقيق مهمة تقوية النظام الدولي من أجل الالتزام الصريح بمعاهدة انتشار الأسلحة النووية والعمل على تخفيض وإزالة تلك الأسلحة، إذ لا زال هناك من الدول النووية من يحتفظ برؤوس نووية على الرغم من مرور أكثر من 20 سنة على انتهاء الحرب الباردة، الأمر الذي دفع الولايات المتحدة الأمريكية للعمل مع شركائها وحلفائها في تطوير جديد لقوانين الحياد التي عملت على تعميمها لجميع الدول من أجل العمل بموجبها وهذا ما قامت به جراء مخاوفها من الدول التي تعتبرها صعبة مثل إيران، كما تعاملت بشيء من الجدية مع القوانين الدولية من أجل تطبيقها على الجميع فهي ليست مصممة لهذه الدولة أو تلك كما أنها تتضمن[1]:

أ. إن قرار مجلس الأمن ذا الرقم 1540 الصادر في 2004/4/4 يطلب من جميع الدول بأن تضع وتفرض تشريعات من أجل ضمان أمن المواد النووية وتشديد السيطرة على تصديرها وتحريم التجارة النووية.

ب. إن واشنطن تحث شركاءها في المفاوضات مع كوريا الشمالية بالضغط على بيونج يانج لضمان عدم تصديرها للتكنولوجيا النووية وأن القيام بذلك يكلفها غالياً بما في ذلك فرض العقوبات عليها.

---

[1] شبلي، سعد شاكر (2008). **التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد الحرب الباردة**، رسالة ماجستير غير منشورة، عمان، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، ص 143.

ج. إن الإدارة الأمريكية تأخذ بالاقتراحات المفيدة التي قدمتها فرنسا والإجراءات التـي يجـب عـلى مجلس الأمن القيام بها لتعزيز وتقوية معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية.

د. إن المجتمع الدولي يجب أن يمارس سيطرة على عمليات تخصيب اليوارنيوم وفـصل البلوتونيـوم تبعاً لتوجيهات ومقترحات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

هـ. إن الإدارة الأمريكية تضمن التمويل الكامل لبرامج التعاون والتقليل من نسبة التهديد وتعزيـز الأمن في المواقع التي تحتوي على المواد النووية "المختبرات، ومفاعلات البحث، والوسائل الـضرورية لـدورة الوقود" في الاتحاد السوفيتي السابق والمناطق الأخرى، إذ قد يتم تحويل هـذه المـواد مـن قبـل الإرهـابيين لإنتاج أسلحة نووية.

و. الطلب من حكومات دول الشرق الأوسط لدعم الهدف من تأسيس المناطق الحرة على مـستوى المنطقة كي تكون جميع الدول في حالة سلام مع بعـضها الـبعض وهـذا يعنـي الاعـتراف الرسـمي بإسرائيـل وضمان حقها في الوجود وضمن حدود آمنة.

كما أن الإدارة الأمريكية قد أبقت على محاولاتها في تشجيع الأطـراف الأخـرى للـتخلي عـن بـرامج أسلحة الدمار الشامل مع عدم ترك الخيار أمامهم للاستمرار في هـذه الـبرامج أو تخلـيهم عنهـا سـوف لـن يكون بمثابة تحويل الانتباه عن سلوكهم غير المقبول في القضايا الأخرى. وهنا سـعت لاعـتماد إسـتراتيجيتها النووية الجديدة المبنية على وثيقة "قواعد العمليات النووية المشتركة" المعدة من قبل وزارة الدفاع في عام 2005 والتي جاءت امتداداً عملياً لوثيقـة "مراجعـة الوضـع النـووي" المقدمـة عـام 2002، حيـث تتطلـب الوثيقتان تنفيذ عدة عناصر لغرض تطبيق الإستراتيجية النووية الجديدة ومن هذه العناصر[1]:

1. فتح آفاق جديدة لعلاقات ثنائية مع روسيا تنهي مبـدأ الـدمار الـشامل بـين الطـرفين Mutual Assured Destruction.

[1] مصطفى، باسل صلاح. الملامح الجديدة للسياسة النووية الأمريكية، **السياسة الدولية**، العدد 164 ابريل 2006، ص 209.

2. إبدال بعض الرؤوس النووية بـأخرى تقليديـة وتطـوير دقـة فاعليتهـا بحيـث تـصبح لهـا قـدرة تدميرية قريبة من نظيراتها النووية.

3. تخفيض مخزون عدد الرؤوس النووية الأمريكية من حوالي 6000 رأس إلى ما بـين 1700 و2200 رأس يمكن استخدامها فعلياً، وذلك بحلول عام 2012.

4. عدم استخدام السلاح النووي إلا كقوة وقائية وفي المواقف التالية:

أ. الرد على هجوم بالأسلحة النووية أو الكيماوية أو البيولوجية.

ب. شن هجوم على أهداف لديها القدرة على صد هجمات غير نووية.

ج. استخدام السلاح النووي في حالة حدوث هجوم عسكري بأسلحة الدمار الشامل على الولايـات المتحدة.

د. إظهار قدرة الولايات المتحدة على ردع أي عدو ينوي استخدام أسلحة الدمار الشامل.

5. الاعتماد على منظومة الصواريخ الدفاعية المضادة للصواريخ البالستية، سـواء عـابرة للقـارات أو قصيرة ومتوسطة المدى.

6. الحصول على المعلومات لمواجهة جميع الاحتمالات بعد تطوير كفاءة أجهزة القيـادة والـسيطرة والاستخبارات.

واستكمالا لكيفية التعامل الأمريكي مع إيران، فأن جهود الولايات المتحدة في منع البرنـامج النـووي الإيراني قد فشلت، لأن إيران قد تكون الآن قادرة على الوصول إلى مرحلة التخصيب الذي يمكنها من إنتـاج المواد اللازمة للأسلحة النووية، ولذلك فإن إدارة الرئيس باراك أوباما عملت على صياغة اقـتراب دبلومـاسي جديد لمنع إيران من امتلاك القدرات النووية، هذا الاقتراب –في جزء منـه- يبـدأ مـن التأكيـد عـلى ضرورة عقد مفاوضات مباشرة وغير مشروطة بين الجانبين حول مجموعة من الموضوعات ذات الاهـتمام المـشترك، بالإضافة إلى المحادثات التي تقوم بها القوى الأوروبية (فرنسا وألمانيا وبريطانيا) وغيرها من القوى الدوليـة الأخرى مثل روسيا والصين والأمم المتحدة.

ولضمان فاعلية هذه المفاوضات، سعت الولايات المتحدة إلى الوصول إلى اتفاق مع هذه القوى حول وجوب دعم عقوبات اقتصادية وسياسية أكثر تشدداً ضد إيران، لو أنها رفضت الانصياع لمطالب هذه القوى بشأن برنامجها النووي، وبهذه الإستراتيجية يمكن أن تنجح الولايات المتحدة في إقناع النظام الإيراني بضرورة تحجيم نفوذه النووي.

غير أن الخيارات الإستراتيجية المطروحة أمام إدارة الرئيس بارك أوباما قد تكون قليلة لكن الإدارة فكرت وبشيء من الجدية لطرح عدداً من الأدوات والإستراتجيات الدبلوماسية للتعامل مع إيران، والتي من أهمها [1]: -

أولا: اعتماد دبلوماسية متعددة القنوات تربط غالبية القضايا المهمة مع بعضها البعض، ومن هذه القضايا إعادة العلاقات الدبلوماسية معها والقضية النووية والأمن في منطقة الخليج والعراق وغيرها من الموضوعات الإقليمية الأخرى التي تهم فيها الطرفان.

ثانيا: تعيين منسق خاص للشئون الإيرانية في وزارة الخارجية، وتكون مهمته الأساسية تنسيق الجهود الدبلوماسية التي تقوم بها الولايات المتحدة للتعامل مع إيران.

ثالثا: تطبيع العلاقات بين الجانبين على الأقل في المستويات الدنيا، الأمر الذي مكن الولايات المتحدة من الاحتكاك المباشر مع المسئولين الإيرانيين، ويحقق فهما أوضح وأفضل لنشاطات وعمل النظام السياسي الإيراني، فالمسؤولون الأمريكيون ممنوعين من الاتصال المباشر بنظرائهم الإيرانيين، الأمر الذي حد من قدرة الولايات المتحدة على الفهم الدقيق للسلوك الإيراني.

رابعا: معاملة الدولة الإيرانية باعتبارها فاعلاً واحداً مركزياً، لأنه من المؤكد أن أي سياسة جديدة سوف تتبعها إيران تجاه المصالح الحيوية للولايات المتحدة لن تكون ممكنة التنفيذ بدون موافقة الوسطاء والفاعلين المؤثرين الذين يمكنهم القيام بمد الجسور

[1] مالوني، سوزان وراي تاكي(2008). طريقة للتعايش: نحو سياسة أمريكية جديدة تجاه إيران"**في:** مجموعة باحثين، **استعادة التوازن.. إستراتيجية شرق أوسطية للرئيس القادم"**، مركز سابان بمهد بروكينجز ومجلس العلاقات الخارجية، الموقع الالكتروني:

http://worldnegm.blogspot.com/2010/07/r.html

بين الإدارة الأمريكية الجديدة والدائرة المقربة من كل من المرشد الأعلى والرئيس الإيراني.

خامسا: تشجيع برامج التبادل والتفاهم بين الشعبين الإيراني والأمريكي.

سادسا: التأكيد على أن عملية الانخراط مع إيران سوف تكون عملية ممتدة وخاضعة للكثير من التغيرات، خصوصاً على مستوى الداخل الإيراني وعلى مستوى الجوار الإقليمي لها، ولذلك فإن على الإدارة الأمريكية التعامل بحذر مع مجموعة الأزمات التي قد تحدث في المستقبل، من خلال النقاشات الجادة داخل الولايات المتحدة، فضلا عن التعامل مع هواجس حلفائها في المنطقة.

وفي حالة فشل هذه الإستراتيجية الدبلوماسية الجديدة، فإن الولايات المتحدة سوف تواجه بخيار صعب، فهي من الممكن أن تقبل إيران كدولة قادرة على امتلاك التكنولوجيا النووية، ولكن على الولايات المتحدة أن تحاول بشتى الطرق منع إيران من الحصول على المواد النووية التي يمكن أن تستخدمها في صنع السلاح النووي. وفي حالة فشل هذا، فإن على الولايات المتحدة أن تردع القدرات النووية الإيرانية وتمنع الدول الأخرى في المنطقة من تطوير قدرات نووية، أو أن تقرر الولايات المتحدة توجيه ضربة عسكرية ضد المنشآت النووية الإيرانية، مع أن هذا الخيار ليست مؤكدة فرص نجاحه في تحقيق أهدافه، ويمكن أن يكون له العديد من التأثيرات السلبية على الاستقرار الإقليمي [1].

كما تعتقد الولايات المتحدة بان إيران تقوم بأنشطة تدخل ضمن المفهوم الأمريكي للإرهاب الدولي من خلال ما يأتي [2]: -

1. المفهوم الإيديولوجي لتصدير الثورة لإقامة حكم إسلامي تحت القيادة الدينية والسياسية الإيرانية، وهذا التوجه قد اصطدم بالحكومات القائمة في الدول الإسلامية إلا إنه قد يدفعها لإتباع سياسة معادية للغرب، فعملت إيران على تأسيس أحزاب موالية لها في

---

(1) "، رايدل، روس وجراي سامور (2008). إدارة مسألة الانتشار النووي في الشرق الأوسط، في: مجموعة باحثين، **استعادة التوازن.. إستراتيجية شرق أوسطية للرئيس القادم"**، مركز سابان بمهد بروكينجز ومجلس العلاقات الخارجية، الموقع الالكتروني: http://worldnegm.blogspot.com/2010/07/r.html

(2) ألمحمد، عبد الهادي حسين علي، مرجع سابق، ص 119.

كل من لبنان والعراق ودول مجلس التعاون الخليجي وبعض دول شمال أفريقيا من اجل تنفيذ مبدأ تصدير الثورة، إلا أن إيران وجدت نفسها بعد وفاة الخميني دولة منعزلة مما جعلها تعيد النظر في أسلوب تصدير الثورة لتكون اقل استفزازاً للدول الأخرى، ولتجعل من هذا المبدأ نموذجا يقتدى به من قبل التنظيمات الداعية للتغير.

2. إدارة عدد من المعسكرات والشركات الإرهابية في الخارج والتي تضم العناصر المناوئة للولايات المتحدة، مع أدركها بأن المعسكرات المخصصة للتدريب لبعض العناصر الموالية لإيران هي معسكرات إرهابية والتي كان لها دور في تحرير جنوب لبنان على يد قوات المقاومة اللبنانية ضد الاحتلال الإسرائيلي وهذا ما يقلق الولايات المتحدة إذ تعده عملية مد النفوذ الإيراني إلى دول عربية وإسلامية.

3. دعم إيران للإرهاب والقيام بأعمال تهدف إلى زعزعة الاستقرار في منطقة الخليج العربي، من خلال احتضان بعض المتطرفين الدينين والأصوليين والإسلاميين وتقديم الملجأ الآمن لهم ودعمهم عسكرياً ومالياً، ومن العمليات التي أفزعت الولايات المتحدة يمكن الوقوف عند الأتي: -

أ. العملية التي نفذت في 25/حزيران /1996 وتم فيها تفجير ثكنات عسكرية أمريكية في ميناء الخبر السعودي على ساحل الخليج العربي مما أدى إلى قتل عدد من الجنود الأمريكيين وجرح آخرين. .

ب. أشارت التحقيقات السعودية مع احد المصادر المعتقلة في عملية الخبر وجود تنظيم سعودي شيعي مدعم من إيران يطلق على نفسه حزب اللـه السعودي .

ج. الرفض الإيراني للتواجد الأمريكي في العراق ومنطقة الخليج العربي.

وهنا جاءت الرغبات الأمريكية لتلتقي مع ما يزيد من المعضلة في إسرائيل التي بدأت تشعر بتهديد وجودها نتيجة امتلاك إيران للقدرات النووية، لذا فهي تفكر بالخيار العسكري لمواجهة إيران، ولكن مكاسب الخيار العسكري، سواء من جانب الولايات المتحدة أو إسرائيل، يبدو أنها لا تستحق الخسائر الكبيرة التي سوف تحدث في حالة القيام به، وفي نفس الوقت فإنه بدون طرح هذا الخيار وبقوة على الطاولة، فإن إيران لا يمكن أن

تقدم تنازلات تذكر فيما يتعلق ببرنامجها النووي، وبالتالي فإن إدارة الرئيس أوباما عليها أن تظهر بأنها جاهزة لاستخدام الخيار العسكري في التعامل مع إيران في حال رفضها الحلول الدبلوماسية، حتى إن الولايات المتحدة قد اهتمت ببعض الإجراءات العسكرية التحضيرية من قبل القوات الإسرائيلية، والمتعلقة بتوجيه ضربة عسكرية مضادة لإيران ومنها: -

(1) إجراء تدريبات جوية إسرائيلية وما ينطوي عليه هذا التدريب من قطع مسافات طويلة وتنفيذ عمليات الإعاقة الالكترونية ضد وسائل الدفاع الإيرانية.

(2) استدعاء كافة المسؤولين الذين كانوا بالخدمة داخل إيران قبل الإطاحة بنظام الشاه سواء كانوا يعملون في السلك الدبلوماسي أو الاستخباري أو العمل في مجال التدريب العسكري أو جهاز السافاك، بهدف جمع المعلومات المختلفة لضرب الآلة العسكرية الإيرانية وبالذات مفاعلها النووي.

(3) تكثيف التشاور أو التنسيق بين القوات الأمريكية والمسؤولين الأمريكيين المعنيين بقضايا التسلح النووي الإيراني والقادة الإسرائيليين، وتنفيذ عمليات تدريبية مشتركة ووضع خطط والبدء بتحضيرات واضحة لتنفيذ الهجوم المخطط، ومتابعة حدوث أي تطور جديد في الموقف العسكري والسياسي الإيراني.

لقد تزامنت هذه التحضيرات الإسرائيلية مع توتر العلاقات الأمريكية – الإيرانية، جراء التصور الذي بلورته السياسة الأمريكية تجاه إيران، والذي وصفتها بالدولة الشريرة أو الخارجة عن القانون والتي تقوم بإثارة الاضطرابات والقلاقل وتهديد المصالح الأمريكية في المنطقة، ومن أجل أن تكون الإدارة الأمريكية جاهزة للتعامل مع هذه الخيارات الصعبة مهما كانت، فأنها قد بدأت مناقشة هادئة خصوصاً مع دول الخليج، حول امتلاك إيران للسلاح النووي الذي سيكون ذا عواقب وخيمة، لأنها - إيران - في مثل هذه الحالة سوف تتعامل بعنجهية مع خصومها، كما أن امتلاكها للسلاح النووي سوف يطلق سباقاً إقليمياً للتسلح النووي، والذي يبدو معه أن أياً من الدول العربية ليست قادرة على الدخول فيه قبل عقد من الزمن.

غير أن الأمر الذي يقف حائلاً دون تأكيد إدارة الرئيس أوباما على أن الدبلوماسية الأمريكية قـادرة على خلق جبهة مناوئة لامتلاك إيران للسلاح النووي، يكمـن في أنهـا سـوف تقـع في معـضلة التعامـل مـع الترسانة النووية الإسرائيلية، وفي حالة فشل كلا الخيارين، الدبلوماسي أو العسكري، فـإن الولايـات المتحـدة لن يكون أمامها إلا مد مظلتها النووية لتـشمل كـل أو بعـض دول المنطقـة مـن أجـل ردع القـوة النوويـة الإيرانية والحفاظ على حالة التوازن في المنطقة.

المبحث الثالث

مكافحة الإرهاب في منطقة في الشرق الأوسط

تعد ظاهرة الإرهاب من الظواهر القديمة في العلاقات الدولية وقد استخدمت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر بغية تحقيق أهداف محددة، ولكن مظاهر الإرهاب ازدادت بشكل غير اعتيادي في القرن العشرين ومطلع القرن الحادي والعشرين، سواءً في عددها أو النطاق الجغرافي الذي تمارس فيه، أو في نوعية الشبكات والتنظيمات الإرهابية، أي إن الإرهاب أصبح عملية منظمة سواءً على صعيد الأفراد أو الحكومات وأن اختلفت الأهداف التي تسعى إليها وتهدف إلى تحقيقها. وقد وجدت الولايات المتحدة الأمريكية في تنامي ظاهرة الإرهاب فرصة لإدارة شؤون العالم وقيادته تحت زعم قيادة التحالف العالمي المضاد للإرهاب.

وقد تبنت الولايات المتحدة الأمريكية في عهد الرئيس جورج بوش الابن مهمة مكافحة ظاهرة الإرهاب بعد أن تعرضت في 11 أيلول 2001 لتفجيرات نيويورك وواشنطن وما رافقهما من تخريب وقتل وتدمير بحيث اعتبرتها أكبر عملية إرهاب في تأريخها، فأنصب اهتمامها على ظاهرة الإرهاب بعد أن دفع الأمريكيون أفدح الخسائر، وقد أعلنت أحداث أيلول عن الجرأة المطلقة للمنفذين وأظهرت الضعف الكبير الموجود لدى الأجهزة الأمنية المختصة في الولايات المتحدة ودول العالم التي تتعاون معها، مما دفع الإدارة الأمريكية لإعلان استمرار حربها على الإرهاب وبناء الدفاع الوطني بحيث أصبح في سلم أولويات الأمن القومي الاعتماد على الطاقات الوطنية، لهذا طرحت فكرتين متناقضين في مواجهتها لظاهرة الإرهاب الدولي، إلا إنهما تلتقيان عند هدف واحد هو ضمان الهيمنة الأمريكية على الشؤون العالمية، فقد سعت في الأولى إلى معالجة المشكلات الدولية من خلال الاستعانة بمكامن القوة لديها، وفي مقدمتها آلتها العسكرية العملاقة المتطورة، إما الثانية فهي نشر الديمقراطية انطلاقا من تحليل يرى في الإرهاب والعنف إحدى أهم نتائج غياب الديمقراطية.

ثم انطلقت إدارة الرئيس باراك أوباما في جهود مكافحة الإرهاب التي عدتها جزءاً مهماً من سياستها في الشرق الأوسط، ولكنها ليست المحرك الأساسي لهذه السياسة، لأنها تعلم جيداً أن الاتجاهات الراديكالية التي تدعم التطرف والإرهاب في الشرق الأوسط سوف تجعل من الصعب بالنسبة للإدارة الجديدة دفع عمليات الإصلاح السياسي، مما يدفعها للنظر إلى سياسة مكافحة الإرهاب في سياق السياسات والمصالح الأخرى للولايات المتحدة، فجهود مكافحة الإرهاب لا تتم في فراغ، وإنما في سياق مصالح وسياسات أخرى للولايات المتحدة.

سنعمل في هذا المبحث المتعلق بالولايات المتحدة الأمريكية وظاهرة الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط من خلال تناول المطالب التالية: -

المطلب الأول : أثر أحداث 11 أيلول 2001 في مكافحة الإرهاب

المطلب الثاني: جهود أدارة الرئيس باراك أوباما في مكافحة الإرهاب

المطلب الأول

أثر أحداث 11 أيلول 2001 في مكافحة الإرهاب

دفعت أحداث الحادي عشر من أيلول 2001 الولايات المتحدة الأمريكية للسعي الجاد من اجل توحيد المشهد العالمي في المواجهة التي حدثت بين الأصولية الدينية المتعاونة مع بعض الحركات الإسلامية من جانب، والغرب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية من جانب آخر، في حرب طويلة عرفت بالحرب على الإرهاب مما عزز من فرص المواجهة على حساب السلام والتعاون وحوار الحضارات، وذلك لأن الأحداث خلقت انطباعاً لدى الرأي العام الأمريكي بأن العرب والمسلمين يقتلون الآخرين دون تمييز، وأعطت – هذه الأحداث – تعريفاً واسعاً للإرهاب يربط بين مشاهد 11 أيلول وأي تفجير في أي شارع يصاب فيه أي مدني.

لكن هذا التعريف الواسع أنتج تداخلاً لدى العديد من المهتمين بظاهرة الإرهاب سواء كانوا دولاً أو منظمات أو مفكرين وحتى أفراد، دفع الكثير منهم لتطويع مصطلح الإرهاب بما يناسب أغراضهم وتوجهاتهم السياسية، بحيث تعدد تعريف الإرهاب لأنه مفهوم غير محدد وكثرت فيه الآراء والاجتهادات ضمن الاعتبارات الإيديولوجية التي يؤمن بها أي نظام أو القيم والاعتبارات التي يدافع عنها، فقد عرفه بريان كروزبر بأنه" استخدام العنف أو التهديد باستخدامه لتحقيق الأهداف السياسية" [1]، أما واطسن(Watson) فيعرفه بأنه "إستراتيجية أو طريقة تحاول عن طريقها جماعة منظمة أو حزب من أجل جذب الانتباه لأهدافه أو غاياته لغرض تحقيقها"، فيما اعتمدت وزارة الخارجية الأمريكية التعريف الآتي: " الإرهاب هو التهديد باستعمال العنف أو استعماله لتحقيق أهداف سياسية من قبل أفراد أو جماعات سواء كانوا يعملون لمصلحة سلطة حكومية رسمية أو ضدها، وتستهدف هذه الأعمال أحداث صدمة أو ذهول أو التأثير على جهة تتجاوز ضحايا الإرهاب المباشرين".

---

[1] كروزبر، بريان (1961). **الثائرون**، بيروت, المكتب التجاري للطباعة، تعريب خيري حماد، ص92.

إن هذا التعريف يمكن أن يكيف من قبل الإدارة الأمريكية لاستخدامه ضد أي دولة تجد فيها الولايات المتحدة تعارض سياستها. وان مسالة الإرهاب الدولي أصبح سلاحا بيد الإدارة الأمريكية لتقريب دولة وإبعاد أخرى طبقا للمعايير وقد تبنت الولايات المتحدة على إصدار لائحة تسمي فيها الدول الإرهابية، كما إننا نجد أن الجهود الأمريكية لإيجاد مفهوم الإرهاب الدولي نتج عنها إطلاق إستراتيجية جديدة لمحاربة الإرهاب، التي أصبحت احد أهم ركائز الإستراتيجية الأمريكية الشاملة في القرن الحادي و العشرين. حيث أعطت الإدارة الأمريكية من خلال رفع شعار مكافحة الإرهاب، لنفسها المشروعية في معاقبة ومهاجمة أية دولة كانت أو أية منظمة أو حتى شخصية، وإعلان الحرب عليها بوصفها دولة أو منظمة أو شخصية إرهابية أو تساند وتدعم الإرهاب، ويجب التصدي لها في إطار الحملة الدولية لمكافحة الإرهاب، ويبدو ذلك تجسيداً لمقولة الكاتب الأمريكي صاموئيل هنتنغتون: " إن انتهاء الحرب الباردة غير كل التوازنات الإستراتيجية بحيث إن الحاجة الأمريكية لم تعد لإيجاد القوة الكافية لخدمة أهدافها وإنما أصبح على الولايات المتحدة إيجاد أهداف جديدة لاستخدام القوة الأمريكية الهائلة من اجل تحقيقها" [1].

إن أحداث أيلول 2001 استهدفت رموز القوة في الدولة الأعظم وهي: برجي مركز التجارة العالمي في نيويورك وهي العاصمة المالية للعالم، ووزارة الدفاع الأمريكية في واشنطن مقر القوة العسكرية الأعظم، وكان من الممكن أن تصيب مقر القوة والإدارة السياسية بالطائرة التي سقطت في بنسلفانيا، وقد جاءت هذه الأحداث لتشكل وبكل المعاني بداية مرحلة جديدة وطويلة في العلاقات الدولية، سواء على مستوى الصراع الدولي، أو في تأسيسها لمبدأ التصدي لظاهرة الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط، وليس فقط لأن هذا التاريخ حمل إلى الولايات المتحدة الأمريكية واحدة من أسوأ الكوارث الإنسانية في تأريخها، بل لأنها تلقت ضربة حقيقية استهدفت أهم رموز قوتها الاقتصادية والعسكرية والأمنية وبالتالي وضعت هيبتها كدولة عظمى على المحك، ووضعت القيم التي يتحلى بها المجتمع والنظام الأمريكي أمام معايير جديدة طالت كافة جوانب حياة الأمريكيين

---

[1] هنتنغتون، صموئيل ، تأكل المصالح الامريكية، بغداد، ترجمة سهيل احمد حسين، **مجلة ام المعارك**، العدد124 لسنة 1998 ص19.

والعالم، كما إن الأحداث بقدر ما شكلت سبباً لخروج القوة الأمريكية بهذه الصورة الواسعة عن حدودها سعياً وراء الانتقام، فأنها كانت ذريعة لتحقيق نقلة في السياسة الأمريكية على النطاق العالمي، من اجل تأكيد سيطرتها ونفوذها وخدمة مصالحها، لذلك تعد تفجيرات الحادي عشر من أيلول 2001 هي السبب الرئيس وراء قيام الولايات المتحدة بمواجهة ظاهرة الإرهاب وذلك للأسباب التالية: -

1-الأدوات والآليات المستخدمة في الأحداث

لقد أحدثت التفجيرات انعطافه مهمة في التوجهات الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية، وكانت المنطلق الذي أحدث تغييرات في عملية توجيه الأزمات الدولية، بل وإثارتها للوصول إلى أهداف الإستراتيجية الكونية الأمريكية، ولأنها نوع غير مسبوق من الأزمات، فقد تعاملت الإدارة الأمريكية مع تحديات واستحقاقات داخلية وخارجية كبيرة، وإذا كانت الأزمة الداخلية يمكن معالجتها بحلول وإجراءات أمريكية بحتة، فان التحديات الخارجية تطلبت إدارة الأزمة عبر زج عوامل وأطراف كثيرة واستخدام أدوات واليات جديدة.

وقد وجدت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها بعد ما حدث في 11أيلول 2001 أمام أزمة بالغة التعقيد تتطلب إدارتها وضع إستراتيجية شاملة، تشتمل على مشاهد عديدة، ولم تكن التداعيات الناتجة من وراء تلك الهجمات ونوع الشخصيات التي اشتركت فيها والتقنيات المستخدمة، جديرة في إثبات إن بإمكان أي لاعب دولي قوي، التأثير من خلال وسائل متعددة في الساحة الدولية، لكن الصدمة جاءت نتيجة لاختراق أراضي الدولة الأقوى في العالم وانكشافها أمام تلك الهجمات غير المألوفة سابقا [1].

2-نوع وشخصية العناصر المنفذة للأحداث

إن الإرهابيين الذين تحاربهم الولايات المتحدة اليوم هم أنفسهم "أصدقاء الأمس" حيث حصلوا على الأسلحة وميادين التدريب مقابل إلحاق الهزيمة بالروس عندما كان

[1] بايليز، اليسون. ج. (2004). **اتجاهات وتحديات الامن الدولي، نزع السلاح والامن الدولي**، الكتاب السنوي ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ص69.

"الأفغان العرب" يقاتلون قبل وقوع أحداث الحادي عشر من أيلول لأكثر من عشر سنوات من اجل تحرير أفغانستان من "الاحتلال السوفييتي الكافر"، هؤلاء المقاتلون الذين اكتسبوا خبرة في أساليب القتال وأعمال حرب العصابات جراء اتساع رؤيتهم التي شملت دولاً عديدة جاءوا منها في مسعى للتخلص مـن إجـراءات القمع التي تمارس ضدهم، مع تجربة جديدة في معرفة حقيقة الأمور في العالم جـراء التعامـل المنـتظم مـع أجهزة الاستخبارات في كل من باكستان وإيران، وعلاقة حميمة مع الأمريكيين والحركات الإسلامية الأفغانية وخاصة حركة طالبان، الأمر الذي مكنهم من دفع وإجبار القوات الروسية على الرحيل من أفغانـستان عـام 1989 تاركين وراءهم حوالي أربعين ألف قتيل[1].

وقد أظهرت الهجمات بوضوح منحى جديدا أكثر تطوراً وخطورة بوجود منظومة مكتفية ذاتيـاً لا ترتبط بأية دولة، اقتحمت الميدان الدولي عبر القيام بمثل تلك الهجمات، باعتبارها لاعباً دولياً جديـداً عـلى صعيد النظام الدولي[2].

ونتيجة لذلك فان العدو الذي تواجهه الولايات المتحدة الأمريكية، والذي يقف وراء الهجمات التي تعرضت لها، هو عدو غير معروف ولا محدد المعالم، وان العولمة أسهمت بشكل كبير بزيادة قدرة وفعاليـة الشبكات الإرهابية على استخدام أسـلحة الـدمار الـشامل، حيـث أصبحت المعلومـات في عـصر الانترنيـت متاحة للجميع، لذلك أوجدت عدوا يتصف بكونه أكثر تصميما وقادرا على اختراق إي نظام امنـي في العـالم[3].

3-ضعف النظام الأمني الأمريكي

عدت هجـمات أيلـول في نيويـورك وواشـنطن، اكـبر عمليـة خـرق للأمـن القـومي الأمريكي وأثبتت هشاشة النظام الأمني الأمـريكي بـالرغم مـن امـتلاك الولايـات المتحـدة

---

(1) دايار، جوين (2008). **الفوضى التي نظموها الشرق الأوسط بعد العراق** – بيروت، الدار العربية للعلوم نـاشرون، ترجمـة بسام شيحا، ص 120.

(2) بريماكوف، يفجيني (2004). **العالم بعد سبتمبر واحتلال العراق**، تعريب عبد اللـه حسن، مكتبة العبيكان، ط1 2004. ص17.

(3) الغزالي، أسامة حرب، " هل استوعب الأمريكـان درس 11سـبتمبر 2001 "، **مجلـة الـسياسة الدوليـة**، العـدد147، لـسنة 2003، ص 14.

الأمريكية اكبر آلة إستخباراتية في العالم حيث أشار نائب الرئيس الأمريكي (ديك تشيني) إلى هذا الضعف بالقول " إن الهجمات التي تعرضت إليها الولايات المتحدة الأمريكية في 11 أيلول 2001 لم تكن متوقعة بالمرة وجاءت كصدمة لنا"[1]، حيث استطاع تسعة عشر شخصا العمل على التخطيط والتنفيذ لتلك الهجمات من داخل العمق الأمني الأمريكي، فلم تكشف الأجهزة الأمنية الأمريكية رغم كل ما تملكه من إمكانات، إلا النزر اليسير عن تلك العمليات داخل أراضي الولايات المتحدة الأمريكية[2]، ونتيجة لذلك انطوت هذه الهجمات على العديد من الدلالات بالنسبة للأمن الداخلي للولايات المتحدة الأمريكية حيث لم تعد الأخيرة في مأمن من الهجمات الإرهابية سواء الداخلية أو المصالح الأمريكية في الخارج، وذلك بعد أن ظلت بعيدة ومحصنة لفترة طويلة من الاعتداء الخارجي.

4-التداعيات الناتجة عن أحداث 11 أيلول

نتج عن هجمات أيلول حدوث صدمة عنيفة لدى الرأي العام الأمريكي والدولي، وازداد إحساس المواطنين الأمريكيين بعدم الأمان، وكذلك أشرت تلك الهجمات ضعف أجهزة الأمن الداخلي الأمريكية على التصدي السريع للعمليات الإرهابية فور وقوعها، حيث تسربت وثائق تشير إلى ورود معلومات من مكتب التحقيق الفيدرالي (FBI) في أريزونا في شهر تموز 2001، تفيد بان مجموعة من الشباب العرب ومن بينهم من ينتسبون إلى تنظيم القاعدة، يتدربون في مدارس تعليم الطيران الأمريكية، وإن هذا التقرير لم يصل إلى واشنطن، إضافة إلى تقرير من وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، يفيد بان تنظيم القاعدة يستعد لبدء عمليات داخل الأراضي الأمريكية انتقاماً من الضربات الصاروخية الأمريكية التي أطلقت على معسكرات القاعدة في أفغانستان عام 1998 إلا

---

[1] محمود، احمد إبراهيم، البرنامج النووي الإيراني: التطور والدوافع والدلالات الإستراتيجية، **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة،، العدد 131 يناير 1998، ص 49.

[2] فولر، غراهام، **سياسة امريكا الداخلية بشان الحرب على الارهاب**، الموقع الالكتروني: .www.alajazera.net

أن كلا التقريرين قد قلل من شانهما [1]، حيث أصبح المجتمع الأمريكي نتيجة لتلك الهجمات مصاباً بحالة من الهوس والهلع الأمني بعدما كان المواطنون الأمريكان يعتبرون أنفسهم الأكثر أمنا في العالم [2].

وقد ولدت التفجيرات في كل من نيويورك وواشنطن شعور ورغبة جامحة لدى العديد من الناس بالانتقام، مما سمح للرئيس جورج بوش الابن لاستغلال الموقف فدعا إلى الأخذ بالثار من خلال مهاجمة المنفذين بقوة مميتة وسرعة هائلة، إلا إن الإرباك الذي أصاب الأصوات الشعبية والرسمية الأمريكية نتج عنه عدم وجود هدف محدد ليهاجم من قبل الولايات المتحدة الأمريكية لتوجيه الضربة إليه، فتارة تتوجه الإدارة الأمريكية إلى إلصاق التهم بالأطراف والدول المعادية لها، ومرة تبدأ بالحديث عن تنظيم القاعدة، محاولة منها التهرب من مسؤوليتها أزاء هذا الخرق الأمني الخطير، وبعد ذلك يطالب الرئيس الأمريكي نفسه، بالتريث في مسالة الرد على تلك الهجمات، ويذكر الشعب الأمريكي بالفشل الذي أصاب القوات الأمريكية في عام 1983 عندما أمر الرئيس الأمريكي آنذاك رونالد ريغان بقصف التلال المطلة على بيروت بعد تعرض البارجة الأمريكية US. NEW JERSEY إلى عملية انتحارية أسفرت عن مقتل (241) عنصراً من عناصر المارينز- مشاة البحرية الأمريكية [3].

إلا إن الوضع النفسي للمجتمع الأمريكي جعل الأمر لا يحتمل التأخير في توجيه الرد، لذا عملت الإدارة الأمريكية وبدعم ومساندة من قبل الرأي العام الأمريكي لإعلان أول حرب في القرن الحادي والعشرين، للقضاء على الإرهاب الدولي، وتأكيدها الدائم على أن هذه الحرب سوف تكون طويلة الأمد، حيث أعلن الرئيس جورج بوش الابن عقب اجتماعه بمجلس الأمن القومي في منتجع كامب ديفيد: إن الولايات المتحدة الأمريكية تستعد لشن اكبر حملة عسكرية قوية ومنظمة وستكون هذه الحملة صارمة، تسخر

---

(1) المرجع السابق.

(2) **التغيير في إستراتيجية الأمن القومي** ، دراسة لمؤسسة الاهرام، الموقع الالكتروني: www.ahram.net

(3) كاري، جيمس و جوان ديكرسون، الإستراتيجية حرب على كافة الجبهات "صحيفة التايمز، في 15اكتوبر 2001، ، ترجمة مركز الدراسات الدولية، **سلسلة متابعات دولية**، العدد71، جامعة بغداد، لسنة 2001، ص3.

الولايات المتحدة الأمريكية كل إمكاناتها القومية من اجل الانتصار في دحر الإرهاب فالمارد الأمريكي استيقظ وان الولايات المتحدة ستواجه صراعا بين قوى الخير والشر [1].

وتأسيساً على ما سبق فقد وفرت أحداث 11 أيلول فرصة ذهبية لواشنطن لإعادة ترتيب جدول الأولويات العالمي، ووضع قضية ما يسمى بمكافحة الإرهاب العالمي على رأس ذلك الجدول، واستغلال فرصة التوافق العالمي على إدانة الحدث لتمرير إجراءات أخرى لا تعبأ بسيادة الدول وتسهل عمليات التدخل في شؤونها الداخلية، ولقدت بدت هذه الإجراءات سهلة التداول والتطبيق مع إعلان الرئيس بوش الابن الحاسم عن انقسام العالم إلى " من معنا ومن مع الإرهاب " لتبدو واشنطن كنيابة عامة دولية تقف على رأس نظام عالمي ينبغي على الآخرين إما الانخراط فيه أو البقاء على هامشه مع ما يتطلب هذا الموقف من مجازفة بمصالحهم المستقبلية.

---

[1] عباس، نادية فاضل، ملامح الانهيار الأمريكي "، **سلسلة متابعات دولية**، العدد 70، مركز الدراسات الدولية، 2001، ص2.

المطلب الثاني

جهود أدارة الرئيس باراك أوباما في مكافحة الإرهاب

لقد جاء مصطلح الحرب على الإرهاب الذي أطلقه الساسة الأمريكيون في إدارة الرئيس جورج بوش الابن، ليمثل شكلاً جديداً من أشكال العلاقات الدولية بعد أن حشدت الولايات المتحدة الأمريكية جهودها لإدارة الأزمة التي تعرضت لها في أعقاب أحداث أيلول 2001، بحيث أنها لم تكتف بوضع الأهداف التي توصلهم إلى منفذي تلك الأحداث، بل أنها تشن الحرب وفقاً لما أسمته الإدارة الأمريكية مبدأ بوش الذي تحدث عنه نائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني حيث قال" سوف ننظر إلى إي نظام يؤوي الإرهابيين او يدعمهم على انه نظام إرهابي معاد للولايات المتحدة الأمريكية"[1].

وقد حل مصطلح الإرهاب محل الشيوعية، كصفة تلصق بكل من يناهض او يقف بوجه الهيمنة الأمريكية، وبات معياراً لامتحان الولاء والتعاون والخير والشر كما عد المحك الأساسي للتمييز بين العدو والصديق فأما أن تساند الحرب ضد الإرهاب او أن تكون ضمن أهداف الإرهاب [2].

ومنذ إعلان مبدأ الرئيس بوش بالحرب على الإرهاب، ظهرت مقولة مع الولايات المتحدة الأمريكية او مع الإرهاب، وأصبح شعار الحرب على الإرهاب الشكل العام والإطار الكامل الذي يؤطر الإستراتيجية الأمريكية الجديدة ويضعها موضع التنفيذ، وتم توظيف هجمات 11 أيلول في توحيد الرأي العام العالمي، للسماح بالشروع في العمل ألاستباقي لمكافحة الإرهاب الدولي، وسعت الدبلوماسية الأمريكية بنشاط لإطلاق صفة الشرعية الدولية على التحركات الأمريكية في مختلف بقاع العالم، ومما يؤكد على هذا

---

[1] أنطوان، أيان وآخرون (2004). **النظام الأطلس أوربي والأمن العالمي "، نزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي لعام 2003**، بيروت، ترجمة مركز الوحدة العربية، ، ص133.

[2] عاروري، نصير، "حروب جورج دبليو بوش بين مركزية الخوف وعولمة الإرهاب "، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 297 - لسنة2003، ص14.

التوجه شهادة وزير الدفاع الأمـريكي الـسابق دونالـد رامـسفيلد أمـام لجنـة العلاقـات الخارجيـة التابعـة لمجلس الشيوخ الأمريكي حيث قال: " إن الأفضلية غير المتناظرة التي يمتلكها الإرهـابي تـأتي نتيجـةً لقدرتـه على مهاجمة إي مكان في إي وقت وبواسطة إي اسلوب يمكن تصوره في حين انه ليس ممكنـاً الـدفاع عـن كل مكان في كل وقت وفي مواجهة إي تهديد يمكن تخيله فالاسلوب الوحيد للتعامل مـع هـذه التهديـدات هو مطاردتها، لذلك وجدت هذه الحملة الدولية لمكافحة الإرهاب، وان مبدأ الرئيس بوش يستند إلى هـذه الفكرة التي تقضي بأن نعثر على الإرهابيين في إي مكان من العالم "[1].

ونتيجة لذلك فان الحمـلة الدوليـة لمكافحة الإرهاب أصـبحت، حـسب مـا تـصورها إدارة الـرئيس بوش الابن، بديـلاً واقعياً عن سعيها الدائم لخلـق الإمبراطوريـة الأمريكيـة، فقـد توفــر للـرئيس الأمـريكي فجأةً عذر، لتوسيع الهيمنة العسكرية الأمريكية، من خلال إدارة ما يسـمى بظاهرة الإرهاب الدولي، حيث استطاعـت الولايـات المتـحدة تعطيل عدة اتـفـاقات ومعـاهـدات دوليـة وان تبدأ حكـماً امـبريالياً مبـاشراً على العالم [2]، ومـن خـلال حجـج واهيـة تقـول أن عليهـا إن تـستبق الأخطـار والتهــديدات التـي تطــال مصالحها في مخـتلف بقاع العالم عبر ضربات استباقية.

أما الإدارة الأمريكية في عهد الـرئيس بـاراك أوبامـا فأنهـا تركـز في الواقـع عـلى الحـرب في أفغانستان، وأن الرئيس كما قال هو بأنه يرى إن الحرب على الإرهاب مركزهـا أفغانـستان ولـيس العراق، وبأنه سيهتم بالعلاقـة مـع باكـستان، و يريـد أن تـستمر الحـرب عـلى الإرهـاب لكنـه لا يريدها أن تكون عذراً لتصفية حسابات أو للترويج لإمبراطورية أمريكيـة جديـدة، فهـذه الأخـيرة تكلف أموالاً كبيرة، فهو لا ينسى الأزمة المالية التي ضربت الاقتصاد الأمريكي بأنها لم تكـن هنـاك مبالغ كافية لمعالجة الأزمة مع أن الخزينة الأمريكية كان لديها خـلال حكـم جـورج بـوش الابـن فائضاً في الميزانية بقيمة تريليون دولار، لكن عنـدما انفجـرت الأزمـة كـان هنـاك عجـز بتريليـون

---

[1] أنطوان، أيان وآخرون (2004)، مرجع سابق، ص 133.

[2] أكنيري، ج. جون (2004). **أوهام الإمبراطوريـة تعريـف النظـام الأمـريكي الحـديث**، دمـشق، عـرض وتحليـل مركـز المعطيات والدراسات الإستراتيجية، ص2.

دولار، والسبب الوحيد والأساسي هو الحرب على العراق [1].

لذا فأن باراك أوباما يعي هذا الدرس ولن يخوض أي مغامرات عسكرية مماثلة، بل يمكنه أن يقلل من خطر الهجمات الإرهابية من خلال تطبيق السياسات التالية [2]: -

أولا : تقوية القدرات المحلية لمواجهة الإرهاب، فهذه المواجهة تتم بصورة أفضل إذا تمت عن طريق حكومات الدول في المنطقة، ولكن على الولايات المتحدة أن تدعم القدرات الأمنية والمالية والمخابراتية لهذه الدول.

ثانيا : تقديم مساعدة لحكومات الدول على وقف الممارسات الراديكالية، فالعديد من الدول مثل السعودية حاولت تطوير مجموعة من الوسائل لمكافحة الراديكالية وصعود الجماعات المسلحة، ولكن العديد من هذه البرامج والوسائل ما تزال في بداياتها الأولى، ولذلك فعلى الولايات المتحدة أن تطبق أكثر الوسائل نجاحاً في هذا السياق.

ثالثا :محاولة تجنب أن تظهر الحرب على الإرهاب كما لو كانت حرباً ضد الإسلام، فعلى الرئيس أوباما التأكيد على أن الولايات المتحدة تحارب مجموعات مسلحة صغيرة لا تمثل بأي حال من الأحوال التيار الرئيسي في الدين الإسلامي.

رابعا: التأكد من عدم تحول اللاجئين العراقيين في الأردن وسوريا إلى مصدر لظهور حركات مسلحة جديدة، ويتم ذلك من خلال مجموعة من البرامج التي تساعد هؤلاء وتوفر لهم الحياة الكريمة.

---

(1) عبد الرحمن، محمد عبد الحميد (2009). **أوباما والشرق الأوسط ترقب، آمال ومخاوف،** الموقع الالكتروني: .http://static.rnw.nl/migratie/www.rnw.nl/hunaamsterdam/international/20010903-redirected

(2) بايمان، دانيال وستيفن سايمون (2010). **مكافحة الإرهاب وسياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط**، الموقع الالكتروني:

http://worldnegm.blogspot.com/2010/07/r.html.

خامسا: لو أن الولايات المتحدة قررت الانسحاب من العراق، فإن عليها أن تظل محتفظة بنفوذ عسكري ومخابراتي في هذا البلد بما يمكنها من إعاقة نشاط تنظيم القاعدة في العراق.

سادسا: استمرار دعم قوات الصحوة العراقية والضغط على الحكومة العراقية من أجل مزيد من الدمج للطائفة السنية في القوات التي تكافح فيه تنظيم القاعدة.

سابعا: زيادة الدعم المقدم لبرامج تقوية دور القانون والسلطة القضائية وقوات الأمن والشرطة وغيرها من مؤسسات الحكم في هذه الدول أمر هام في مواجهة الجماعات الإرهابية.

وخلاصة لما ورد آنفاً فأن تعامل إدارة الرئيس باراك أوباما مع سياسة الحرب على الإرهاب جرى بطريقة عدها جزءاً من سياستها الخارجية في منطقة الشرق الأوسط، من خلال التركيز على الاتجاهات الراديكالية التي تدعم التطرف والإرهاب في دول المنطقة ، مما أدى لدفع الجهود الأمريكية للمطالبة والضغط الشديد على الحلفاء والأعداء نحو عمليات التنمية السياسية في الشرق الأوسط، وأن النظر إلى سياسة مكافحة الإرهاب جاء ضمن سياق السياسات والمصالح الأخرى للولايات المتحدة الأمريكية، وإن الجهود المستخدمة بهذا الشأن لم تأت من فراغ، بل أنها جاءت لتصحيح مسار السياسة الخارجية المتبعة من قبل إدارة الرئيس بوش الابن التي أعطت الأولوية المطلقة لسياسة الحرب على الإرهاب، وعملت على إيجاد المبررات اللازمة لتحريك آلتها الحربية بغية إحداث التغيير في النظم السياسية الحاكمة.

الفصل الخامس

الخاتمة

المراجع

الفصل الخامس

الخاتمة

لقد شكل تفكك الاتحاد السوفيتي وتراجعه من خريطة التفاعلات السياسية الدولية والإقليمية، عاملاً حاسماً في تهيئة الوضع الداعم للسياسة الأمريكية فيما يتعلق بشؤون منطقة الشرق الأوسط، فبعد أن انتهى ما كان يسمى بالتهديد السوفيتي من الحسابات الأمريكية، تحركت الولايات المتحدة الأمريكية لتعيد ترتيب الخارطة السياسية، والاقتصادية للعالم مستغلة حالة اختلال توازن القوى الدولي لصالحها، مما أدى لانفرادها وهيمنتها في الساحة الدولية كقوة عظمى وحيدة متفوقة من النواحي السياسية والاقتصادية والعسكرية، وقد سعت إلى ترجمة دوافعها وأهدافها إلى سياسات في مختلف دول العالم، ومنها المنطقة العربية، وفق مقولة " انه لا توجد في عالم اليوم قوة تقارن بالولايات المتحدة، وانه ليس هناك دولة أخرى على ظهر الأرض اليوم تستطيع أن تقارن نفسها مع الولايات المتحدة من حيث قدرتها الحربية التقليدية، كما انه لا توجد قوة يمكنها أن تشكل تحدياً عسكرياً للأمن القومي الأمريكي " [1].

في نفس السياق فإن الحالة التي وصلت إليها الولايات المتحدة جعلها تفكر بمنطق القوة التي لا تقهر، وحسب ما جاء فيما كتبه المحافظ تشارلز كروثامر قائلاً" أمريكا تجاوزت العالم كجبار فمنذ أن دمر الرومان قرطاج لم تبلغ قوة الذرى حيث وصلنا " [2]، وذهب كاتب آخر ابعد في المستقبل عندما قال " إن القرن الثامن عشر كان فرنسياً، والقرن التاسع عشر كان انكليزياً والعشرين أمريكياً والقادم سيكون كذلك"[3].

[1] العليكم، حسن حمدان، " العرب والنظام الدولي الجديد "، المجلة العربية للدراسات الدولية، السنة الرابعة، العدد (3-4)، صيف /خريف 1993، ص17.

[2] Charles Krauthamer , " The Unipolar Moment " , America And The World 1990-1991 Foreign Affairs, Vol. 10 , No.2 , 1991 ,P.24.

[3] Mortine Zuckerman," A second American Century" , Foreign Affairs, , May –June , 1998.

ولقد استحوذت هذه المقولات على إدارة الرئيس جورج بوش الابن بعد انفراط الحلقات الرئيسية لنظام توازن القوى الثنائي، الذي حكم العلاقات الدولية منذ الحرب العالمية الثانية على نحو مكنها من احتلال مكانة فريدة لا نظير لها في التاريخ الحديث، وزاد من استعدادها للعمل والمجازفة من دون التخوف من ردود الفعل السوفيتية السلبية، او من قدرة السوفييت على استغلال الأوضاع على حساب المصالح الأمريكية، مما يعني إن المجال أصبح مفتوحاً أمام فرص الولايات المتحدة الأمريكية لتثبيت وجودها بشكل دائم وبخاصة في الجانب الأمني – العسكري لتحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية والأمنية في العالم.

وفي مقابل ذلك كانت النتيجة الثانية لهذا التحول الدولي هي زيادة فرص بروز قوى دولية جديدة في أوربا وأسيا، سواء أكانت دولاً أم كتلاً كبرى اقتصادية وسياسية، تحاول ترسيخ النظام الدولي المتعدد الأقطاب، الأمر الذي جعل الولايات المتحدة الأمريكية أمام الخيارات الإستراتيجية التالية [1]: -

الأول : التعاون والتعددية في خيار إدارة مشتركة لنظام عالمي في طريقه إلى التعددية القطبية بين الدول الكبرى.

الثاني: تبني سياسة تقليدية لتوازن القوى مشابهة للسياسة البريطانية في القارة الأوربية في القرن التاسع عشر.

الثالث: إبقاء القطبية الأحادية من خلال Strategic Dominant إستراتيجية الهيمنة.

وانطلاقاً من رغبة الانفراد الأمريكي في قيادة العالم، فقد فضلت الإدارة الأمريكية إستراتيجية الهيمنة، وفي هذا الصدد لا بد من الإشارة إلى دعوة الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب لمجلس الأمن القومي الأمريكي، لعقد سلسلة اجتماعات

---

(1) المجذوب، أسامة (2000) " العولمة والإقليمية مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية "، بيروت: دار المصرية اللبنانية، ص ص27-35.

مهمتها مواجهة موقف مستجد وطارئ حاسم وفاصل، في مستقبل الولايات المتحدة الأمريكية ومستقبل العالم، وقد استمرت هذه الاجتماعات مدة ثلاثة شهور ما بين أواخر عام 1989 وأوائل عام 1990 إذ كان من بين الحضور رجال أصبحوا من أهم صقور إدارة بوش الابن وصناع القرار في إدارته ومن أبرزهم: ديك تشيني، ودونالد رامسفيلد، وكولن باول، وريتشارد بيرل، وبول وولفوفيتز، وريتشارد ارميتاج، وجيمس وولسلي، وبرنت سكوكورفت [1].

وخلال تلك المناقشات، تم التوصل إلى مشروع توجيه رئاسي جديد تولت صياغته لجنة خاصة رأسها ريتشارد بيرل تضمن: إن الولايات المتحدة الأمريكية بعد أن تمكنت من تحقيق هدفها المطلوب بتفكك الاتحاد السوفيتي، وتحقيق تفوق عسكري أمريكي كامل عليه على امتداد أربعين عاماً من الحرب الباردة، ووصلت إلى تفوق اقتصادي وعسكري مكنها من أن تضع وتنفذ السياسات الكفيلة بضمان استمرار القوة الأمريكية غالبة بحيث تظل إرادتها غير قابلة للتحدي ودورها غير قابل للمنافسة [2].

وتلبية لتوجه الهيمنة، سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تحشيد ائتلافات دولية ؛ لمواجهة التهديدات والتحديات المشتركة، وكما يقول المراقب البريطاني سباستيان مالابي في صحيفة الواشنطن بوست الصادرة بتاريخ 1999/1/31 " إن مفارقة القوة الأمريكية عند نهاية هذه الألفية هي أنها أعظم من أن تهددها أية دولة أخرى، ومع ذلك فأنها ليست عظيمة بما يكفي لحل مشاكل مثل الإرهاب العالمي وانتشار الأسلحة النووية، فهي بحاجة الى مساعدة من الدول الأخرى" [3].

وبعد أحداث 11ايلول عام 2001 أكثرت الولايات المتحدة الأمريكية الحديث عن حاجتها إلى أصدقاء يشاركونها في حربها ضد الإرهاب، وهنا كان تركيزها على حلف

---

[1] Jesse Helms , (1996). " Entering the Pacific Century" , Heritage Foundation , Washington, PP.4-5
[2] Ibid.
[3] سباستيان مالابي، أضحوكة في أعين العالم، الواشنطن بوست، العدد31، كانون الثاني /يناير 1999، القسم B، ص5. نقلاً عن: جوزيف ناي، " مفارقة القوة الأمريكية: لماذا لا تستطيع القوة العظمى الوحيدة في العالم ان تمضي وحدها"، ترجمة محمد توفيق البجيرمي، الرياض:مكتبة العبيكان، 2003، ص90.

شمال الأطلسي، ففي أول مؤتمر صحافي عقده الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن في ولايته الثانية في تشرين 2004، أعلن عن سعيه للعمل مع أصدقاء وحلفاء الولايات المتحدة الأمريكية مركزاً على حلف شمال الأطلسي –الناتو- " لتعزيز التنمية والتقدم، ولهزيمة الإرهابيين ولتشجيع الحرية والديمقراطية كبديلين للاستبداد والإرهاب، وسأمد يدي إلى كل من يشاركنا أهدافنا، وأنا تواق لبدء العمل الذي نواجهه مهما تكن خلافاتنا في الماضي لدينا عدو مشترك، ولدينا واجبات مشتركة لحماية شعوبنا ولمجابهة المرض والجوع والفقر في مناطق العالم المضطربة " [1].

وترسيخاً لهذا التوجه، شدد الرئيس الأمريكي بوش في خطابه الأسبوعي في 19 شباط عام 2005، على أهمية الروابط ومتانتها بين الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي، فقال " في أوربا سأتحدث مع قادة الناتو عن كيفية التعاون والعمل معاً للإفادة من الفرص التاريخية الماثلة أمامنا الآن، فنحن نشترك في ذات الإيمان بالحرية وبحق كل فرد ونعمل معاً عبر العالم لتحقيق مصالحنا المشتركة، وقيمنا المشتركة "[2].

لذا فان الاهتمام الأمريكي بحلف شمال الأطلسي (الناتو) هو لتأكيد الهيمنة الأمريكية على قمة النظام الدولي في مرحلته الراهنة ولتدعيم مكانتها العالمية وتوجهاتها إزاء العالم العربي، والعراق بالتحديد واستخدامه كذراع عسكرية لخدمة مشروعها الكوني الذي تطمح إليه في الهيمنة العالمية، وللدفاع عن مصالحها الحيوية في المنطقة العربية ومواجهة التهديدات القائمة او المحتملة لهذه المصالح.

كما إن توفر آليات محكمة لدى الولايات المتحدة الأمريكية مكنها من تدعيم هيمنتها العالمية، والمتمثلة بالمؤسسات الاقتصادية والتجارية العالمية -صندوق النقد الدولي، البنك الدولي للإنشاء والتعمير، منظمة التجارة العالمية الحرة-التي استغلتها الولايات

---

[1] الشافي، عصام عبد، " السياسة الخارجية الأمريكية كقضايا وإشكاليات "، مجلة السياسة الدولية، القاهرة:مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، العدد 160، نيسان 2005، ص158.

[2] المرجع السابق، ص158.

المتحدة الأمريكية من خلال ربط المساعدات الاقتصادية لمختلف الدول، بتبني سياسات تنسجم وتتوافق مع السياسة الأمريكية وتوجهاتها الكونية [1].

وهكذا، يتضح الانفراد الأمريكي الحاصل في ميزان القوى العالمية منذ عام 1991، الذي دعاه بريجنسكي- مستشار الأمن القومي الأمريكي الأسبق- " الهيمنة الكونية الأمريكية "، ولخص فيه أسباب تلك الهيمنة في أنها القوة العسكرية الكونية الأولى القادرة على الوصول إلى أية نقطة في العالم، فضلاً عن تفوقها التكنولوجي العالمي، في كافة المبتكرات الحاسمة كما أنها تشكل عامل جذب وإغراء لا مثيل له وبالأخص لشباب العالم، وأخيراً فأن كل ذلك قد أعطاها قدرة سياسية، لا تستطيع أية دولة أخرى مجرد الاقتراب منها، وهو ما جعلها قوة عظمى كونية شاملة [2].

وفي ظل هذه البيئة الدولية، والتوجه الأمريكي فيها للهيمنة على العالم كان من الطبيعي أن تتأثر الأقاليم ذات الأهمية الإستراتيجية، وفي مقدمتها منطقة الشرق الأوسط ذات الحساسية العالمية لأي تأثيرات بالتحولات الإستراتيجية في هيكلية المنظومة الدولية، لكونها ارتبطت بعلاقة تأثير متبادل مع النظام الدولي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، فالتوازنات العالمية تؤثر في التوازنات الإقليمية وبالعكس، عليه كانت التحولات التي شهدها التوازن العالمي بعد اختفاء احد أقطابه لابد أن تؤثر نتائجه وبقوة في هذه المنطقة وفي قلبها العراق من خلال انعدام هامش المناورة المستقلة أمام بعض الدول العربية، وخاصة ما يسمى بدول المواجهة، فقد كان الاتحاد السوفيتي في عصر التوازن الثنائي يمثل احد البدائل أمام بعض الدول العربية في الأقل لتقليص مساحة الهيمنة الغربية، فضلاَ عن تراجع الدور العربي، والقدرة العربية في التأثير في النسق الدولي، مما أدى إلى تراجع في مدى

---

[1] سالم، بول " الولايات المتحدة والعولمة:معالم الهيمنة في مطلع القرن الحادي والعشرين " في: " العرب والعولمة "، ط3، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، نيسان 2000، ص217

[2] بريجنسكي زبينغو(1998). رقعة الشطرنج الكبرى: الأولية الأمريكية ومتطلباتها الجيوستراتيجية ، ترجمة أمل الشرقي، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، ص39.

الاهتمام بقضاياها بسبب زيادة التبعية للولايات المتحدة الأمريكية على البيئة الدولية بعد الانهيار [1].

وهكذا، نجد إن الاختلافات التي شهدها النظام منذ مطلع التسعينات، قد أدت إلى إيجاد بيئة دولية ملائمة لتنفيذ أهداف السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط - والعراق بشكل خاص - ولهذا انفردت الولايات المتحدة الأمريكية بدائرة النفوذ في المنطقة، وسعت إلى توسيع قاعدة النظم المؤيدة للتعاون معها، ومحو آثار ما تبقى من الحقبة السوفيتية، فضلاً عن حماية ودعم أنظمة الحكم والأسر الحاكمة المنسجمة توجهاتها مع السياسة الأمريكية في المنطقة، لان هذه الوسائل ضرورة لتامين وصولها إلى نفط الخليج، وهذا ما أكده (توني فيرستانديغ) نائب مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأدنى في آذار 1994 عندما قال " إن المبدأ الأساسي الاستراتيجي للولايات المتحدة في الخليج هو حماية المصالح الأمريكية البالغة الأهمية التي تتمثل في أمن أصدقائنا وفي التدفق الحر للنفط بأسعار مستقرة ".

وفي خضم هذه التطورات الدولية، التي صبت في مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص، وبقدر تعلق الأمر بالعراق فانه لم يكن غائباً عن تصورات ومخططات الولايات المتحدة الأمريكية منذ أواخر الثمانينات من القرن الماضي، إذ كان داخلاً في العديد من الاعتبارات التي طرحتها مناقشات لجنة الـ(400 خبير) أواخر عام 1989 وأوائل عام 1990 وهذا التأكيد الأمريكي على العراق كان يحده اعتبارات عديدة وأساسية أهمها[2]: -

-قضية النفط وضرورة السيطرة على منابعه، وإنتاجه سيما وان العراق يمتلك 112 مليار برميل من احتياطي النفط المؤكد بمعنى 11% من الاحتياطي العالمي.

---

[1] سليم، محمد السيد، حول إشكالية النظام الدولي الجديد، مجلة السياسة الدولية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، العدد103، يناير 1991، ص ص 153- 154.

[2] هيكل، محمد حسنين (2003). " الإمبراطورية الأمريكية والإغارة على العراق "، ط2، القاهرة دار الشروق، ص ص125-126.

-إن العراق يمتلك دوراً بارزاً على المستوى الإقليمي، خاصة وانه خرج منتصراً وقوياً من حرب دامت ثمان أعوام، وهذا بحد ذاته ما أثار مخاوف الولايات المتحدة الأمريكية وحفيظتها من تنامي هذه القدرات في بعض الدول العربية والإقليمية.

-أمن إسرائيل، فالعراق لم يلزم نفسه بأي اتفاقيات هدنة او سلام مع إسرائيل، وهذا الأمر يثير الهواجس الأمنية لإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية دائماً وعلى حدٍ سواء.

وطوال الفترة ما بين دخول العراق إلى الكويت في 2/آب/1990 وحتى انسحابه في شباط 1991، كانت الولايات المتحدة الأمريكية تؤكد ان القرن الحادي والعشرين لابد له أن يظل أمريكياً تنفرد فيه الولايات المتحدة الأمريكية بالسيطرة على العالم، ولأول مرة دون شريك، وان الفرصة سانحة الآن لتحقيق أهدافها الكونية وكان العراق الخطوة الأولى باتجاه هذه الهيمنة ؛ لأنه لم يكن بعيداً عن أذهان مستشاري البيت الأبيض ولائحة تصوراتهم لشكل المستقبل في العراق.

لقد استغلت الولايات المتحدة الأمريكية الوضع الدولي الداعم لشرعنة ضرب العراق، ودعم مركزها كقوة عظمى وحيدة في العالم، سيما من القوى الدولية المنافسة والأعضاء في مجلس الأمن - فرنسا، الصين، روسيا-، قد نجحت الولايات المتحدة الأمريكية في تحجيم إي تأثير يمكن أن تمارسه، سواء كان ذلك عن طريق قيامها بدور الشرطي المنفذ لإرادة المجتمع الدولي، أم كان بدور الحكم والراعي لعملية فرض الأمن والسلم الدوليين [1]، لهذا لم تواجه بدورها موقفاً دولياً موحداً وصارماً أزاء توجهاتها حيال العراق، خاصة من أوربا على الرغم من بعض الاعتراضات الفرنسية، أما روسيا الاتحادية فمع تراجع دورها الدولي فان موقفها من العراق كان ورقة رابحة بيدها للحصول على بعض المكاسب من الولايات المتحدة الأمريكية، أو من المنظمات الدولية الاقتصادية المهيمنة عليها.

---

[1] جواد، سعد ناجي، " دراسة واستقراء في تعامل العراق مع الحصار الدولي "، مجلة قضايا شرق أوسطية، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، ديسمبر 1999، ص ص32-33.

وهكذا كان الموقف الدولي من السياسة الأمريكية إزاء العراق محدوداً جداً، بسبب الاختلافات ما بين الأطراف الدولية من جهة، والقيود التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية على هذه الدول من جهة أخرى، ناهيك عن الوعود الأمريكية بتقاسم ثروات العراق فيما لو استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية الهيمنة عليه.

وبعد أن استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية تامين البيئة الدولية، أخذت مسارات سياستها الخارجية وتوجهاتها، تتخذ منحاً تفردياً في السلوك السياسي الدولي، وانعكس ذلك على توجهاتها إزاء العراق، فالولايات المتحدة الأمريكية تمكنت من فرض الهيمنة المطلقة على العراق لتحقيق أهداف أمريكية كونية، تتجه نحو الهيمنة والتحكم بمفاتيح العالم الإستراتيجية، وفي مقدمتها الطاقة ومصادرها، ليتسنى لها التحكم فيما بعد بأية تحولات دولية لا تخدم مصالحها، والهيمنة على نفط العراق هو السبيل المهم والأكثر جدوى لتحقيق هذه الأهداف.

ومع حصول الاحتلال الأمريكي للعراق في عام 2003، ارتكبت إدارة الرئيس جورج بوش الابن جملة من الأخطاء التي لم تصب في صالح السياسة الخارجية الأمريكية التي بنت تصوراتها وفق أمنيات تقول بأن الساحة العراقية ستتعامل مع الواقع الجديد عبر القبول بحالة الاحتلال كأمر واقع، لكن المعطيات على الأرض كانت تسير ليس في صالح القوات الأمريكية، لذا سعت إدارة الرئيس باراك أوباما التي جاءت إلى الحكم مع مطلع عام 2009 لمعالجة تلك الأخطاء من خلال إتباع إستراتيجية جديدة في هذا البلد، الأمر الذي أثر على السياسة الأمريكية في جل منطقة الشرق الأوسط، جراء الوضع الهش للتواجد الأمريكي في العراق الذي أخذ يستنزف القوة المسلحة الأمريكية، فقام الرئيس أوباما بإحداث بعض التغييرات لكنها لم تكن جوهرية، وذلك من خلال إتباعه الخطوات التالية [1]: -

---

[1] شحات، عاطف (2009). أوباما والشرق الأوسط: إمبريالية براجماتية ترتدي قناع إنساني، القاهرة مركز الدراسات الاشتراكية، الموقع الالكتروني:
http://www.e-socialists.net/node/5111

* إنهاء استخدام عبارة الحرب على الإرهاب، واستبدالها بكلمات مثل التطرف والعنف الديني والراديكالية.

* استعداد أوباما للالتزام بالانسحاب من العراق وفقاً للجدول المعلن - القوات المقاتلة في صيف 2010 وجميع القوات نهاية 2011- ودون الاحتفاظ بقواعد عسكرية هناك.

* امتناع أوباما عن استخدام تعبير المنظمة الإرهابية مع حماس.

* شمولية مواجهة إدارته للتنظيمات التي تستخدم العنف، التي تهدد الأمن القومي الأمريكي، وتجاوزها اعتماد بوش الأحادي على الأدوات العسكرية لتدمج بينها وبين البحث عن حلول سياسية والسعي إلى تنمية المجتمعات والمناطق، التي تنشط بها القاعدة.

* استمرار أوباما في التزامه بسياسة بوش الراغبة في دعم الديمقراطية وسيادة القانون في الشرق الأوسط، لكن على أن يكون ذلك بدون تدخل في شؤون دول المنطقة.

وإذا نظرنا لهذه الأمور سنجدها لا تحمل أي تغيير جوهري في السياسة الأمريكية في عهد الرئيس بوش الابن، فما فائدة عدم وصف حماس بالمنظمة الإرهابية بينما تشترط أمريكا عليها الاعتراف بإسرائيل أولاً ونبذ حماس العنف، أي التخلي عن المقاومة؟ وما معنى الانسحاب من العراق في حين أصبح العراق من أهم مراكز المخابرات الأمريكية في العالم بعد بناء أكبر سفارات أمريكا في العالم وفي التاريخ بالعراق؟ وربما يحمل التخلي عن مسمى الحرب على الإرهاب تغييراً كبيراً، لكن الإدارة الأمريكية مستمرة في إعلان وصايتها على العالم بمحاربة ما تراه تطرف ديني. كما إن للولايات المتحدة أكثر من 737 قاعدة عسكرية في العالم - لا تتضمن تلك التي في الشرق الأوسط- وذلك حتى عام 2005 وفقاً لما أكده الباحث الأمريكي كلامرز جونسون في كتابه المعنون الكارثة:

الأيام الأخيرة للجمهورية الأمريكية

(Nemesis: The Last Days of the Republic American).

أمـا إذا نظرنـا لخطـاب إدارة أوبامـا عـن إتبـاع سياسـة الإقنـاع فـيما يتعلـق بحقـوق الإنـسان والديمقراطية فهي تثبت أكثر مما تثبت برجماتية وعدم مبدئية حـديث أمريكـا عـن الديمقراطيـة، لحاجـة أمريكا إلى الكثير من الديكتاتوريات لإتمام العديد من العمليات القذرة وحماية المصالح الأمريكية، كما هـو واضح في مصر و السعودية في منطقتا العربية، إلا إن الفارق الجـوهري بـين بـوش وأوبامـا فهـو أن الأخـير أعلن تراجعه عن منهج الانفرادية الأمريكية في العلاقات الدولية، من خلال تبنيه منهج القوة الذكية Soft Power وليس القوة العنيفـة Tough Power في العلاقـات الدوليـة، وفقـاً لنظريـة الفيلـسوف الـسياسي الأمريكي جوزيف ناي. وإذا نظرنا لهذا الاختلاف ـ بين إدارتي بوش وأوباما ـ من منظـور الطبقـات الحاكمـة الأوروبية أو في منطقة الشرق الأوسط، لرأينا إن هذا أمراً جوهرياً ويمثل نقلة نوعية في العلاقـات الدوليـة. لكـن إذا نظرنـا للأمـر مـن وجهـة نظـر الـشعوب المـضطهدة في العـالم العـربي والمُـستعمَرَة مثـل الـشعب الفلسطيني والعراقي، لن يعنينا هذا الفارق كثـيراً، فالطبقـات الحاكمـة المتنافـسة مـع الامبرياليـة أو التـي تعمل معها بالوكالة أو كزبون دائم لها فهي تهـتم بالتـشاور في أمـور كعكـة الظلـم والنهـب الدوليـة، إمـا بالنسبة للشعوب المضطهدة فأن الانتقال مـن مرحلـة الانفراديـة في العلاقـات الدوليـة لأخـرى تعدديـة لا يحمل أي جديد جوهري بالنسبة لها، لأن مصائر الشعوب يحددها صراعها ونضالها ضد كل هذه الطبقات الحاكمة الظالمة، سواء كانت تلك الطبقات تتشاور معاً في أمور الكعكـة الدوليـة أو كانـت تتلقـى الأوامـر الإمبريالية بدون تشاور.

ونعتقد أنه إذا كان هناك أي فارق أساسي بـين إدارتي بـوش وأوبامـا فهـو فـارق أيـديولوجي يتمثل في الانتقال من فكر المحافظين الجدد المتطرف عقائدياً إلي فكـر الـديمقراطيين الـبراجماتي، وإن هذا الفارق له نتائج عملية وخطيرة في إدارة أمريكا للعالم، وخاصة في منطقة الشرق الأوسط، بـالرغم من عدم وجود فارق جوهري في السياسات بين بوش وأوباما، وأهم نتائج هـذا الاخـتلاف هـو انتـشار بعض الأوهام حول إتباع الولايات المتحدة سياسات الإقناع بدلاً من القوة، ومن أهم التعبيرات التـي تستخدمها إدارة أوباما مثلاً فيما يتعلق بالشرق الأوسط هي أنها ترغب في الوصول إلى قلوب وعقول (hearts and minds) شـباب العـالم العـربي والعـالم الإسـلامي قبـل انـضمامهم للتنظـيمات العنيفـة التفكير البراجماتي وهـو سر الحـديث المكثـف مـن قبـل الإدارة الأمريكيـة هـذه الأيـام عـلى تحـسين

صورة أمريكا، وهذا هو سر تواصل مهرجانات الدعاية، وخطابات أوباما المتواصلة للعالم الإسلامي، والقضية هنا ليست في التعبيرات ولكن في إن سياسات الإقناع يمكن أن توحي بديمقراطية العلاقات الدولية، كما أنها تعطي فرصة كبيرة للمناورة والخداع من قبل حكام الشرق الأوسط والعالم، وكما إن المنهج الجديد يمثل فرصة لتصدير وهم السلام الأمريكي، فهو الذي لا يختلف في مضمونه عن منهج بوش واسلوبه، وخطورة عدم الاهتمام بهذا الفارق الأيديولوجي بين بوش وأوباما هو عدم الانتباه إلى إن الفارق بينهم هو أن أوباما يمثل الإمبريالية وهي أكثر حرية في الحركة في العالم بعد إيهام العالم بانتهاء الحرب، ومن ثم تريد أمريكا إقناعنا بأنه لا داعي لحركة مناهضة الحرب ومناهضة الامبريالية، كما إن إمبريالية أوباما أيضاً هي امبريالية خبيثة تستخدم أوهام بعض المخدوعين في العالم الذين يصدقون المسحة الاجتماعية والإنسانية للتغيير الذي أحدثه أوباما.

كما علينا أن نتذكر إن إدارة الرئيس أوباما لم ولا تطالب بتخفيض الميزانية العسكرية، وأن أوباما كان أول رئيس في تاريخ الولايات المتحدة يبقي على وزير للدفاع من الحزب المعارض له، وإنه طالب بزيادة الميزانية واستمرار الحرب في أفغانستان، وإن كل ما قام به هو تقليل بسيط لميزانية الحرب في العراق! ومن المعروف إن نفوذ المجمع الصناعي العسكري الأمريكي على درجة كبيرة من الرسوخ في المجتمع الأمريكي، وهو أمر ليس بجديد وليست مفارقة إن هذا النفوذ موجود منذ أيزنهاور الذي نبه المجتمع الأمريكي لخطورة هذا النفوذ.

المراجع

المراجع العربية

أ-الكتب العربية :

-أبو عـامود، محمـد سـعد (1998). الإشـكاليات الجديـدة للأمـن في آسـيا والتحـولات العالميـة، كليـة الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

-الأسمر، خلود (2005). انعكاسات التطورات الإقليمية والدولية على العلاقات العربية – الإسرائيلية – عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط.

-أضواء على الإستراتيجية الصهيونية لعام 2005.

-أكنيري، ج. جون (2004). أوهام الإمبراطورية تعريف النظـام الأمـريكي الحـديث، دمـشق، عـرض وتحليل مركز المعطيات والدراسات الإستراتيجية.

-أنطوان، أيان وآخرون (2004). النظام الأطلس أوربي والأمن العالمي "، نزع الـسلاح والأمـن الـدولي، الكتاب السنوي لعام 2003، بيروت، ترجمة مركز الوحدة العربية.

-أندريه بوفر (1968). مدخل إلى الإستراتيجية العسكرية، ترجمة أكرم ديري والهيثم الأيوبي، منشورات دار الطليعة، بيروت.

-بايليز، اليسون. ج. (2004). اتجاهات وتحديات الامن الدولي، نزع السلاح والامن الـدولي، الكتـاب السنوي ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

-بريماكوف، يفجينـي (2004). العـالم بعـد 11 سـبتمبر وغـزو العـراق – الريـاض، مكتبـة العبيكـان، تعريب: عبد اللـه حسن .

-بريجنسكي، زبينغو(1998). رقعة الشطرنج الكبرى: الأوليـة الأمريكيـة ومتطلباتهـا الجيوسـتراتيجية ، ترجمة أمل الشرقي، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع.

-بوادي، حسنين المحمدي (2004). غزو العـراق بـين القـانون الـدولي والـسياسة الدوليـة، الإسـكندرية، منشأة المعارف.

-بيتر، وغالبريث، (2007) نهاية العراق، كيف تسبب القـصور الأمـريكي في إشـعال حـرب لانهايـة لهـا، بيروت، ترجمة أياد احمد، الدار العربية للعلوم.

-توماس وهلين ادفيد هنجر(1990). الإدارة الإستراتيجية، ترجمة محمود عبد الحميد ود. زهير نعيم، معهد الإدارة العامة، السعودية.

-الجابـري، ستار جبار وآخرون (2009). الاتفاقية العراقية – الأمريكية تحليل ونقـد، بغـــداد، مطبعـة البينـة.

-الجلبي، عصام (2003). تعقيب ضمن وقائع الندوة التي عقد عقـدت في الـصين بتـاريخ 27-30 أيـار 2002، في: آفاق العلاقات العربية الصينية في القـرن الحـادي والعـشرين – عـمان، منتـدى الفكـر العربي.

-الحارثي، فهد العرابي (2004). أمريكا التي تعلمنا الديمقراطية. . والعدل – بيروت، أسبار للدراسات والبحوث والأعلام.

-الحسيني، فلاح حسن (2000). الإدارة الإستراتيجية، دار وائل للنشر، عمان.

الحمد، جواد (2002). الديمقراطية في الوطن العربي مؤشرات وآفاق – عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط.

-الحمد، جواد(2005). مشاريع التسوية السلمية للصراع العربي – الإسرائيلي وعملية السلام في الـشرق الأوسط، في: الحمد، جواد (تحرير)، المدخل إلى القضية الفلسطينية، ط7 – عمان، مركز دراسـات الشرق الأوسط.

-الخطيب، نادر زايد(2005). حقـوق الإنـسان والـسياسة الخارجيـة الأمريكيـة تجـاه الـوطن العـربي – عمان، مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان.

-خماس، علاء الدين حسين مكي (1987). أفكار حول الحرب، مطبعة دار الشؤون الثقافية، بغداد.

-دايار، جوين (2008). الفوضى التي نظموها الشرق الأوسط بعد العراق – بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، ترجمة بسام شيحا.

-سالم، بول " الولايات المتحدة والعولمة: معالم الهيمنة في مطلع القرن الحادي والعشرين " في: " العرب والعولمة "، ط[3]، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، نيسان 2000.

-سباستيان مالابي، أضحوكة في أعين العالم، الواشنطن بوست، العدد31، كانون الثاني /يناير 1999، القسم B، ص5. نقلاً عن: جوزيف ناي، " مفارقة القوة الأمريكية: لماذا لا تستطيع القوة العظمى الوحيدة في العالم ان تمضي وحدها "، ترجمة محمد توفيق البجيرمي، الرياض: مكتبة العبيكان، 2003.

-عمر، مجدي(1995). التغيرات في النظام الدولي وأثرها على منطقة الشرق الأوسط، مركز دراسات الشرق الأوسط، دار البشير للنشر,1995.

-كمال، محمد (2003). الولايات المتحدة ومسألة تغيير النظم في العالم العربي، في: نافعة، حسن ونادية محمود مصطفى (محررون) العدوان على العراق خريطة أزمة. . ومستقبل أمة - القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية.

-كروزبر، بريان (1961). الثائرون، بيروت, المكتب التجاري للطباعة، تعريب خيري حماد.

-كلمة احمد نجادي في اللقاء الصحفي الذي بثته قناة العالم في 2006/1/14 الساعة الثانية بعد الظهر.

-كوردزمان، انتوني (1995). القدرات العسكرية الإيرانية، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث لإستراتيجية، ص117.

-تقرير المجموعة الرئاسية، 2005 .

-تومسكي، نعوم (2004). الهيمنة أم البقاء السعي الأمريكي إلى السيطرة على العالم - دار الكتاب العربي، ترجمة سامي الكعكي.

-الراوي، علي عبد محمد (2005). اتجاهات ومهام السياسة الاقتصادية المناسبة للاقتصاد العراقـي، في الاقتصاد العراقي بين الواقع والطموح (الجزء الأول)، مجموعة ندوات أقامها مكتب الاستشارات في كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة بغداد.

-روس، دنيس (2005). السلام المفقود خفايا الصراع حول سلام الشرق الأوسط – بـيروت، دار الكتـاب العربي.

-سعيد، محمد قدري (2001). الحروب الأمريكية، في: الإمبراطورية الأمريكيـة، الجـزء الثـاني، القـاهرة، مكتبة الشروق.

-السعيد، عبد المؤمن, محمد(1995). إيران من الداخل: رؤية مـصرية، التقريـر الاسـتراتيجي العـربي 1994، القاهرة, مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام.

-السعيد، فؤاد (2003). الأبعاد الثقافية للعدوان على العراق وآثارها على المجتمـع المـصري، في: دراج، عمر ونادية محمد مصطفى (محررون)، مصر والأمة ماذا بعـد العـدوان عـلى العـراق - القـاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية في جامعة القاهرة.

-السيد، رضوان، (2004). الصراع عـلى مـستقبل العـراق: الحـوزة الدينيـة والعـشائر، والاجـتماع المـدني والسياسي في: احتلال العراق الأهداف النتائج المـستقبل. بـيروت، سلـسلة كتـب المـستقبل العـربي (32)، مركز دراسات الوحدة العربية .

-شاش، طاهر(2001). العلاقات الأمريكية مع العالم العربي وإسرائيل، في: الإمبراطوريـة الأمريكيـة، ج1 ـ القاهرة، مكتبة الشروق.

-شحاتة، رضا (2002). اتجاهات السياسة الخارجية الأمريكيـة نحـو روسـيا المعـاصرة، في: الإمبراطوريـة الأمريكية، ج 3 _ القاهرة، مكتبة الشروق الدولية.

-شكر، زهير (1983). السياسة الأمريكية في الخليج العربي ومبدأ كارتر، القاهرة، معهد الاتحاد العربي – برنامج الدراسات الإستراتيجية.

-الشوربجي، منار (2004). الكونغرس الأمريكي المؤسسة المنسية عربياً، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة.

-شفيق، منير (1975). علم الحرب، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط2.

-صارم، سمير (2003). الأبعاد النفطية في الحرب الأمريكية على العراق، دمشق، دار الفكر.

-طوالبة، حسن. منظمة شنغهاي، هل تؤسس لنظام متعدد الأقطاب؟ جريدة العرب اليوم الأردنية في 2011/6/23.

-عارف، نصر محمد (2006). الاتجاهات المعاصرة في السياسة المقارنة التحول من الدولة إلى المجتمع ومن الثقافة الى السوق – عمان، المركز العلمي للدراسات السياسية .

-العساف، سوسن اسماعيل. السياسة الامريكية الجديدة وإعادة ترتيب الشرق الاوسط بعد الحرب على العراق، بغداد، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية العدد 132 نيسان 2004.

-العكرة، أودنيس (1981). من الدبلوماسية إلى الإستراتيجية، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت.

-غيتون، جان (1985). الفكر والحرب، ترجمة الهيثم الأيوبي وأكرم ديري، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.

-الفرا، محمد (2000). تعقيب، في: أبو لغد، إبراهيم وآخرون، العرب ومواجهة إسرائيل احتمالات المستقبل – بيروت، ج 1 الدراسات الأساسية بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية.

-قادر، عزيز (1988). حرب الأفكار، دار الحرية للطباعة بغداد.

-كلينوت، روستو (د. ت) النظام الرئاسي في الولايات المتحدة، ترجمة سمير سالم، المؤسسة العربية للطباعة والنشر، بيروت.

-المجدوب، طه (2001). السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط خلال القرن العشرين" في: الإمبراطورية الأمريكية، ج1 ـ القاهرة، مكتبة الشروق.

-المجدوب، طه (2001). الهيمنة الأمريكية والوجود الأمريكي في الخليج والشرق الأوسط، في: الإمبراطورية الأمريكية، ج2 ـ القاهرة، مكتبة الشروق.

-المجدوب، طه (2001). الهيمنة الأمريكية في القارة الآسيوية: الصين – الشرق الأوسط – إيران، في: الإمبراطورية الأمريكية، ج3 ـ القاهرة، مكتبة الشروق.

-المجذوب، أسامة (2000) " العولمة والإقليمية مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية "، بيروت: دار المصرية اللبنانية .

-محمود، وليد خالد (2007). آفاق الأمن الإسرائيلي الواقع والمستقبل – بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.

-مرقس، سمير (2003). الإمبراطورية الأمريكية. . ثلاثية الثروة والدين والقوة (الموقف من الشرق الأوسط – العراق)، في: نافعة، حسن ونادية محمود مصطفى (تحرير). العدوان على العراق خريطة أزمة. . ومستقبل أمة – القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية.

-المشاقبة، أمين (2005). الاصلاح السياسي في دول الخليج العربية، في: المشاقبة، أمين وشملان العيسى (محررون)، الاصلاحات السياسية في العالم العربي أوراق عمل ووثائق الندوة الثالثة – الكويت، مركز الدراسات الاستراتيجية والمستقبلية في جامعة الكويت .

-المعموري، عبد علي كاظم و طالب عبد صالح(2006). مستقبل الاقتصاد العراقي في ظل التحول نحو اقتصاد السوق، دائرة البحث والتطوير، وزارة التعليم العالي، بغداد.

-المقداد، محمد (2000). النظام السياسي العربي الواقع والإصلاحات المطلوبة، في: المشاقبة، أمين وشملان العيسى (محررون)، الإصلاحات السياسية في العالم العربي أوراق عمل ووثائق الندوة الثالثة – الكويت، مركز الدراسات الإستراتيجية والمستقبلية في جامعة الكويت.

-ميكافيلي، نيقولا (1988). الأمير، تعريب خيري حمادة وفاروق سعد، منشورات مكتبة التحرير، بغداد.

-مقلد، إسماعيل صبري (2001). نظريات السياسة الدولية، الكويت، منشورات جامعة الكويت.

-مهنا، محمد نصر (د. ت). النظرية السياسية والسياسة المقارنة " تحليل لخبرات مجموعة مختارة من الدول " – الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة.

-نص اتفاق جمهورية العراق والولايات المتحدة الأمريكية بشأن انسحاب قوات الولايات المتحدة من العراق وتنظيم أنشطتها خلال وجودها المؤقت فيه. في: الجابري، ستار جبار وآخرون (2009). الاتفاقية العراقية – الأمريكية تحليل ونقد، بغداد، مطبعة البينة.

-نعمة، كاظم هاشم (1988). الوجيز في الإستراتيجية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.

-هارت، ليدل (1967). الإستراتيجية وتأريخها في العالم، ترجمة الهيثم الأيوبي، منشورات دار الطليعة، بيروت، ط1.

-هيكل، محمد حسنين (2006) الإمبراطورية الأمريكية والإغارة على العراق، القاهرة، دار الشروق.

-هيكل، محمد حسنين(1992). حرب الخليج أوهـام القـوة والنـصر، القـاهرة، مركـز الأهـرام للترجمـة والنشر.

-وثيقة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948.

-وثيقة الدستور العراقي أكتوبر 2005.

-ولد أباه، السيد (2004). عالم مـا بعـد 11 سـبتمبر الإشـكالات الفكريـة الإسـتراتيجية -بـيروت، الـدار العربية للعلوم، ص 125.

ب. الدوريات

-أسيري، عبد الرضا. الخليج العربي في السياسة الخارجية الأمريكية، المجلـة العربيـة للدراسـات الدوليـة، العدد الأول شتاء 1989.

-أصلان، كرم عبد العزيز، حـصاد جهـود إعـادة إعـمار العـراق، مجلـة الـسياسة الدوليـة، مركـز الأهـرام للدراسات السياسية، القاهرة،العدد164، نيسان/2006.

-البستاني، أحمد باسل، دور الرئيس والكونغرس في السياسة الخارجية الأمريكية، مجلة قضايا سياسـة، العدد الأول، 2001. .

-تقرير المفتش الأميركي المختص بشؤون إعادة الإعمار في العراق، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد325، آذار/2006.

-ثابت، أحمد. مكانة الولايات المتحدة في النظام العالمي. . دورة القوة والتوازن الدولي الجديد، مجلة السياسة الدولية، العدد171 يناير 2008.

-جاد، عماد. إسرائيل ولقاء أنابوليس. . العودة إلى خريطة الطريق، مجلـة الـسياسة الدوليـة، العـدد 171يناير 2008.

-جاد، عماد، إسرائيل والتحالفات القلقة في المنطقـة، شـؤون عربيـة، الأمانـة العامـة لجامعـة الـدول العربية، العدد 132، شتاء 2007.

-جواد، سعد ناجي، " دراسة واستقراء في تعامل العراق مع الحصار الدولي "، مجلة قضايا شرق أوسطية، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، ديسمبر 1999.

-حرب، أسامة، الغزالي " هل استوعب الأمريكان درس 11سبتمبر 2001 "، مجلة السياسة الدولية، العدد147، لسنة 2003.

-حرب، أسامة الغزالي. الإصلاح من الداخل، مجلة السياسة الدولية، العدد 156، أبريل 2004.

-حرب، أسامة الغزالي. مؤتمر فاشل آخر للسلام، مجلة السياسة الدولية، العدد 170، أكتوبر 2007.

-حرب، أسامة الغزالي. الذكرى الثلاثون لزيارة القدس، مجلة السياسة الدولية، العدد 171 يناير 2008.

-الحسيني، باسل جودت، السياسات الاقتصادية في العراق والتطلعات والسياسات الاجتماعية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد295، أيلول/2003.

-حمودة، عمرو كمال. النفط في السياسة الخارجية الأمريكية، مجلة السياسة الدولية، العدد 164 أبريل 2006.

-حمودة، عمرو كمال. النفط في السياسة الخارجية الأمريكية، مجلة السياسة الدولية، العدد 164 أبريل 2006.

-خليل، نايس مصطفى، الرئاسة كمؤسسة لصنع السياسة الخارجية، مجلة السياسة الدولية، العدد 127 لسنة 1997.

-دياب، أحمد. السياسة الأمريكية تجاه الصين بين المشاركة والاحتواء، مجلة السياسة الدولية، العدد 163 يناير 2006.

-راشد، سامح. العراق المحتل. . تقويض الدولة والنظام، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 164 ابريل 2006.

-ستيفن فيدلر وديميتري سيفاستوبولو، ماذا حدث لعشرين مليار دولار من الأموال العراقية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد318، كانون الثاني/2005.

-سليم، محمد السيد، حول إشكالية النظام الدولي الجديد، مجلة السياسة الدولية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، العدد103، يناير 1991.

-الشافي، عصام عبد، " السياسة الخارجية الأمريكية كقضايا وإشكاليات "، مجلة السياسة الدولية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، العدد 160، نيسان 2005 .

-شلحت، أنطوان. إسرائيل وتوابع اهتزاز الأسطورة داخلياً وخارجياً، شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 129 ربيع 2007.

-الشيخ، نورهان. السياسة الروسية في المنطقة العربية: المنطلقات وحدود الدور، شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 129 - ربيع 2007.

-العليكم، حسن حمدان، " العرب والنظام الدولي الجديد "، المجلة العربية للدراسات الدولية، السنة الرابعة، العدد (3-4)، صيف /خريف 1993.

-عاروري، نصير "حرب جورج بوش الوقائية بين المركزية والخوف وعولمة إرهاب الدولة"، بيروت، مجلة المستقبل العربي، العدد 297، ، 2003.

-عاروري، نصير. الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط: حسابات النجاح والفشل، شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 129- ربيع 2007.

-عباس، نادية فاضل، ملامح الانهيار الأمريكي "، سلسلة متابعات دولية، العدد 70، مركز الدراسات الدولية، 2001.

-عبد الناصر، وليد محمود، العامل الإسلامي والدور الإيراني في الجمهوريات الإسلامية المستقلة، مجلة السياسة الدولية، العدد 120، 1995.

-عبد الحي، وليد (2001). علاقة السياسة الخارجية الأمريكية بالتحولات الديمقراطية في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، المجلد 5 العدد 267.

-عبد السلام، محمد أنور. الإستراتيجية الدولية في منطقة الخليج العربي من وجهة النظر الأمريكية والسوفييتية، القاهرة، مجلة السياسة الدولية، العدد 68، أكتوبر 1982 .

-عرفات، إبراهيم. روسيا والشرق الأوسط. . أية عودة، مجلة السياسة الدولية، العدد 170 أكتوبر 2007.

-علاوي، ستار جبار، الإستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة والخيارات المفتوحة"، مركز الدراسات الدولية، العدد164، جامعة بغداد، نيسان 2008.

-العناني، خليل. اللوبي النفطي الأمريكي. . النفوذ وآليات التأثير، مجلة السياسة الدولية العدد 164 أبريل 2006.

-العمار، منعم وعبد الرحمن داود . إيران وقابلية التكون من جديد رؤية جيو ستراتيجية محققة في الاستجابة الإيرانية لحقائق التغير الدولي والإقليمي، سلسلة دراسات إستراتيجية,، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد 2000، العدد 17.

-فريد، فطين علي. السياسة الأمريكية في الخليج العربي من مبدأ نيكسون إلى سياسة بوش، القاهرة، مجلة الدفاع، العدد 74 سبتمبر 1992.

-فيلبس بينيس وآخرون، دفع الثمن: النفقات المتصاعدة للحرب على العراق، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد306، اب/2004.

-قنديل، رياض، الخيارات العسكرية للمواجهة الأمريكية – الإيرانية، مجلة السياسة الدولية، العدد 168 أبريل 2007.

-كاروترس، توماس (2007) . قراءات من حصاد المراكز البحثية، مجلة المستقبل العربي – بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

-كاري، جيمس و جوان ديكرسون، الإستراتيجية حرب على كافة الجبهات "صحيفة التايمز، في 15اكتوبر 2001، ، ترجمة مركز الدراسات الدولية، سلسلة متابعات دولية، العدد71، جامعة بغداد، لسنة 2001.

-الكيلاني، هيثم. التسوية السلمية للصراع العربي – الإسرائيلي – أبو ظبي، سلسلة إصدارات مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 3 سنة 1996 .

-محمد، خديجة عرفة. الصين وأمن الطاقة رؤية مستقبلية، مجلة السياسة الدولية، العدد 164 أبريل 2006.

-محمود، احمد إبراهيم، البرنامج النووي الإيراني: التطور والدوافع والدلالات الإستراتيجية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة،، العدد 131 يناير 1998.

-محمود، عزمي، الترتيبات الأمنية الجديدة في الخليج مبدأ كارتر في التطبيق، مجلة شؤون الأوسط، العدد (4)، كانون الأول 1992.

-مصطفى، باسل صلاح. الملامح الجديدة للسياسة النووية الأمريكية، مجلة السياسة الدولية، العدد 164 ابريل 2006.

-المختار، صلاح، من يضع القرار الأمريكي وكيف، مجلة آفاق عربية، العدد الحادي عشر، السنة السابعة عشر، 1992.

-موسوي، سيد حسين " سياسة إيران الدفاعية" مجلة شؤون الأوسط، مركز الدراسات والبحوث والتوثيق الاستراتيجي, بيروت، العدد102، ربيع 2001.

-مظلوم، جمال. التعاون الصيني – الروسي في إطار منظمة شنغهاي، مجلة السياسة الدولية، العدد 164 أبريل 2006.

-المعد، حمد. دور إسرائيل في الإستراتيجية الأمريكية الشرق أوسطية بعد حرب الخليج، دورية معلومات دولية، دمشق، مركز المعلومات القومي، العدد 67 شتاء 2001.

-المقدادي، كاظم، التأثيرات الصحية والبيئية للحرب على العراق، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد300، شباط/2004.

-موسى، عمرو. الولايات المتحدة والعالم الإسلامي، شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 129 ربيع 2007 .

-نعومي كلاين، بغداد: السنة صفر" نهب العراق سعياً الى يوتيبيا المحافظين الجدد"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد308، تشرين الاول/2004.

-هنتنغتون، صموئيل ، تأكل المصالح الامريكية، بغداد، ترجمة سهيل احمد حسين، مجلة ام المعارك، العدد124 لسنة 1998.

ج. الرسائل الجامعية

-الانباري، توفيق نجم (1999). مجلس التعاون لدول الخليج العربي وإيران في ظل النظام الإقليمي الخليجي، اطروحة دكتوراه غير منشورة كلية العلوم السياسية جامعة بغداد.

-أحمد، رائد شهاب، (2005). أثر التواجد العسكري الأمريكي على النظام السياسي في العراق، بغداد، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية جامعة بغداد.

-الثويني، مثنى حمدي(1999). العلاقات الأمريكية- الإيرانية للمدة من 1989- 1999, اطروحة دكتوراه غير منشورة, كلية العلوم السياسية, جامعة بغداد.

-جاسم، عماد محمد(2000) توظيف فكرة العدو في الإستراتيجية الأمريكية، بغداد، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النهرين.

-شبلي، سعد شاكر (2008). التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير غير منشورة، عمان، جامعة الشرق الأوسط.

-المحمد، عبد الهادي حسين علي (2006). السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران من سياسة الاحتواء إلى المواجهة، بغداد، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.

-محمد، عبد الخالق شامل (2005). عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية إنموذج العراق 2003، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية محمد، عبد الخالق شامل (2005). عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية إنموذج العراق 2003، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية.

-محمد، تميم حسين، السياسة الأمنية للولايات المتحدة تجاه العراق وآفاق المستقبل، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النهرين، 2004.

-محمد، نصير نوري، (2006). مبدأ التدخل في السياسة الخارجية الأمريكية مرحلة ما بعد الحرب الباردة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، بغداد.

-محمد، علي رسول (1992). السياسة الأمريكية حيال الصراع العربي-الإسرائيلي في التسعينات، رسـالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد.

د. شبكة المعلومات العنكبوتية

-الاسمر، فوزي (2011). البعد القومي الذي تجاهله أوباما!!، الموقع الالكتروني:

http://www. google. jo/#hl=ar&source=hp&q

-بهنام، راغدة. أوباما. . واختبار الشرق الأوسط، جريدة الشرق الأوسط ليوم الجمعـة 11 تمـوز 2008 العدد 10818على الموقع الالكتروني :

http://www. aawsat. com/details. asp?section=45&article

478253&issueno=10818. =

-بن تسفي، أبراهام (2010). أوباما والشرق الأوسـط: ميـول وتقـديرات. . إسرائيـل اليـوم، الموقـع الالكتروني:

http://www. j1r1. com/vb/showthread. php/41518-

البيان الصحفي لرئيس منظمة الشفافية الدولية بيتر ايغن، الموقع الالكترونـي:

www. transparency. org/press/2006. pdf

-جيرسون، مايكل (2011). أوباما والشرق الأوسط. . . تردد دائم، الموقع الالكتروني:

http://www. alittihad. ae/wajhatdetails. php?id=5882

-الحجازي، نمير وآخرون، المؤتمر التأسيسي العراقي يقاوم الاحتلال، الموقع الالكتروني:

www. islamonlin. net/Arabic/news/2005-

-الحزب الشيوعي الأردني، مقال بعنوان العلاقات الروسية ـ الأمريكية في مرحلة الـرئيس أوباما بتـاريخ 20 شباط 2009 على الموقع الالكتروني:

http://www. jocporg/index. php?option=com_content&task=vie w&id=520&Itemid=68

-خطاب الرئيس باراك أوباما في جامعة القاهرة يوم 5 حزيران 2009 المنشور في جريدة الـشرق الأوسـط على الموقع الالكتروني:

http://arabic. people. com. cn/31662/6672172. htm

-تلحمي، شبلي، كيف غيرت أحداث 11 أيلول صناعة السياسة الخارجية الأمريكية، الموقع الالكتروني:

www. Us Embassy. State. gov/Damascus/wwwhain2. htm

-عبد الواحد، طه، العلاقات الأمريكية -الروسية: (إعادة تشغيل) تحت سقف الدرع الصاروخية وبـين حقول المخدرات الأفغانية، 3حزيران 2010، الموقع الالكتروني:

http://www. annour. com/index. php?option=comcontent&task=view&id= 11189&Itemid= 27

-كاتزمان، كينيت (2007). إستراتيجية مقترحة للتعامل مع الشرق الأوسط، الموقع الالكتروني:

http://www. ecssr. ac. ae/CDA/ar/FeaturedTopics/Display/Topice

00. html. ،474 ،1670 ،/0

-كولمان، إسوبيل وتامـارا كـوفمان (2011). التنميـة الاقتـصادية والـسياسية في الـشرق الأوسـط: إدارة التغيير وبناء نوع جديد من الشراكة"الموقع الالكتروني:

http://worldnegm. blogspot. com/2010/07/r. html

-كوك، ستيفين وشبلي تلحمي. (2010) العرب وإسرائيل. . البحـث عـن الـسلام المفقـود، في: أوبامـا والشرق الأوسط. . ست وصايا من بروكينجز ، على الموقع الالكتروني:

http: //worldnegm. blogspot. com/2010/07/r. htm

صندوق تنمية العراق، معهد المجتمع المنفتح، الموقع الإلكتروني:

www. cpa-iraq. org/regulation

-الفساد في وزارة الكهرباء، الموقع الالكتروني:

www. inciraq. com/arabicclassified/0503007. ministry of electricity. htm

-الفطيسي، محمد بن سعيد، مستقبل العلاقات الروسية الأميركية في عهد أوباما، مجلة الحوار المتمدن - العدد: 2504 في 23/ 12 / 2008 ، الموقع الالكتروني:

http://www. ahewar. org/debat/show. art. asp?aid=157255

-مالوني، سوزان وراي تاكي(2008). طريقة للتعايش: نحو سياسة أمريكية جديدة تجاه إيران"في: مجموعة باحثين، استعادة التوازن. . إستراتيجية شرق أوسطية للرئيس القادم"، مركز سابان بمعهد بروكينجز ومجلس العلاقات الخارجية، الموقع الالكتروني:

http://worldnegm. blogspot. com/2010/07/r. html

-فولر، غراهام، سياسة امريكا الداخلية بشان الحرب على الارهاب، الموقع الالكتروني:

www. alajazera. net

-التغيير في إستراتيجية الأمن القومي ، دراسة لمؤسسة الاهرام، الموقع الالكتروني:

www. ahram. net

-رايدل، روس وجراي سامور (2008). إدارة مسألة الانتشار النووي في الشرق الأوسط، في: مجموعة باحثين، استعادة التوازن. . إستراتيجية شرق أوسطية للرئيس القادم"، مركز سابان بمهد بروكينجز ومجلس العلاقات الخارجية، الموقع الالكتروني:

http://worldnegm. blogspot. com/2010/07/r. html

-عبد الرحمن، محمد عبد الحميد (2009). أوباما والشرق الأوسط ترقب، آمال ومخاوف، الموقع الالكتروني:

http://static. rnw. nl/migratie/www. rnw. nl/hunaamsterdam/international/20010903-
.redirected

-بايمان، دانيال وستيفن سايمون (2010). مكافحة الإرهاب وسياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، الموقع الالكتروني:

.http://worldnegm. blogspot. com/2010/07/r. html

-شحات، عاطف (2009). أوباما والشرق الأوسط: إمبريالية براجماتية ترتدي قناع إنساني، القاهرة مركز الدراسات الاشتراكية، الموقع الالكتروني:

http://www. e-socialists. net/node/5111

-وثيقة خطاب الرئيس الامريكي باراك أوباما في جامعة جورج تاون بتاريخ 30 آذار 2011، المنشور على الموقع الالكتروني:

http://www. kuna. net. kw/NewsAgenciesPublicSite/ArticleDetails.
aspx?id=2156479&Language=ar

المراجع الأجنبية:

- Charles Krauthamer , “ The Unipolar Moment ” , America And The World 1990-1991 Foreign Affairs, Vol. 10 , No. 2 , 1991.
- Dadwal, Shebonti Ray, Iran sets out to win finds in the Arab world, strategic analyses,vol. xxll,no. 2,istitute for defense studies &analtses,may,1998.
- Foreign Affairs , Mar-Apr 2006 ،vol. 85. .

- Gaddis ، John Lewis (1982). Strategies of containment ، Critical Appraisal of post war American security policy ،London ،Oxford university press.
- Jesse Helms , (1996). “ Entering the Pacific Century” , Heritage Foundation , Washington.
- Max Beloff and VIVIAN VALE , American political Institutions in the 1970s, Redwood Burn Limited, London,1975.
- Mortine Zuckerman,“ A second American Century” , Foreign Affairs, , May –June , 1998.
- Peter Woll, Public Policy, Brandies University Press,USA,1974.
- Renner ، Michael ، Post Saddam- Iraq: Linchpin of a new oil order ، Foreign Policy in focus policy report. U. S. A ،January 2003.
- Robert K. CARR and others, American Democracy in theory an d practice, Holt, Rinehart and Winston, NewYork,USA,1961.
- Strategic assessment 1997:Fflashpoints and force structure, national defense university institute for national strategic studies, USA, 1997.

- The constitution of the Islamic republic of Iran: Adopted on: 24 Oct 1979, effective since: 3rd dec 1979 & amended on: 28july1989, p3,http://www. yahoo. com.
- William R. Nelson , American Government and Political Change , New York: Oxford University Press,1970.
- Yeoman ، Barry . Outstanding war: The Growing Role of me ،International Herald Tr-ibune 3-4/4/2004.

الإستراتيجية الأمريكية
تجاه الشرق الأوسط



دار الحامد للنشر والتوزيع
الأردن - عمان - ص.ب.: 366 عمان 11941 الأردن
هاتف: 5231081 فاكس: 009626-5235594
E-mail: dar_alhamed@hotmail.com
daralhamed@yahoo.com
www.daralhamed.net

